وسائلُ التحقُّقِ مِن أحكامِ التِّرمذيِّ على الأحاديثِ في جامِعِهِ

د. عبد الجبار بن هادي بن عبد الله المراني[1]

(قدم للنشر في ٠٧/ ٠٦/ ١٤٤٢هـ؛ وقبل للنشر في ٠٤/ ٠٩/ ١٤٤٢هـ)

المستخلص: إن ثبوت الاختلاف بين نُسَخ جامع الترمذي في أحكامه علىٰ الأحاديث أمر واضح لدىٰ العلماء من قديم، وذلك يجعل من الواجب علىٰ من تصدىٰ لتحقيق الجامع أو طباعته أن يحرص علىٰ تحقيق حكم الترمذي علىٰ كل حديث وفق النظر إلىٰ قرائن معينة، ومن وسائل التحقق من أحكام الترمذي علىٰ الأحاديث: الرجوع إلىٰ النسخ المعتمدة للجامع ومقارنتها، وكذا عرض الحديث علىٰ كتب الترمذي الأخرىٰ، وكذلك كتب العلماء المتعلقة بالجامع كالمختصرات القديمة والمستخرجات والشروح، وغيرها من الكتب مثل كتب الأطراف وكتب التخريج، ومن القرائن التي يعتمد عليها في ترجيح أحكام الترمذي عند اختلاف النسخ: قرينة اتفاق أكثر نسخ الجامع، أو كان في أصح النسخ كنسخة الكروخي، وقرينة الحكم الذي يوافق ما ذكره الترمذي في كتبه الأخرىٰ إذا وجد ذلك، وقرينة ما كانت أكثر الكتب المتعلقة بالترمذي وغيرها متفقة عليه (قرينة الكثرة)، وقرينة وجود الحديث في الصحيحين أو أحدهما يرجح حكم «حسن صحيح» أو «صحيح»، وقرينة كلام الترمذي علىٰ الرواة أو الطرق عقب الحديث قد يرجح أحد أحكامه، وقرينة النظر في إسناد الحديث ومتنه وكلام النقاد عليه، وقد يكون من المهم في بعض الأحاديث استقصاء طبعات الجامع وأكثر النسخ؛ لأنه قد يوجد في غير المشهور منها ما يكون هو الأقرب إلىٰ الصواب.

الكلمات المفتاحية: نُسَخ، حُكْم، الحديث، سنن الترمذي، اختلاف.

***

(١) أستاذ الحديث وعلومه المشارك، كلية الشريعة وأصول الدين، جامعة نجران، المملكة العربية السعودية.

البريد الإلكتروني: ahalmarrani@nu.edu.sa

Means of verification of Tirmidhi provisions on hadiths in his Book (AlJami`)

Dr. Abdul-Jabbar Hadi Al-Marrani

(Received 20/01/2021; accepted 16/04/2021)

Abstract: Authenticity of the difference between versions of Jamiʿ at-Tirmidhi in his provisions (stipulations) on hadiths is a clear issue to scholars from ancient times and that makes it the duty of the one who is involved in the investigation or printing of al-Jami' to be keen to fulfill the provision (stipulation) of at-Tirmidhi on each hadith according to the consideration of specific evidences. One of the means of verification of the provisions of at-Tirmidhi on hadiths. Refer to and compare the approved versions of Jami` at-Tirmidhi, as well as presenting the hadith on other books compiled by at-Tirmidhi, as well as the books compiled by scholars and are related to the Jamiʿ such as old summaries, Mostakhrajat, annotations and other books such as books of Al-Atraf and books of Al-Takhreej. One of the contexts upon which we rely on giving priority to provisions (stipulations) of al-Tirmidhi when the versions differ The context of the agreement of the most of Jamiʿ versions or it was in the most correct versions, such as the version of al-Karkhi The context of the provision (stipulation) that corresponds to what at-Tirmidhi mentioned in his other books, if any The context of what was most of the books related to Jami` at-Tirmidhi and others agreed upon (context of multitude) The context of the existence of the hadith in al-Sahihain or one of them gives preponderance to the provision of "Hasan ṣaḥīḥ" or "ṣaḥīḥ" The context of al-Tirmidhi's words to the narrators or methodologies after Hadith may give preponderance to one of his provisions (stipulations). The context of considering isnād Sahih and its body, and critics viewpoint regarding it. It may be important in some hadiths to examine the editions of Jami 'al-Tirmidhi and most versions, because there may be some of the less well-known ones that are closest to the truth.

Key words: versions, provisions (stipulations), hadith, Jami 'al-Tirmidhi, difference.

❊ ❊ ❊

المقدمة

الحمد لله والصلاة والسلام علىٰ رسول الله محمد... أما بعد:

فقد حَكَمَ الترمذيُّ ﷺ علىٰ ألوف الأحاديث، وهي أكبرُ كميةٍ من الأحكام علىٰ الأحاديث في القرون الأولىٰ، إذا استثنينا الصحيحين، واشتهر الترمذي بأحكامه المفردة والمركبة، واختلف العلماء في أمرين رئيسين تجاه هذه الأحكام:

*** الأول (وهو مشكلة البحث):**

اختلفوا في ثبوتها في النُسَخ؛ فقد يوجد في بعض النسخ أو الطبعات صيغةٌ في الحكم علىٰ الحديث، وتوجد في نسخة أخرىٰ صيغةٌ أخرىٰ علىٰ الحديث نفسه! وقد لاحظ العلماءُ اختلاف نسخ جامع الترمذي منذ حوالي الـ ١٠٠٠ عام من اليوم، لا سيما في الأحكام علىٰ الأحاديث (كما سيأتي بيانه بالتفصيل في البحث إن شاء الله)، ولكن لم توجد دراسة تامة مفصلة في وسائل التحقق من الثابت من هذه الأحكام، ولا في القرائن التي يرجح بها عند الاختلاف.

*** الثاني (وهو أهمية البحث):**

أن تحقيق معاني أحكام الترمذي علىٰ الأحاديث، إنما هو مبني علىٰ ثبوتها في النسخ، وقد اختلفوا في معاني كثيرٍ من أحكامه علىٰ الأحاديث، كاختلافهم في معنىٰ «الحسن» عنده، كما اختلفوا في أحكامه المركبة، كمصطلح «حسن صحيح»، ولا بد للدارسين لهذه المصطلحات أن يبنوا دراساتهم علىٰ ما يغلب علىٰ الظن ثبوته من كلام الترمذي في الحكم الأحاديث؛ فلو افترضنا أن باحثًا بحث معنىٰ مصطلح «حسن صحيح» في جامع الترمذي، وبناهُ علىٰ ما هو مكتوب في بعض النسخ أو بعض الطبعات، والحقيقة أن هذا المصطلح في بعض النسخ الأخرىٰ قد يكون مثلاً: «حسن» أو «صحيح» وليس «حسن صحيح» فلا شك أن الدراسة لهذا المصطلح ستكون حينئذ غير دقيقة! فلا بد من تحقيق نسبة الحكم أولاً إلىٰ الإمام الترمذي، ولهذا يقول

السخاوي ﷺ «لا ينسب للترمذي القول بالتحسين أو التصحيح أو نحو ذلك، إلا بعد مراجعة عدة أصول، لاختلاف النسخ في ذلك ويكون هذا مستثنىٰ من الاقتصار في العرض علىٰ أصل واحد؛ للمحذور الذي أبديناه»[1]؛ ولهذا كان ما يهمنا هو الخطوة الأولىٰ في معرفة معاني أحكام الترمذي علىٰ الأحاديث، وهو البحث في وسائل التحقق من أحكامه علىٰ الأحاديث علىٰ جامعه؛ إذ لا يوجد فيه بحث مكتمل، مع أن هذا الموضوع يشير إليه كثيرون، لكن دون دراسة معمقة، **والترمذي ﷺ له اصطلاحات كثيرة في جامعه، منها:** ما استعمله الترمذي مرة واحدة، ومنها ما استعمله مرات قليلة، ومنها ما استعمله كثيراً، فمن المصطلحات التي استخدمها الترمذي مرة واحدة قوله: (أحسن وأصح)، ومما استخدمه مرات قليلة قوله (أحسن شيء في الباب وأصح) أو قوله: (أصح شيء في الباب وأحسن)، ومن أهم المصطلحات التي أكثر منها الإمام الترمذي: قوله (حسن صحيح) استخدمه (١٥٣٨)مرة تقريباً، و(حسن صحيح غريب) استخدمه (٢٦٠) مرة تقريباً، و(صحيح) استخدمه (١٤٠) مرة، و(صحيح غريب) استخدمه (١٨) مرة، و(حسن) استخدمه (٤٢٧) مرة تقريباً، و(حسن غريب) استخدمه (٥١٤) مرة تقريباً، و(حديث لا نعرفه إلا من حديث فلان) استخدمه (٢٢٠) مرة، و(غريب) استخدمه (٤٦٧) مرة[2]، **وقد كتبت مؤلفات مستقلة ورسائل جامعية وبحوث كثيرة، حول أكثر تلك**

(١) بذل المجهود في ختم السنن لأبي داود، السخاوي، (ص٧١).

(٢) هذه الإحصاءات من إعداد الباحث باستخدام الحاسب اعتماداً علىٰ برنامج خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله، للسنة، وقد اعتمد البرنامج طبعة د.بشار عواد، الذي اعتمد علىٰ طبعة الشيخ أحمد شاكر وبعض الطبعات القديمة مثل طبعة بولاق وبعض الأصول الخطية، وهناك إحصاءات أعدها بعض الباحثين، قريبة منها رقمياً في أغلب الأنواع، ينظر: (الحديث الحسن لذاته ولغيره)، للدريس، (ص١١٧١). و(الإمام الترمذي ومنهجه في كتابه الجامع) للحمش، (ص٣٦٦)، و(حسن صحيح في جامع الترمذي، دراسة وتطبيق)، لمجموعة من الباحثين في أكاديمية دار العلوم في ديوبند بالهند، (ص٧٥).

المصطلحات، وتفسير العلماء لها، واختلافهم في معانيها[1]، على أنه مما ينبغي أن يلاحظ أن الترمذي ﷺ قد فسر بعض اصطلاحاته، كما في الحسن والغريب، أما الصحيح فلم يتطرق لتفسيره؛ لوضوحه، قال ابن رجب: «وأكثر ما كان الأئمة المتقدمون يقولون في الحديث: إنه صحيح أو ضعيف، ويقولون: منكر وموضوع وباطل،... أما الصحيح من الحديث، وهو الحديث المحتج به، فقد ذكر الشافعي ﷺ شروطه بكلام جامع...»[2]، ويبقى تفسير أي مصطلحٍ من تلك المصطلحات المختلف عليها، لا يعتمد على الاستقراء الدقيق والدراسة العميقة المقارنة، مع بذل الجهد في معرفة الثابت من أحكام الترمذي في جامعه على الأحاديث، يبقى تفسيراً نظرياً، ويصعب ترجيحه أو رده[3].

*** أهداف البحث:**

١ - التنبيه على أهمية أحكام الترمذي على الأحاديث في جامعه، وأنها ثروة نقدية من إمام كبير، تحتاجُ إلى مزيد تمحيص ودراسة؛ لمقارَبَة الصواب في ثبوتها ثم في معانيها.

٢ - لفت نظر الباحثين ودور النشر على حد سواء إلى مقارنة ما ينسب إلى الترمذي في جامعه من أحكام على الأحاديث في مجموعة متنوعة من النسخ والكتب الأخرى؛ لمقارَبَةِ

---

(١) من تلك الكتب مثلاً لا حصراً (الحسن لذاته ولغيره - دراسة استقرائية نقدية «الجزء الثالث») للدكتور خالد الدريس، (حسن صحيح في جامع الترمذي، دراسة وتطبيق)، لمجموعة من الباحثين في أكاديمية دار العلوم في ديوبند بالهند، (حسن غريب في جامع الترمذي، دراسة وتطبيق)، لمجموعة من الباحثين في أكاديمية دار العلوم في ديوبند بالهند، (الأحاديث الحسان الغرائب في جامع الترمذي جمعاً ودراسة)، عبد الباري الأنصاري، (تراث الترمذي العلمي)، د. أكرم ضياء العمري، (الحديث مطلقاً ومقيداً عند الإمام الترمذي)، د. عمر فلاتة، (مصطلح حسن غريب، دراسة تطبيقية استقرائية في جامع الترمذي، أسامة نمر عبدالكريم) وغيرها.

(٢) شرح علل الترمذي، ابن رجب، (٢/ ٥٧٥).

(٣) ينظر: الحديث الحسن لذاته ولغيره، الدريس، (ص١١٧٢).

الصواب في ثبوتها.

٣- معرفة الكتب الحديثية المتأخرة التي تنقل أحكام الترمذي في جامعه علىٰ وجه الإجمال.

*** حدود البحث:**

يتناول البحث وسائل التحقق من أحكام الترمذي علىٰ الأحاديث في جامعه، والقرائن المعتمدة للترجيح عند وقوع خلاف بين النسخ.

*** منهج البحث:**

هو المنهج الاستقرائي الاستنباطي؛ إذ يتم استقراء ما يقوله العلماء والباحثون في الموضوع، ثم العمل علىٰ إيجاد الأمثلة من كتب متنوعة لها علاقة بجامع الترمذي، والخروج بنتائج تشمل القرائن والكليات التي يمكن الاستفادة منها في موضوع البحث.

*** الدراسات السابقة:**

لا توجد دراسة علمية مكتملة في هذا الموضوع - حسب بحثي - أما الإشارة إلىٰ هذا الموضوع وكونه مشكلة فموجود من قديم، **(وسيأتي ذكرُ طائفةٍ من أقوال العلماء في إثبات ذلك، مُسَلْسَلَةً بحسب تاريخ وفياتهم)**، وكذلك يشير إليها كثيرون اليوم، وقد يذكرون فيها بعض الإحصائيات، كما فعل الدكتور خالد الدريس في كتابه (الحسن لذاته ولغيره - دراسة استقرائية نقدية «الجزء الثالث») وما ذكره مجموعة من الباحثين في أكاديمية دار العلوم في ديوبند بالهند في بحث لهم بعنوان: (حسن صحيح في جامع الترمذي، دراسة وتطبيق) وآخر بعنوان: (حسن غريب في جامع الترمذي، دراسة وتطبيق)، وغيرهم، أما ما يخص القرائن فلم أجد كذلك من ذكرها تفصيلاً، إلا إشارات متفرقة، ومنها تعليقة لأحد الباحثين في موقع ملتقىٰ أهل التفسير[1].

(١) علىٰ الرابط: https://cutt.us/thlQg وهو د. محمد الطاسان بتاريخ ٢١/ ٨/ ٢٠٠٧م، ولم أطلع علىٰ تعليقه هذا إلا بعد إكمال البحث، ولكن للأمانة العليمة ولما له من فضل السبق، لزمت الإشارة إلىٰ ذلك.

*** خطة البحث:**

يتكون البحث من مقدمة، وفصلين، وخاتمة، ثم ثَبَت المراجع والمصادر.

أما **المقدمة**، ففيها: مشكلة البحث، وأهميته، وأهدافه، وحدوده، ومنهجه، والدراسات السابقة، وأما **الفصل الأول ففيه**: وسائل التحقق من أحكام الترمذي في جامعه علىٰ الأحاديث، وفيه أربعة مباحث، وأما **الفصل الثاني ففيه:** بيان القرائن في اختلاف الكتب أو اتفاقها علىٰ حكم الترمذي علىٰ الأحاديث، مع جداول يحوي مقارنات نموذجية لـ ٣٨ حديثًا من عشرين كتابًا مقارنًا بالطبعات الخمس المشهورة للجامع، وفيه مبحثان أحدهما للقرائن، والآخر للجداول، وأما **الخاتمة** ففيها النتائج والتوصيات، **ثم ثبت المصادر والمراجع.**

* * *

الفصل الأول
وسائل التحقق من أحكام الترمذي في جامعه على الأحاديث

وفيه أربعة مباحث:

المبحث الأول
الرجوع إلى النسخ المعتمدة والشهيرة لجامع الترمذي

في العمل علىٰ تصحيح الكتب الحديثية – خصوصاً – وتنقيحها وتحقيقها، أول ما يفعله المحققون هو المقارنة بين نسخ الكتاب الواحد بعد عمل مقارنة **عامة** بين تلك النسخ من حيث الجودة والاكتمال والسقط، لكن قبل ذلك يجب تحديد الرواية التي تُروىٰ بها، ثم العمل علىٰ النُّسَخِ لتلك الرواية ثم طباعتها، وقد تشتهر إحدىٰ تلك الطبعات، إذاً فالحديث علىٰ النسخ مبني علىٰ أي رواية للجامع، ثم يلحق بهما الحديث عن أشهر الطبعات وأجودها.

*** المطلب الأول: روايات جامع الترمذي، وأهمها.**

روىٰ الجامع عن الإمام أبي عيسىٰ الترمذي جماعة، اشتهر منهم ستة، ذكرهم الحافظ أبو جعفر بن الزبير في بَرْنامجه فقال: «روىٰ هذا الكتاب عن الترمذي ستة رجال – فيما علمته –: أبو العباس محمد بن أحمد بن محبوب، وأبو سعيد الهيثم بن كليب الشاشي، وأبو ذر محمد بن إبراهيم، وأبو محمد الحسن بن إبراهيم القطان، وأبو حامد أحمد ابن عبد الله التاجر، وأبو الحسن الوَذَاري»[1]. وزاد بعضهم علىٰ ما ذكره أبو جعفر، رواية أبي علي محمد بن محمد بن يحيىٰ القراب الهروي[2]. ورواية أبي الفضل النسفي وهو محمد بن محمود بن عنبر[3].

(١) قوت المغتذي علىٰ جامع الترمذي، السيوطي، (١/ ٢٤).

(٢) فضائل الكتاب الجامع، لأبي عيسىٰ الترمذي، الاسعردي (ص٤٣).

(٣) ينظر: السابق (ص٣٢).

فأما رواية أبي العباس محمد بن أحمد بن محبوب بن فضيل المروزي المحبوبي (ت: ٣٤٦هـ): فهي رواية شهيرة معروفة، **وهي المطبوعة المتداولة اليوم**، وكان سماع المحبوبي من أبي عيسىٰ سنة خمس وستين ومئتين وهو ابن ست عشرة سنة[١].

وأما رواية الهيثم بن كليب الشاشي (ت: ٣٥٠هـ): فقد روىٰ بها أبو بكر محمد بن خير بعض أحاديث من الجامع وكتاب العلل، وذكر إسناده بذلك إلىٰ الترمذي في فهرسته[٢]. وقد روىٰ بها القاضي عياض بعض كلام الترمذي في آخر الكتاب، وقال عنها: «وبهذا السند أحاديث في رواية هذا الشيخ لم تكن عند الآخرين»[٣]، ويروي بها البغوي أحاديث في شرح السنة عن الترمذي وهي في الجامع وفي الشمائل، وقد اشتهر - الهيثم - برواية الشمائل، فلا ندري من أي الكتابين يروي البغوي عنه تلك الأحاديث.

وأما رواية أبي ذر: فقد روىٰ بها ابن عطية الأندلسي، وأبو بكر بن خير[٤]، وذكر العلامة محمد مرتضىٰ الزَّبيدي في كتابه أسانيد الكتب الستة الصحاح، أنه روىٰ الكتاب عن الترمذي من طريقه[٥]، وروىٰ بها الحافظ ابن عبد البر الجامع، كما نقل عنه الذهبي ذلك[٦]، ويوجد منها اليوم نسخة خطية غير مكتملة، وقد اعتمدت عليها طبعة الشيخ الأرناؤوط في بعض المواضع، كما سيأتي.

وأما رواية الحسن بن إبراهيم القطان (ت: ٣٤٣هـ): فروىٰ بها الجامع أبو بكر محمد بن

---

(١) سير أعلام النبلاء، الذهبي، (١٥/ ٥٣٧).

(٢) فهرسة ابن خير الإشبيلي، (ص٩٩).

(٣) الغنية (فهرست شيوخ القاضي عياض)، (ص١٣٢).

(٤) فهرسة ابن عطية، (ص٧٠)، فهرسة ابن خير الإشبيلي، (ص١٠٠).

(٥) الترمذي والموازنة بين جامعة وبين الصحيحين، نور الدين عتر، (ص٦٥).

(٦) تاريخ الإسلام، الذهبي، (٨/ ٦٧١).

خير الإشبيلي، وذكر إسناده إليه في فهرسته من طريق أبي محمد بن عتاب[1].

وأما رواية أبي حامد التاجر: فيروي بها الكتاب ابن خير، وذكر إسناده في فهرسته[2]، وابن عطية في فهرسته[3]، وأبو جعفر بن الزبير في برنامجه[4]، وذكر الزبيدي أنه روىٰ الكتاب من طريقه، ولكن لم يذكر لنا إسناده[5]، وذكر الحافظ المزي رواية أبي حامد التاجر في تحفة الأشراف[6]. ويوجد منها اليوم نسخة خطية غير مكتملة، وقد اعتمدت عليها طبعة الشيخ الأرناؤوط في بعض المواضع، كما سيأتي.

وأما رواية أبي علي محمد بن محمد القراب (ت: ٣٢٤هـ)، فذكرها الحافظ الذهبي في السير، والحافظ تقي الدين الإسعردي، في كتابه فضائل الجامع لأبي عيسىٰ الترمذي[7].

وأما رواية أبي الحسن علي بن عمر بن التقي الوذاري فقد ذكرها الحافظ ابن نقطة الحنبلي في تكملة الإكمال، في ترجمة أبي الحسن[8].

وقد نقل العلامة المباركفوري عن السفاقسي عن الفسوي أنه لا يصح سماع أحد من هؤلاء!![9]، وهي دعوىٰ لم يقلها أحد من المحدثين، ولا أعارها انتباها، مما يدل علىٰ بطلانها، وأنها مجرد دعوىٰ لا أثر لها.

---

(١) فهرسة ابن خير الإشبيلي، (ص١٠٠).

(٢) فهرسة ابن خير الإشبيلي (ص٩٩).

(٣) فهرسة ابن عطية، (ص١٢٢).

(٤) الإمام الترمذي الحافظ الناقد، إياد الطباع، (ص١٢٧).

(٥) الترمذي والموازنة بين جامعة وبين الصحيحين، (ص٦٥).

(٦) تحفة الأشراف، المزي، (١٣/ ٣٥٨) (١٩٣٠٣).

(٧) سير أعلام النبلاء، (١٧/ ٢٥٨)، وفضائل الكتاب الجامع، (ص٤٣).

(٨) تكملة لكتاب الإكمال، ابن ماكولا (١/ ٤٦٣).

(٩) تحفة الأحوذي، المباركفوري، (١/ ٢٧٥-٢٧٦).

وهناك روايات أخرىٰ للجامع لم نذكرها، لأنها لم تشتهر بين أهل العلم، أو لأن رواتها مجروحون.

*** المطلب الثاني: وقوع الاختلاف في نسخ جامع الترمذي في أحكامه علىٰ الأحاديث، وأشهر نُسَخِهِ.**

من المعلوم أنه قد وقع - من قديم - اختلافٌ بين نسخ الجامع، في بعض المواضع، لا سيما في أحكام الترمذي علىٰ الأحاديث، وممن ذكر ذلك الإمام أبو بكر بن العربي، وأبو الحسن بن القطان، وابن الصلاح، والنووي، وابن دقيق العيد، والذهبي، وابن رجب، وابن الملقن، وابن حجر، وغيرهم.

قال الإمام أبو بكر بن العربي عقب حديث: «قال أبو عيسىٰ هذا حديث حسن وفي بعض النسخ صحيح»[1]، **وقال ابن القطان الفاسي**، معلقاً علىٰ حديث ذكره صاحب الأحكام: «وحسنه بتحسين الترمذي له، وعندي أنه صحيح، وقد وقع في بعض الروايات عن الترمذي تصحيحه»[2]، **وقال الإمام النووي**، معلقاً علىٰ حديث: «وأما قول الحافظ عبد الحق ﷺ: إن الترمذي قال إنه حديث صحيح، فليس في النسخ المعتمدة من الترمذي أنه صحيح، بل قال: حديث غريب»[3]، **وقال الحافظ ابن الصلاح:** «وتختلف النسخ من كتاب الترمذي في قوله: «هذا حديث حسن»، أو «هذا حديث حسن صحيح»، ونحو ذلك. فينبغي أن تصحح أصلك به بجماعة أصول وتعتمد علىٰ ما اتفقت عليه»[4]، **وقال الإمام ابن دقيق العيد**، عقب حديث جابر في نفي وجوب العمرة:

(١) عارضة الأحوذي، ابن العربي، (٦/ ١٦).

(٢) بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام، القطان الفاسي، (٥/ ٣٧٥).

(٣) الأذكار، النووي، (ص٣٩٩).

(٤) علوم الحديث، ابن الصلاح، (ص١٠٥).

«أخرجه الترمذي وصححه، وفي رواية عنه حسن»[1].

ونقل الزركشي عن السروجي قوله عنه: «كتب إلي صاحب الإمام بخطه، أن النسخ من كتاب الترمذي تختلف في قوله حسن صحيح أو حسن، وأكثر ما يعتمده المتأخرون رواية الكروخي، وهي مخالفة في التصحيح لرواية المبارك بن عبد الجبار والذي عندنا في النسخة التي بخط ابن الخاضبة الحافظ، (حديث رافع أسفروا بالفجر)[2] حسن لا غير، وفي (حديث جابر أنه ﷺ سئل عن العمرة أواجبة هي؟ قال: لا، وأن تعتمروا هو أفضل)[3] روىٰ الكروخي عن الترمذي أنه صححه، وروىٰ المبارك عنه تحسينه فقط»[4]، **وقال ابن سيد الناس** في شرحه لحديث ذكره الترمذي: «وتختلف نسخ الترمذي في تصحيحه»[5]، **وقال الحافظ الذهبي** عقب ذكره لحديث: «صححه الترمذي في بعض النسخ، وفي بعض النسخ: هذا حديث حسن»[6]، **وقال الحافظ ابن رجب** معلقاً علىٰ حديث: «وقد حسن الترمذي هذا الحديث وما وقع في بعض النسخ من تصحيحه فبعيد»[7]، **وقال الحافظ ابن الملقن:** «اعلم أن نُسَخ التِّرمذيّ تَخْتَلِفُ بالحسن والصحيح، ففي بعضها: «حسنٌ»، وفي بعضها: «حسن صحيح»، وذلك بحسب اختلاف الرواة

(١) الإلمام، ابن دقيق العيد، (١/ ٣٦٥)، والنكت، الزركشي، (١/ ٣٣٤).

(٢) في طبعات سنن الترمذي: ط بشار (١٥٤)، ط شاكر (١٥٤)، ط المكنز (١٥٤)، ط دار الفكر (١٥٤)، وفي مستخرج الطوسي علىٰ الترمذي المعروف بأحكام الطوسي رقم (١٣٩) وفيها كلها أن الترمذي قال: «حسن صحيح».

(٣) في طبعات سنن الترمذي: ط بشار (٩٣١)، ط شاكر (٩٣١)، ط المكنز (٩٤٣)، ط دار الفكر (٩٣٠)، فيها كلها أن الترمذي قال: «حسن صحيح»، وفي مستخرج الطوسي رقم (٨٥٢) «حسن» لا غير.

(٤) النكت، الزركشي، (١/ ٣٣٤).

(٥) النفح الشذي، ابن سيد الناس، (٢/ ٤٢٠).

(٦) سير أعلام النبلاء، (٢/ ١٧٩).

(٧) جامع العلوم والحكم، ابن رجب، (٢/ ٤٦٥).

عنه لكتابه والضابطين له»[1]، **وقال الحافظ ابن حجر** عن حديث: «هكذا أخرجه الترمذي، وقال: حسن غريب، كذا في كثير من النسخ المعتمدة منها بخط الحافظ أبي علي الصدفي، ووقع بخط الكروخي: حسن صحيح»[2]، **وقال العلامة المباركفوري** في تعليقه علىٰ أحد الأحاديث: «تنبيه قد اختلفت نسخ الترمذي ها هنا فوقع في النسخ الموجودة عندنا هذا حديث حسن، وقال المنذري في تلخيص السنن قال الترمذي حديث حسن صحيح، انتهىٰ، وقال ابن تيمية في المنتقىٰ بعد ذكر هذا الحديث، رواه أحمد والترمذي وصححه، انتهىٰ»[3].

واختلاف النسخ هذا حاصل لا خلاف عليه، وقد ذكر بعض الباحثين مثلاً، بعد دراسة استقرائية، لنسخ الجامع، أن الترمذي ﷺ، حكم علىٰ ٦٦٠ حديثاً، بـ(حسن غريب)، اتفقت النسخ فيها علىٰ ٤٣٦ حديثاً، واختلفت في ٢٢٤ حديثاً[4]. وهو الثلث تقريباً!، وذكر الدكتور خالد الدريس، أن الاختلاف بين نسخة الكروخي والطبعة التي أخرجها الشيخ أحمد شاكر ومَن أكملها مِن بعده، يبلغ حوالي ٢٥٪ فيما يقول فيه الترمذي (حسن وحسن غريب)، ولا يقل عن ٢٠٪ في مجمل أحكام الترمذي![5]، وقد ذكر الشيخ الحافظ حسن حيدر الوائلي[6]: «أن هذا

(١) المعين علىٰ تفهم الأربعين، ابن الملقن، (ص٢٣٩).

(٢) نتائج الأفكار، ابن حجر، (١/ ١٦٨).

(٣) تحفة الأحوذي، (١/ ٣٣٠).

(٤) ينظر: بحث (حسن غريب في جامع الترمذي)، إعداد مجموعة من طلبة دار العلوم ديوبند (الهند)، (ص٥٩)، وقد ذكروا أنهم اعتمدوا علىٰ خمس نسخ مطبوعة، منها (الطبعة الهندية، ونسخة المباركفوري، ونسخة الشيخ أحمد شاكر) مع المقارنة مع التحفة ونقول الأئمة كالمنذري وابن القيم وابن حجر، وغيرهم. ينظر: المرجع السابق (ص١٣).

(٥) ينظر: الحديث الحسن لذاته ولغيره، (٣/ ١٠٣٦).

(٦) من كبار علماء اليمن في الحديث وعلومه، ولد سنة ١٣٧٦هـ - ١٩٥٦م، يحفظ كثيراً من أسانيد الأحاديث، مع المعرفة بطرقها وعللها وطبقات رواتها، وله عناية خاصة بجامع الترمذي؛ يحفظه بأسانيده عن ظهر=

الخلاف جله حسب ما ظهر استقراء كائن في كتابَي الطهارة والصلاة، وما سواهما عزيز الوجود»[1]، ولكن لم يظهر لنا وجه هذا الاستقراء ولا دليله!

سؤال مهم: وهنا سؤال مهم، إذا كان الخلاف بين نسخ الجامع بهذا المقدار الذي ذكره هؤلاء الباحثون، فلماذا لم نجد له في كتب السابقين كبير شأن؟

والحق أن هذا سؤال مهم، فإن ذكر الخلاف بين نسخ الجامع لم يكن ذا بال في كتابات السابقين بحسب علمي، إلا ما ورد من إشارات عابرة، كما في النقول السابقة عمن ذكرنا من العلماء، أما أن يوجد الكلام فيه مسطوراً محرراً فلا، سواء من كتب منهم في المصطلح أو شرح الحديث عموماً، والجامع خصوصاً، **والسبب في نظري يرجع إلىٰ أمرين أساسين:**

أولهما: أن الأئمة اهتموا بسلامة نقل الأسانيد ومتونها؛ فبذلك يحكمون علىٰ الأحاديث، سواء صح لديهم حكم الترمذي علىٰ الحديث أم لم يصح، وإنما يكون حكم الترمذي مرشداً؛ فإذا شكوا في ثبوت حكمه فإن لديهم الإسناد والمتن للحكم علىٰ الحديث.

الأمر الثاني: ما تقرر لدىٰ أكثر المحدثين، من أن الكتب المشهورة يكفي في روايتها والاحتجاج بها الأخذ بما صح من نسخها مع مقابلة ذلك بأصل معتمد تحصل الثقة به، قال الإمام النووي: «ومن أراد العمل بحديث من كتاب، فطريقه أن يأخذه من نسخة معتمدة، قابلها هو أو ثقة بأصول صحيحة، فإن قابلها بأصل معتمد محقق أجزأه والله أعلم»[2]، وقال ابن الصلاح: «فسبيل من أراد العمل أو الاحتجاج بذلك - إذا كان ممن يسوغ له العمل بالحديث، أو الاحتجاج به لذي مذهب - أن يرجع إلىٰ أصل قد قابله هو أو ثقة غيره، بأصول

=قلب، من مؤلفاته: (نزهة الألباب في قول الترمذي: وفي الباب) في ستة مجلدات، دار ابن الجوزي ١٤٢٦هـ.

(١) نزهة الألباب في قول الترمذي وفي الباب، حسن حيدر، (١/ ١٥).

(٢) التقريب والتيسير، النووي، (ص٢٩).

صحيحة متعددة، مروية بروايات متنوعة، ليحصل له بذلك - مع اشتهار هذه الكتب وبعدها عن أن تقصد بالتبديل والتحريف - الثقة بصحة ما اتفقت عليه تلك الأصول، والله أعلم»[1]، وقال ابن الصلاح أيضاً، عن اختلاف أحكام الترمذي بين النسخ على الخصوص: «وتختلف النسخ من كتاب الترمذي في قوله: «هذا حديث حسن»، أو «هذا حديث حسن صحيح»، ونحو ذلك. فينبغي أن تصحح أصلك به بجماعة أصول وتعتمد على ما اتفقت عليه»[2]، قال العلامة طاهر الجزائري: «وهذا الذي قاله محمول على الاستحباب والاستظهار، وإلا فلا يشترط تعدد الأصول والروايات، فإن الأصل الصحيح المعتمد يكفي وتكفي المقابلة به، والله أعلم»[3]، وبهذا يفهم قلة ما نقل من ذكر الاختلاف بين نسخ الترمذي في أحكامه على الأحاديث، خصوصاً عند من شرح الجامع، كابن العربي وابن سيد الناس والعراقي والسيوطي والمباركفوري، فهؤلاء جميعاً، اعتمدوا رواية المحبوبي للجامع[4]، والخلاف الذي قد يذكرونه قد يكون بين رواية المحبوبي وغيره، أو في نسخ رواية المحبوبي نفسها، فإن العلماء المغاربة اعتمدوا نسخة أبي علي الصدفي، وقد وقع بينها وبين نسخة الكروخي اختلاف كبير كما ذكر الحافظ ابن رشيد[5]، مع أن كلا النسختين من طريق المحبوبي. والله أعلم، وكذلك من روى الجامع من أصحاب الكتب المسندة كالبغوي في شرح السنة، والضياء في المختارة، وغيرهما، فإنهم يروونه من طريق المحبوبي أيضاً، اعتماداً، على ما وقعت به الثقة من المقابلة لهذه الرواية على مشايخهم.

(١) علوم الحديث، ابن الصلاح، (ص٩٨).

(٢) ينظر: السابق (ص١٠٥).

(٣) توجيه النظر، للجزائري، (٢/ ٧٦٥).

(٤) مقدمة الجامع، ط: التأصيل، (ص٢٤٧).

(٥) ملء العيبة، لابن رشيد السبتي، (١/ ١٤٨).

أشهر نسخ روايات جامع الترمذي: ولما كان الاختلاف في أحكام الترمذي واقعا في النسخ؛ فلا بد من ذكر أهم وأشهر نسخ الجامع للترمذي، ومعرفة شيء عنها، ولجامع الترمذي اليوم نسخ كثيرة منتشرة في العالم، ومن أشهرها:

- نسخة مكتملة بخط الحافظ أبي الفرج ابن الجوزي، وهي محفوظة بمكتبة (لاله لي) في تركيا، تحت رقم (٤٦١) و(٤٦٢)، وهي من رواية المحبوبي، من طريق أبي يعلىٰ أحمد بن عبدالواحد ابن وهب، المعروف بابن زوج الحرة (ت: ٤٣٨هـ)، عن أبي علي الحسن بن علي المروزي (ت: ٣٩١هـ)، عنه، وذكر بعضهم أنها ملفقة من نسختي الكروخي، ونسخة ابن زوج الحرة[1].

- نسخة كاملة من جامع الترمذي بخط أبي الفتح الكروخي (ت٥٤٨هـ)، محفوظة في مكتبة باريس الوطنية برقم (٧٠٩)[2]. وهي من رواية المحبوبي عن الترمذي، ونسخة الكروخي من أصح نسخ الجامع إن لم تكن الأصح، قال الزركشي «قال السروجي في الغاية في الكلام علىٰ حديث «أسفروا بالفجر»، كتب إليّ صاحب الإمام - يعني ابن دقيق العيد - بخطه أن النسخ من كتاب الترمذي تختلف في قوله حسن صحيح أو حسن، وأكثر ما يعتمده المتأخرون رواية الكروخي»[3].

- نسخة محمد مصطفىٰ الأعظمي، وهي مقابلة علىٰ نسخة أبي بكر بن خلاد الرامهرمزي، كتبت سنة (٤٧٩هـ)[4]. وهي من رواية أبي حامد أحمد بن عبدالله المروزي (أبي حامد التاجر) عن الإمام الترمذي.

---

(١) أطلس أعلام المحدثين، سامي بن عبدالله، (ص٣٩٢)، ومقدمة جامع الترمذي، طبعة الرسالة، (ص١٦٣).

(٢) أطلس أعلام المحدثين، (ص٣٩٢).

(٣) النكت، الزركشي، (١/ ٣٣٤).

(٤) تحقيق اسمي الصحيحين واسم جامع الترمذي، أبو غدة، (ص٥٥).

- نسخة محفوظة في مكتبة فيض الله أفندي في إستانبول برقم ٣٤٤، وهي نسخة تامة كتبت سنة ٥٨٢هـ[١]، وهي من رواية المحبوبي عن الإمام الترمذي.

- نسخة المكتبة الظاهرية، كتبت سنة ٥٣٨هـ[٢]، وهي منقولة عن أصل المؤتمن الساجي الحافظ التي كتبت سنة ٥٠٧هـ، وهي من رواية المحبوبي عن الترمذي، وهي ثلثا الكتاب تقريباً[٣].

- نسخة المكتبة السليمانية (إستانبول)، وهي نسخة تامة، قرئت علىٰ الحافظ المنذري (ت٦٥٦هـ)، والحافظ القسطلاني (ت٦٨٦هـ) وهي من رواية المحبوبي[٤].

- نسخة تشستربيتي، وهي ثلاث قطع من ثلاث نسخ مختلفة، القطعة الأولىٰ من رواية المحبوبي من طريق الكروخي، وفيها حوالي (١٧١١) حديثاً ورقمها (٣٥٥٨)، والقطعة الثانية من رواية أبي حامد التاجر وأبي ذر محمد بن القاسم الترمذي، وتبدأ من أبواب الجنائز إلىٰ آخر الكتاب. والقطعة الثالثة من رواية المحبوبي، ورقمها (٣٩٥٥) وتبدأ من باب الحدود، باب ما جاء في تحقيق الرجم، ثم الصيد والأضاحي والنذور والأيمان، إلىٰ الإيمان «نهاية باب فيمن رمىٰ أخاه بكفر»[٥].

هذه أشهر نسخ الجامع، وهناك نسخ أخر للجامع، بعضها ناقص، وبعضها تأخر نسخها، وقد ذكر د. فؤاد سزكين في كتابه تاريخ التراث العربي، أكثر تلك النسخ[٦].

---

(١) ينظر: تحقيق اسمي الصحيحين واسم جامع الترمذي، أبو غدة، (ص٨٣).

(٢) تراث الترمذي العلمي، د.أكرم ضياء الدين، (ص٥٠).

(٣) مقدمة جامع الترمذي، طبعة الرسالة، (ص١٤١).

(٤) ينظر: السابق (ص١١٦)، ومقدمة طبعة دار التأصيل لجامع الترمذي (ص٢٢٩).

(٥) مقدمة جامع الترمذي، طبعة الرسالة، (ص١٥١).

(٦) تراث الترمذي العلمي، (ص٥٠).

*** المطلب الثالث: أهم طبعات جامع الترمذي وأفضلها.**

طبع جامع الترمذي طبعات كثيرة، قديمًا وحديثًا، وبعض تلك الطبعات أفضل من بعض في الجملة، بحسب النسخ الخطية التي اعتمدت عليها كل طبعة، وجودة تلك النسخ، وتصرف القائمين علىٰ الطبع في اعتماد النسخ، وغير ذلك من الأمور، وسأذكر هنا أشهر تلك الطبعات وأكثرها جودة.

- طبعة بولاق سنة ١٢٩٢هـ، وهي من أقدم طبعات الجامع وقد أثنىٰ عليها العلامة أحمد شاكر رحمه الله.

- طبعة العلامة أحمد شاكر، (سنة ١٣٥٧هـ)، وهي من أجود الطبعات، لكن الشيخ أحمد شاكر توفي قبل أن يتمها، وقد اعتمد فيها علىٰ طبعة بولاق السابقة، مع مقابلتها علىٰ نسخ أخر مطبوعة في الهند، ونسخ بعض علماء زمانه التي قرأها عليهم.

- طبعة عزت الدعاس، سنة (١٣٨٨هـ) وقد اعتمد علىٰ نسخة مكتبة الظاهرية، التي سبق ذكرها، والتي كتب سنة ٥٣٨هـ.

- طبعة بشار عواد (دار الغرب)، (سنة ١٤١٦هـ) واعتمد فيها علىٰ الطبعات السابقة مثل طبعة أحمد شاكر، وطبعة بولاق، وأصل خطي ناقص.

- طبعة شعيب الأرناؤوط وآخرين، (مؤسسة الرسالة)، (سنة ١٤٣١هـ) وقد ذكروا أنهم اعتمدوا علىٰ ست نسخ خطية منها نسخة الكروخي برواية المحبوبي، وجزء من نسخة برواية أبي حامد التاجر وأبي ذر الترمذي[1]، وهي طبعة ممتازة، ولكنهم لم يعتمدوا نسخة الكروخي كأصل، مع ذكر الاختلاف في النسخ الأخرىٰ في الحاشية، ولو فعلوا لبلغت هذه الطبعة الغاية.

- طبعة عصام موسىٰ هادي، (سنة ١٤٣٣هـ)، (دار الصديق) وهي مقابلة علىٰ ست نسخ

(١) مقدمة جامع الترمذي، طبعة الرسالة، (ص١١٦)، (ص١٥١).

خطية مع تخريج أحاديها علىٰ تحفة الأشراف، وقد ذكر أنه اعتمد نسخة الكروخي كأصل مع تمييز زيادات النسخ الأخر عليها. وهي من أجود الطبعات.

- طبعة دار التأصيل، (سنة ١٤٣٥هـ) وقد اعتمدوا علىٰ نسختين خطيتين إحداهما بخط الإمام العلامة الكَرُوخِي، مع تجنب ما وقع في الطبعات السابقة من تلفيق بين رواية الكَرُوخِي والروايات الأخر للكتاب، مع الاهتمام بالإخراج الفني للكتاب، والاهتمام بتخريج الأحاديث وشرح الغريب، ووضع فهارس علمية للكتاب، وضبط نص الكتاب، مع العناية بالضبط الموجود في النسخ الخطية. وقد قدموا للكتاب مقدمة علمية متينة، تضمنت التعريف بالإمام الترمذي وجامعه وبيان منهجه، ثم ذكروا أشهر طبعات الجامع السابقة مع التعقيب عليها، ثم بيان ما تميزت به طبعتهم عنها، وفي الجملة فهي من أفضل طبعات الجامع الموجودة إلىٰ الآن، وقد انتقد بعضهم هذه الطبعة بأن القائمين عليها حذفوا خمسة وعشرين حديثًا وأثرًا، جميعها ثابتة في «تحفة الأشراف»، وجميع طبعات الكتاب، وعدد من النسخ الخطية.

الحاجة إلىٰ طبعة جديدة للجامع تعتني بأحكام الترمذي خاصة: هناك حاجة لإعادة طباعة الجامع، تستفيد مما سبقها من الطبعات، وتزيد علىٰ ذلك بأن تأخذ ما أمكن من وسائل التحقق من أحكام الترمذي علىٰ الأحاديث، سواءٌ ما ذكرناه في هذا البحث أو غيره.

***

المبحث الثاني
الرجوع إلى كتب الترمذي الأخرى غير الجامع

الإمام الترمذي أحد أئمة الحديث الكبار المتفق علىٰ إمامتهم في هذا الشأن، وهو من الأئمة الذين يعتمد الناسُ تصحيحهم للأحاديث، قال الحافظ العراقي: «وما زال الناس يعتمدون تصحيحه»(١)، كما أنه إمام حافظٌ، وعالم متقنٌ فيما صنف من كتبٍ في الحديث والعلل والتاريخ (الرجال)، قال السمعاني ﷺ: «التِّرمِذي أحد الأئمة الذين يقتدىٰ بهم في علم الحديث، صنف كتاب الجامع والتواريخ والعلل، تصنيف رجل عالم متقن، وكان يضرب به المثل في الحفظ والضبط، تَلْمَذَ لأبي عبدالله محمد بن إسماعيل البخاري، وشارك معه في شيوخه»(٢)، وله كتب عديدة مطبوعة غير الجامع، من أشهرها ثلاثة: العلل الصغير، والشمائل المحمدية، والعلل الكبير، ولا يمكن استفادة أحكام الترمذي علىٰ الأحاديث إلا من كتابٍ واحدٍ منها، وهو العلل الكبير، **فكتاب «العلل الصغير»** صغير جداً، والأحاديث فيه قليلة جداً، وإنما يبين فيها الحكم علىٰ بعض طرقها ورواياتها؛ لأنه كتابُ تقعيدٍ في الأصل، ولعله الكتاب الوحيد من بين جميع الكتب المسندة التي صنفت في العلل في **التقعيد والتأصيل**، والأحاديث القليلة الموجودة في الكتاب هي للتمثيل علىٰ الأصول والقواعد التي ذكرها الترمذي، وأما باقي كتب العلل المسندة فهي كتب تطبيقية موضوعها هو الأحاديث المعلة وطرقها ورواياتها.

وأما كتاب «الشمائل المحمدية» ففيه ٤١٥ حديثًا بحسب طبعة عصام موسىٰ هادي نشر

(١) شرح الترمذي، العراقي، (٥/ ١١٥)، عن مقدمة تحقيق السنن، طبعة الرسالة (ص٨١).

(٢) الأنساب، السمعاني، (٣/ ٤٢)، والعبارة نفسها – عدا آخرها – منقولة عن الحافظ أبي سعد عبد الرحمن بن محمد الإدريسي في الترمذي، ينظر: تهذيب الكمال في ترجمة الترمذي، (١/ ١٧٢)، وتهذيب التهذيب، ابن حجر، في ترجمة الترمذي، (٩/ ٣٨٨).

دار الصديق، ولا يحكم الترمذي علىٰ الأحاديث في كتابه هذا إلا نادرا، والظاهر أن النساخ نقلوا بعض هذه الأحكام النادرة من الجامع! ولهذا يشير العلامة القاري إلىٰ اختلاف النسخ في إثباتها، كما في الحديث رقم (١٠٣) من هذه الطبعة للشمائل، عن أنس «أن النبي ﷺ أن يتختم في يمينه» قال أبو عيسىٰ: «وهذا حديث غريب لا نعرفه من حديث سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن أنس عن النبي ﷺ نحو هذا إلا من هذا الوجه»(١)، ومن الأحاديث النادرة التي حكم عليها الترمذي في الشمائل وليست منقولة من الجامع ولا موجودة فيه، حديث أبي رمثة قال: «أتيت رسول الله ﷺ مع ابن لي، فقال: ابنك هذا؟ فقلت: نعم، أشهد لا به، قال: لا يجني عليك ولا تجني عليه، قال: ورأيت الشيب أحمر»، قال أبو عيسىٰ: هذا أحسن شيء رُوي في هذا الباب وأَفْسَرُ؛ لأن الروايات الصحيحة أن النبي ﷺ لم يَبْلُغِ الشيبَ(٢).

ومن الأحاديث النادرة التي حكم الترمذي عليها في الشمائل واختلفت عبارته قليلا عما في الجامع، حديث أم سلمة – في كتابه الجامع – قالت: «ما رأيت النبي ﷺ يصوم شهرين متتابعين إلا شعبان ورمضان» ثم قال: «وفي الباب عن عائشة، حديث أم سلمة حديث حسن»(٣)، وذكره في الشمائل، وقال: «هذا إسناد صحيح وهكذا قال عن أبي سلمة عن أم سلمة وروىٰ هذا الحديث غير واحد عن أبي سلمة عن عائشة ﵂ عن النّبي ﷺ ويحتمل أن يكون أبو سلمة بن عبدالرحمن قد روىٰ هذا الحديث عن عائشة وأم سلمة جميعا عن النّبي ﷺ»(٤)، ومما توافقت

(١) قال المحقق عصام هادي معلقًا علىٰ عبارة (قال أبو عيسىٰ) (ص٥٨): «قلتُ: هذا ثابتٌ في (أ، ز، ط، م) ولم يذكر في النسخ العتيقة التي وقف عليها القاري وغيره، بل انتقد القاري الهيتمي؛ إذ ألحق هذا الكلام بالشمائل، قلتُ: وأصل هذا الكلام للمؤلف في جامعه».

(٢) الشمائل المحمدية، للترمذي، رقم (٤٥)، بتحقيق: عصام موسىٰ هادي.

(٣) سنن الترمذي، ط: شاكر (٢/ ١٠٥)، ط: دار التأصيل (٢/ ١٣٧).

(٤) الشمائل المحمدية، (ص١٧٦).

عبارته في الجامع والشمائل، ما أخرجه في الجامع من حديث أنس بن مالك، عن أبي طلحة، قال: «شكونا إلىٰ رسول الله ﷺ الجوع ورفعنا عن بطوننا عن حجر حجر، فرفع رسول الله ﷺ عن حجرين»: ثم قال «هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه»[1]، وذكره في الشمائل وقال «هذا حديث غريب من حديث أبي طلحة لا نعرفه إلّا من هذا الوجه»[2].

وأما الكتاب الذي يمكن الاستفادة منه في أحكام الترمذي من كتبه، فكتاب «العلل الكبير»، وهو من أهم مصنفاته، ويذكر فيه الترمذي الأحاديث بأسانيده، ثم يعقبها بالكلام علىٰ كل حديث منها، إما بكلامه، وإما بكلام شيوخه كالبخاري، والدارمي، وأبي زرعة، وأبي حاتم الرازي، وأكثر ما ينقل عن البخاري رحمه الله، وسلك فيه طريقة بعض المصنفين القدامىٰ؛ إذ ينثر الكلام في الأخبار بلا ترتيب ولا تبويب، حتىٰ جاء أبو طالب القاضي[3] فرتبه علىٰ الأبواب، وهو الموجود المطبوع اليوم، وقد ذكر بعض أهل العلم أن الترمذي صنفه قبل كتابه الجامع[4]، **ومن المهم القول هنا:** إن أحاديثَ كثيرةً من كتاب الجامع لا توجد في كتاب العلل الكبير؛ للتفاوت

(١) سنن الترمذي، ط: شاكر (٤/ ٥٨٥).

(٢) الشمائل المحمدية، (ص٢٠٩).

(٣) اسمه: عقيلُ بْن عطيَّة بن أبي أحمد جعفر بن محمد ابن عطية، أَبُو طالب وأَبُو المجد القُضاعيّ الأندلسيّ الطّرطوشيّ، ثُمّ المَرّاكُشيّ. قال الذهبي في تاريخ الإسلام للذهبي (١٣/ ١٩٤): (روىٰ عَنْ أَبِي القَاسِم بْن بَشْكُوَال، وأبي القَاسِم بْن حُبيش، وأبي نصر فتح بْن مُحَمَّد، وجماعة. وولي قضاءَ غَرناطة. وقد ذكره الأَبَّارُ، فَقَالَ: كَانَ مُقدّمًا في صناعةِ الحديث،...، وولي بأَخَرةٍ قضاءَ سجلماسة، وتُوُفّي بها في صفر سنة ٦٠٨ هـ وقد قارب السّتّين).

ينظر في ترجمته: تاريخ الإسلام للذهبي (١٣/ ١٩٤)، والإحاطة في أخبار غرناطة، لسان ابن الخطيب، (٤/ ١٩٤)، والديباج المذهب، ابن فرحون المالكي، (٢/ ١٣٥)، وأعلام مالقة، أبو عبدالله بن عسكر، (ص٣٢٩).

(٤) تراث الترمذي العلمي، (ص٥٢).

الكبير في عدد الأحاديث بين الكتابين؛ فالجامع فيه آلاف الأحاديث، والعلل الكبير فيه مئاتٌ فحسب.

أمثلة لأحاديث ذكرها الترمذي في العلل الكبير، وهي في الجامع: سيرىٰ القارئ أن أكثر النماذج التي وردت في الجداول المقارنة – التي ستأتي – في أحكام الترمذي في طبعاته الخمس مع الكتب المختارة، أن أكثر الأحاديث المذكورة ليست موجودة في كتاب العلل الكبير؛ ولهذا لا بد من زيادة بعض النماذج هنا؛ لكون الكتاب هو كتاب الترمذي نفسه: **فقد أخرج** في الجامع حديث أبي سلمة، عن أبي هريرة في السواك، ثم أخرجه أيضًا من طريق أبي سلمة، عن زيد بن خالد الجهني، قال: سمعت رسول الله ﷺ، يقول: «لولا أن أشق علىٰ أمتي لأمرتهم بالسواك عند كل صلاة، ولأخرت صلاة العشاء إلىٰ ثلث الليل» قال: فكان زيد بن خالد يشهد الصلوات في المسجد وسواكه علىٰ أذنه موضع القلم من أذن الكاتب لا يقوم إلىٰ الصلاة إلا استن ثم رده إلىٰ موضعه. ثم قال: هذا حديث حسن صحيح»[1]، وقد اتفقت طبعات الجامع علىٰ ذلك، وقال في العلل: «فسألت محمدا عن هذا الحديث: أيهما أصح؟ فقال: حديث زيد بن خالد أصح، قال أبو عيسىٰ: وحديث أبي سلمة عن أبي هريرة عندي هو صحيح أيضا لأن هذا الحديث معروف من حديث أبي هريرة، وفي حديث أبي سلمة، عن زيد بن خالد زيادة ما ليس في حديث أبي هريرة، وكلاهما عندي صحيح»[2]، وقال مثل ذلك أيضًا في الجامع، **وأخرج** حديث الوليد بن مسلم، عن الأوزاعي، عن يحيىٰ بن أبي كثير، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، قال: قالوا يا رسول الله متىٰ وجبت لك النبوة؟ قال: «وآدم بين الروح والجسد»، ثم قال: «هذا حديث حسن غريب من حديث أبي هريرة لا نعرفه إلا من هذا الوجه» وقد اختلفت الطبعات في حكم

(١) سنن الترمذي، ط: شاكر (٢٣)، ط: بشار (٢٣)، ط: الصديق (٢٣)، ط: التاصيل (٢٣)، ط: الأرناؤوط (٢٣).

(٢) العلل الكبير، الترمذي، ترتيب أبي طالب القاضي، (١/ ٣١).

الترمذي؛ فبعضها أثبتت «حسن غريب» كما في طبعة الشيخ شاكر وطبعة د. بشار[1]، وبعضها «حسن صحيح غريب»! كما في طبعة التأصيل وطبعة الصديق[2]، وقد ذكره الترمذي في العلل وقال «سألت محمدا عن هذا الحديث فلم يعرفه. قال أبو عيسىٰ: وهو حديث غريب من حديث الوليد بن مسلم، رواه رجل واحد من أصحاب الوليد»[3]، والراجح أن مصطلح «حسن صحيح غريب» ليس لائقا بكلام الترمذي، بل الأليق به وصفه بالغرابة دون قوله صحيح؛ لاجتماع أكثر من قرينة؛ فالترمذي نادرا ما يجمع في كلامه الصحة مع الغرابة؛ ولأنه نقل عن شيخه البخاري كما في العلل أنه «لم يعرفه»؛ ولأن الإمام أحمد قال عن هذا الحديث نفسه من رواية أبي هريرة: «هذا حديث منكر، هذا من خطأ الأوزاعي. وهو كثيرا ما يخطئ في يحيىٰ بن أبي كثير[4]»؛ فهذه القرائن الثلاث مجتمعة ترجح قوله «حسن غريب»، وليس فيه «صحيح».

***

(١) سنن الترمذي، ط: شاكر (٣٦٠٩).

(٢) سنن الترمذي، ط: التأصيل (٣٩٠٨)، وطبعة الصديق (٣٩٠٩).

(٣) العلل الكبير، (١/ ٣٦٩).

(٤) ينظر: الجامع لعلوم الإمام أحمد، مجموعة من المؤلفين، (١٥/ ١٢٦)، رقم (٥٩٣)، والمنتخب من العلل، الخلال، رقم (٩٣)، وكتاب أحاديث معلة ظاهرها الصحة، مقبل الوادعي، ص (٤٣٢)، رقم (٤٦٢).

المبحث الثالث

الرجوع إلى الكتب المؤلفة التي صنفت بعد الترمذي مما لها علاقة مباشرة به (المختصرات للجامع، والمستخرجات عليه)

*** المطلب الأول: مختصرات الجامع.**

ما يعنينا هنا المختصرات القديمة لجامع الترمذي، ومما نعرف منها مختصران في زمن واحد، كان كلاهما مخطوطا إلىٰ وقت قريب، وبعد أن انتهيت من البحث خرج أحدهما مطبوعًا، وهو مختصر الترمذي لنجم الدين الطوفي (أبو الربيع سليمان بن عبدالقوي الحنبلي المتوفىٰ سنة ٧١٦هـ) بتحقيق د.حسام الدين بن أمين حمدان في خمسة مجلدات، نشر أسفار بالكويت، وأما الآخر فهو مختصر الجامع الكبير للترمذي، لنجم الدين محمد بن عقيل البالسي المصري الشافعي المتوفىٰ سنة ٧٢٩هـ، ولا أعلم أنه طبع، وقد اطلعتُ علىٰ مختصر الترمذي لنجم الدين الطوفي وأضفته إلىٰ الكتب في جداول الأحاديث المختارة للمقارنة، وفيما يلي بعض الأمور المهمة:

١- عدد أحاديث مختصر الترمذي للطوفي ٣٨٥٢ حديثًا، وهذا يدل علىٰ أنه لم يفته إلا القليل من الأحاديث.

٢- جميع الأحاديث التي أوردناها للمقارنة موجودة في مختصر الترمذي للطوفي، وهي عينة عشوائية من أبواب متنوعة، تبلغ ٣٨ حديثًا.

٣- يورد الطوفي النص بتمامه من جامع الترمذي، ويختصر الأسانيد، ويقتصر علىٰ الصحابي، وأحيانًا يزيد التابعي، وقليلاً ما يزيد علىٰ ذلك.

٤- يورد الطوفي حكم الترمذي علىٰ الحديث، ويحذف تعليقاته النقدية علىٰ الطرق والرجال، إلا نادراً.

٥- لم أجد في ال ٣٨ حديثًا حكما محذوفًا علىٰ الحديث إلا في حديثين فحسب، هما رقم ٧، ١١ من الجداول المقارنة آخر البحث، ومن المحتمل أن يكون من الطوفي أو من الناسخ.

٦- نادراً ما يختلف الحكم في مختصر الطوفي للترمذي علىٰ الحديث عن تحفة الأشراف، وقد وجدت حديثين فحسب في الأحاديث المقارنة، وهما الحديثان رقم ١٣، و٢٩، من الجداول، ومن المحتمل أن يكون ذلك من الطوفي أو من خطأ من الناسخ.

٧- يعلق الطوفي علىٰ الأحاديث فقهيا ولغويا وعقديًا وحديثيًا، ولكنه تعليق مختصرا جداً، وقد يطول التعليق قليلا في بعض الأحيان.

٨- التعليقات الحديثية غالبًا ما تكون في صحة الحديث وضعفه، وفي بعض الأحيان ينقد الطوفي الترمذي نفسه وينقل ما يؤيد كلامه عن أئمة النقاد، كما في حديث «حذف السلام سنة» رقم ١٦ من الجداول.

٩- يعتني محقق مختصر الترمذي للطوفي باختلاف الحكم علىٰ الأحاديث بين المختصر وتحفة الأشراف وبعض النسخ الأخرىٰ للترمذي، ويذكر ذلك في الحاشية، كما في الأحاديث ١٧٠٨، و١٥٣٥ من مختصر الترمذي للطوفي بتحقيق د. حسام الدين حمدان.

*** المطلب الثاني: المستخرجات علىٰ جامع الترمذي.**

المستخرج كما قال الحافظ العراقي «أن يأتي المصنف إلىٰ الكتاب فيخرج أحاديثه بأسانيد لنفسه من غير طريق صاحب الكتاب فيجتمع معه في شيخه أو من فوقه»[1]، والمستخرج بذلك يضيف قيمة علمية مهمة للكتاب الأصل، من تتمات وشرح لبعض ألفاظ الحديث، وبيان المبهم

(١) تدريب الراوي، السيوطي، (١/ ١١٢).

والمهمل، وتعيين السماع، وفصل المدرج، وتمييز الموقوف من المرفوع، وغير ذلك[1]. وهنالك ميزة أخرىٰ مهمة تزيدها بعض المستخرجات علىٰ غير الصحيحين، وهي ذكر حكم صاحب الكتاب الأصل علىٰ الحديث، كما صنع الطوسي في مستخرجه علىٰ الترمذي كما سيأتي بيانه.

ومما نعرف من المستخرجات علىٰ الترمذي، هذان المستخرجان:

١- مستخرج أبي بكر أحمد بن علي بن منجويه النيسابوري، المتوفىٰ سنة (٤٢٨هـ)، ذكره الحافظ الذهبي في ترجمته في السير[2]، ولا أعلم أنه طبع.

٢- مستخرج الطوسي علىٰ جامع الترمذي المعروف بـ(مختصر الأحكام) لأَبي عَلِيٍّ الحسن بن عَلِيّ بنِ نَصْرٍ الطُّوْسِيّ، المتوفىٰ سنة (٣١٢هـ)، وقد طبعته مكتبة الغرباء الأثرية سنة ١٤١٥هـ، بتحقيق د. أنيس بن أحمد بن طاهر. وهو إلىٰ كتاب الحج، وهذا الكتاب له أهمية كبيرة، في تحرير أحكام الترمذي علىٰ الأحاديث؛ لأنه ينقل أحكام الترمذي ﷺ، وفوق ذلك هو معاصر للإمام الترمذي، (والمعلوم أن مستخرج الطوسي لم يطرأ عليه من الخلاف في النسخ ما طرأ علىٰ الجامع لقلة تداوله، وأقدم نسخة من الجامع علىٰ ذلك النسخة الكائنة للطوسي)[3].

وهنا خمس مسائل لا بد من معرفتها عن مستخرج الطوسي علىٰ جامع الترمذي:

الأولىٰ: أنه مع موافقته لحكم الترمذي في الحديث - وذلك كثير - إلا أنه لا ينقل عبارة الترمذي كاملة علىٰ الحديث في بعض الأحيان، ومن أمثلة ذلك الحديث الذي ساقه الطوسي بإسناده مرفوعًا: «مفتاح الصلاة الوضوء وتحريمها التكبير وتحليلها التسليم»، وقال عقبه: «يقال هذا الحديث أصح شيء في الباب وأحسنه، وعبد الله بن محمد بن عقيل صدوق وقد تكلم فيه

(١) ينظر: نتائج الأفكار، (١/ ٧٢).

(٢) سير أعلام النبلاء، (١٧/ ٤٤٠).

(٣) نزهة الألباب في قول الترمذي وفي الباب، (١/ ١٥).

بعض أهل العلم من قبل حفظه واحتج به أحمد وإسحاق والحميدي، وفي الباب عن جابر وأبي سعيد»[1]، وفي جامع الترمذي، قال الترمذي عقب الحديث: «هذا الحديث أصح شيء في هذا الباب وأحسن، وعبد الله بن محمد بن عقيل هو صدوق وقد تكلم فيه بعض أهل العلم من قبل حفظه وسمعت محمد بن إسمعيل يقول كان أحمد بن حنبل وإسحق بن إبراهيم والحميدي يحتجون بحديث عبد الله بن محمد بن عقيل قال محمد وهو مقارب الحديث وفي الباب عن جابر وأبي سعيد»[2].

الثانية: أنه – كما هو معروف في طريقة الاستخراج – يروي الحديث بإسناده من غير طريق المصنف (الترمذي)، وقد يختلف أكثر من نصف الإسناد؛ ولهذا قد يختلف لفظ الحديث قليلاً (مع ملاحظة أن الطوسي يختصر ما في الترمذي)، ومن أمثلته الحديث الذي في المستخرج للطوسي، قال: نا يعقوب بن إبراهيم الدورقي، قال نا سفيان بن عيينة، عن عبد الكريم البصري وهو ابن أبي المخارق، عن حسان بن بلال المزني، أنه رأى عمارا توضأ فخلل لحيته، فقيل له: أتفعل هذا؟ قال رأيت رسول الله يفعله، وفي الباب عن عائشة وأم سلمة وابن أبي أوفى وأبي أيوب، وأصح شيء في هذا الباب على ما يقال حديث عامر ابن شقيق عن أبي وائل عن عثمان»[3]، وفي جامع الترمذي، قال: «حدثنا ابن أبي عمر، حدثنا سفيان بن عيينة، عن عبد الكريم بن أبي المخارق أبي أمية، عن حسان بن بلال، قال رأيت عمار بن ياسر توضأ فخلل لحيته، فقيل له أو قال فقلت له: أتخلل لحيتك؟ قال وما يمنعني ولقد رأيت رسول الله ﷺ يخلل لحيته،... وفي الباب عن عثمان وعائشة وأم سلمة وأنس وابن أبي أوفى وأبي أيوب وسمعت إسحق بن منصور يقول سمعت أحمد بن حنبل قال: قال ابن عيينة: لم يسمع عبد الكريم من حسان بن

(١) مختصر الأحكام، الطوسي، الحديث رقم (٣).

(٢) جامع الترمذي، الحديث رقم (٣).

(٣) مختصر الأحكام، رقم (٢٧)، (باب ما جاء في تخليل اللحية).

بلال حديث التخليل، وقال محمد بن إسماعيل: أصح شيء في هذا الباب حديث عامر بن شقيق عن أبي وائل عن عثمان، وقال بهذا أكثر أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ ومن بعدهم رأوا تخليل اللحية وبه يقول الشافعي وقال أحمد إن سها عن تخليل اللحية فهو جائز وقال إسحق إن تركه ناسيا أو متأولا أجزأه وإن تركه عامدا أعاد، حدثنا يحيىٰ بن موسىٰ حدثنا عبد الرزاق عن إسرائيل عن عامر بن شقيق عن أبي وائل عن عثمان بن عفان أن النبي ﷺ كان يخلل لحيته هذا حديث حسن صحيح»[1].

الثالثة: أنه ينقل كثيرا حكم الترمذي علىٰ الأحاديث، لكنه ينقله بقوله: «**يقال**»، وقال الحافظ ابن حجر إنه «يحكم علىٰ كل حديث بنظير ما يحكم عليه الترمذي سواء إلا أنه يعبر بقوله: يقال: «هذا حديث حسن» يقال: «حديث حسن صحيح» لا يجزم بشيء من ذلك، وهذا مما يقوي أنه نقل كلام غيره فيه وهو الترمذي، لأنها عبارته بعينها»[2]، وهذا أمثلته كثيرة جدا، انظر الأمثلة في المسألتين الأولىٰ والثانية.

الرابعة: أنه قد تختلف العبارة في المستخرج عما هو في المطبوع بجميع طبعاته، ومن أمثلته: الحديث رقم (١) من الجداول المقارن كما سيأتي وهو حديث عائشة قالت:» قال لي رسول الله ﷺ: (ناوليني الخمرة من المسجد وأنا حائض. فقلت إني حائض، فقال إن حيضتك ليست في يدك)[3]؛ ففي طبعة أحمد شاكر وطبعة الأرناؤوط وطبعة د بشار عواد، وطبعة الصديق، وطبعة التأصيل كلها فيها: «حسن» وفي المستخرج للطوسي: «حسن صحيح»، ومن أمثلته: حديث عائشة أن النبي ﷺ كان إذا خرج من الخلاء قال (غفرانك)، ثم قال عقبه: يقال هذا

(١) جامع الترمذي، رقم (٢٩-٣٠) (باب ما جاء في تخليل اللحية).

(٢) النكت علىٰ مقدمة ابن الصلاح، ابن حجر، (١/ ٤٣١).

(٣) أخرجه مسلم، رقم (٢٩٨).

حديث غريب لا نعرفه إلا من حديث إسرائيل عن يوسف بن أبي بردة[1]، وفي المطبوع من الجامع نسخة (الشيخ شاكر، ود.بشار) قال الترمذي: هذا حديث حسن غريب لا نعرفه إلا من حديث إسرائيل، عن يوسف بن أبي بردة[2]، وفي طبعة دار التأصيل: قال أبو عيسىٰ: هذا حديث غريب حسن لا نعرفه إلا من حديث إسرائيل، عن يوسف بن أبي بردة[3].

الخامسة: أنه قد لا ينقل الحكم علىٰ الحديث أصلاً، وهذا ليس الأكثر بل هو الأقل في الكتاب، انظر علىٰ سبيل المثال الأحاديث رقم: ٨، ١١، ١٢ من الجداول المرفقة للأحاديث المقارنة في الكتب.

***

(١) مستخرج الطوسي، (١/ ١٥٠).

(٢) سنن الترمذي ط: شاكر (١/ ١٢)، ط: د.بشار (١/ ٥٧).

(٣) سنن الترمذي ط: دار التأصيل (١/ ٢٨٣).

المبحث الرابع
الرجوع إلى الكتب غير المباشرة مما صُنِّفَ بعد الترمذي

ومن الوسائل المهمة أيضًا في التحقق من صحة أحكام الترمذي ﷺ في النسخ المطبوعة من الجامع، مقارنتها بما أثبته العلماء في مؤلفاتهم بعده، وأهم هذه الكتب في أربعة أنواع: **النوع الأول: الكتب التي صنفت في جمع الأحاديث بعد الترمذي**، إما جمعا أصليا أو علىٰ الأطراف، وأهمها أربعة كتب، هي: تحفة الأشراف للمزي، وإتحاف الخيرة المهرة للبوصيري، والمختارة للضياء، وجامع المسانيد والسنن لابن كثير؛ فهي كلها تنقل أحكام الترمذي علىٰ الأحاديث، **النوع الثاني: الكتب التي صنفت في أحاديث الأحكام بعد الترمذي**، واعتنوا بنقل أحكام الترمذي، كالبغوي في شرح السنة، وعبد الحق الإشبيلي في الأحكام، وابن القطان الفاسي في الوهم والإيهام، والمجد ابن تيمية في المنتقىٰ، **النوع الثالث: كتب التخريج قبل عصرنا هذا**، وقد اعتنىٰ مصنفوها – غالبًا – بنقل أحكام الترمذي علىٰ الأحاديث التي يعزونها إليه، ومن أشهرها: كتب التخريج التي كتبها ابن دقيق العيد وابن عبد الهادي والزيلعي وابن الملقن وابن حجر، وهي كلها تنقل أحكام الترمذي علىٰ الأحاديث، **النوع الرابع: شروح كتب الأحكام**؛ لأن الشراح – كثيراً – ينقلون كلام الترمذي علىٰ الأحاديث ويعلقون عليها، ومقارنتها أيضًا باستشهادات العلماء قبل عصرنا بأحاديث الترمذي ونقلهم لأحكامه.

كل ذلك ليصل الباحث إلىٰ الثابت من حكم الترمذي علىٰ الحديث بحسب القرائن التي يستفيدها من المقارنة، وهذه جادة مسلوكة لدىٰ العلماء، قال الإمام ابن سيد الناس في شرحه علىٰ جامع الترمذي، بعد أن أثبت حكم الترمذي علىٰ حديث بأنه (حسن صحيح)، قال: «وتختلف نسخ الترمذي في تصحيحه»[1]، فنراه ذكر الاختلاف، ثم أثبت ما صح له بعد المقارنة،

(١) النفح الشذي، (٢/ ٤٢٠).

وقال العلامة المباركفوري في تعليقه علىٰ أحد الأحاديث «تنبيه، قد اختلفت نسخ الترمذي ها هنا فوقع في النسخ الموجودة عندنا هذا حديث حسن، وقال المنذري في تلخيص السنن قال الترمذي حديث حسن صحيح، انتهىٰ. وقال ابن تيمية في المنتقىٰ بعد ذكر هذا الحديث، رواه أحمد والترمذي وصححه، انتهىٰ»[1]، وقال أيضاً معلقاً علىٰ حديث آخر «قوله: (حديث أبي هريرة حديث حسن صحيح) كذا في النسخ الموجودة عندنا، وذكر صاحب المنتقىٰ هذا الحديث، وقال رواه الخمسة وصححه الترمذي انتهىٰ، قال الشوكاني في النيل: (الحديث نقله بن عساكر في الأطراف وتبعه المزي وتبعهما المصنف أن الترمذي صححه والذي في النسخ أنه قال حديث حسن ولم يرتفع إلىٰ الصحة وأخرجه أيضا بن حبان والحاكم وصححه)، انتهىٰ فظهر من كلام الشوكاني أن نسخ الترمذي مختلفة ففي بعضها حديث حسن وفي بعضها حديث حسن صحيح»[2]، فانظر كيف سبر أقوال العلماء في نقل قول الترمذي ﷺ، مع عرض الموجود في نسخته عليها، **وسنذكر فيما يأتي نماذج لأحكام الترمذي المثبتة في أكثر الكتب المذكورة في الأنواع الأربعة، مع مقارنتها مع الموجود في طبعات الجامع المشهورة «وسيأتي في المبحث الخامس في الجداول أمثلة شاملة لأغلب هذه الكتب»**، إلا أنه لا بد من ذكر بعض النماذج هنا للتعليق عليها لينتبه القارئ لها ويقيس عليها غيرها.

– **النموذج الأول: كتاب «تحفة الأشراف: نادراً** ما تختلف الطبعات الخمس المشهورة للجامع مع تحفة الأشراف للحافظ المزي، كما سيراه القارئ في جداول الأحاديث المقارَنة؛ ولكن قد يقع الاختلاف أحياناً، ومنه: ما أخرج الترمذي من حديث المستورد بن شداد الفهري، قال: «رأيت النبي ﷺ إذا توضأ دلك أصابع رجليه بخنصره». في تحفة الأشراف[3]، «هذا حديث

(١) تحفة الأحوذي، (١/ ٣٣٠).

(٢) ينظر: السابق، (٢/ ٣٣٥).

(٣) تحفة الأشراف، (٨/ ٣٦٧) (١١٢٥٦).

حسن غريب لا نعرفه إلا من حديث ابن لهيعة» وهو يوافق الموجود في المطبوعة (الشيخ شاكر)[1]، ويخالف الموجود في بعض الطبعات ومنها الهندية، وطبعة التأصيل[2]، وما أخرجه من حديث عبد الله بن مسعود قال: قال رسول الله ﷺ: «تابعوا بين الحج والعمرة، فإنهما ينفيان الفقر والذنوب كما ينفي الكير خبث الحديد، والذهب، والفضة، وليس للحجة المبرورة ثواب إلا الجنة»، فإنه قد خالف جميع طبعات الجامع بزيادة كلمة كما سيأتي في الجداول المقارنة.

– **النموذج الثاني: كتاب الأحكام لعبد الحق الإشبيلي:** أمثلة التوافق كثيرة، وبعضها لم ينقل العلامة عبد الحق الإشبيلي حكم الترمذي كما سيرىٰ القارئ في الجداول المقارنة، وأما مثال ما حصل فيه اختلافٌ يسيرٌ، فما أخرج الترمذي عن عبد الرزاق قال: أخبرنا معمر، عن همام بن منبه، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ قال: «إن الله لا يقبل صلاة أحدكم إذا أحدث حتىٰ يتوضأ»، ثم قال «هذا حديث حسن صحيح»، كذا في طبعة (شاكر)، وطبعة دار التأصيل[3]، وفي الأحكام للإشبيلي «قَالَ أَبُو عِيسَىٰ: هَذَا حَدِيث غَرِيب حسن صَحِيح»[4].

– **النموذج الثالث: الإلمام بأحاديث الأحكام لابن دقيق العيد:** أمثلة التوافق كثيرة، وابن دقيق العيد أيضاً لا ينقل حكم الترمذي في مواضع كثيرة – كما سيرىٰ القارئ أمثلته في الجداول المقارنة – وأحياناً تختلف عبارته، ومما حصل فيه الاختلاف ما أخرجه الترمذي من حديث الحسن، عن سمرة، عن النبي ﷺ قال: «علىٰ اليد ما أخذت حتىٰ تؤدي» ثم قال: (هذا حديث حسن)، كذا في طبعة (شاكر)، وطبعة دار التأصيل[5]، ووقع في الإلمام (حسن

(١) سنن الترمذي ط: شاكر (١/ ٥٧).

(٢) سنن الترمذي ط: دار التأصيل (١/ ٣٠٤).

(٣) سنن الترمذي ط: شاكر (١/ ١١٠)، ط: دار التأصيل (١/ ٣٢٢).

(٤) الأحكام، عبد الحق الإشبيلي، (١/ ٤٢١).

(٥) سنن الترمذي ط: شاكر (٣/ ٥٥٨)، ط: دار التأصيل (٢/ ٤٢٢).

صحيح)[1]. وهو كذلك في بعض النسخ[2].

– **النموذج الرابع: كتاب الوهم والإيهام:** كتاب الوهم والإيهام – في الأكثر – لا ينقل أحكام الترمذي علىٰ الأحاديث، وأما ما نقله منها، فيوافق عبارته في مواضع وهي الأكثر كما في الأحاديث رقم ١٦، ٢١ من الجداول، ويخالفها في مواضع كما في الأحاديث رقم ٤، ٢٨، وسيرىٰ القارئ ذلك كله في الجداول المقارنة.

– **النموذج الخامس: اتحاف الخيرة للبوصيري:** ينقل الإمام البوصيري أحكام الترمذي كثيراً، إلا أن الأكثر من ذلك هو عدم نقله أحكامه علىٰ الأحاديث، ويمكن للقارئ ملاحظة ذلك من الجداول المقارنة، وفيما نقله أحيانـًا تتفق مع طبعات الجامع، وأحيانا تختلف، كما في الأحاديث رقم (١٠) و(١٣) و(١٦) و(٣٧) في الجداول.

– **النموذج السادس: نصب الراية:** ينقل العلامة الزيلعي أحكام الترمذي علىٰ الأحاديث كثيراً، ولا ينقلها في أحيانٍ، وما نقله منها فلا يكاد يخالف ما هو موجود في الطبعات الخمس للجامع – كما سيرىٰ القارئ في الجداول المقارنة –، ومما اختلفت عبارته عما في الجامع في بعض الطبعات دون بعض ما أخرج الترمذي من حديث علي بن زيد، عن سعيد بن المسيب، عن أنس قال: قال لي رسول الله ﷺ: «يا بني، إياك والالتفات في الصلاة، فإن الالتفات في الصلاة هلكة، فإن كان لا بد ففي التطوع لا في الفريضة»: ثم قال «هذا حديث حسن غريب» كما في المطبوعة (شاكر)[3]، ونقل الزيلعي عن الترمذي قوله (حسن) دون قوله غريب[4]. وهو موافق لما في طبعة دار التأصيل[5].

(١) الإلمام بأحاديث الأحكام، ابن دقيق العيد، (٢/ ٥٤٢).
(٢) سنن الترمذي ط: دار التأصيل (٢/ ٤٢٢).
(٣) سنن الترمذي ط: شاكر (٢/ ٤٨٤).
(٤) نصب الراية، الزيلعي، (٢/ ٤٤).
(٥) سنن الترمذي ط: دار التأصيل (٢/ ٥٩).

- **النموذج السابع: البدر المنير:** ينقل العلامة ابن الملقن أحكام الترمذي كثيراً، وأحياناً قليلة لا ينقلها، وفيما نقله لا تكاد تجد لعبارته اختلافاً في الحكم علىٰ الأحاديث مقارنة بالطبعات الخمس للجامع، كما سيرىٰ القارئ في الجداول المقارنة، ومن النادر الذي اختلفت العبارة فيه عن الطبعات الخمس الحديث رقم ٢٦ من الجداول.

- **النموذج الثامن: أمثلة من استشهادات العلماء في كتبهم:** المنذري: أخرج الترمذي حديث عبيد الله بن مسلم القرشي، عن أبيه قال: سألت، أو سئل رسول الله ﷺ عن صيام الدهر؟ فقال: «إن لأهلك عليك حقا، صم رمضان، والذي يليه، وكل أربعاء وخميس، فإذا أنت قد صمت الدهر وأفطرت» ثم قال: «حديث مسلم القرشي حديث غريب»، كذا في المطبوعة[1]، وذكر المنذري ﷺ الحديث ثم نقل عن الترمذي حكمه علىٰ الحديث بقوله «وَقَالَ حَدِيث حسن غَرِيب»[2].

- الإمام النووي: أخرج الترمذي حديث عن أبي ذر قال: قال لي رسول الله ﷺ: «اتق الله حيثما كنت، وأتبع السيئة الحسنة تمحها، وخالق الناس بخلق حسن»، ثم قال «هذا حديث حسن صحيح»، كذا في بعض الطبعات[3]، ونقل النووي حكم الترمذي عليه فقال «رواه الترمذي وقال: حديث حسن» وهو موافق لما في طبعة دار التأصيل[4].

- الحافظ ابن عساكر: أخرج الترمذي حديث محمد بن يوسف بن عبد الله بن سلام، عن أبيه، عن جده، قال: «مكتوب في التوراة صفة محمد وعيسىٰ ابن مريم يدفن معه» قال: فقال أبو مودود وقد بقي في البيت موضع قبر: ثم قال «هذا حديث حسن غريب». هكذا في المطبوع[5]،

(١) سنن الترمذي، ط: شاكر (٣/ ١١٤)، ط دار التأصيل (٢/ ١٤٣).

(٢) الترغيب والترهيب، المنذري، (٢/ ٨٠) (١٥٨٠)

(٣) سنن الترمذي، ط: شاكر (٣/ ٣٥٥).

(٤) رياض الصالحين، للنووي، (ص٥٣)، وسنن الترمذي، ط: دار التأصيل (٣/ ٢٣٥).

(٥) سنن الترمذي، ط: شاكر (٥/ ٥٨٨)، ط دار التأصيل (٥/ ١٠).

وذكر ابن عساكر الحديث في كتابه تاريخ دمشق[1]، ثم نقل حكم الترمذي عليه، وهو موافق للمطبوع.

وابن عساكر ﷺ يروي جامع الإمام الترمذي، عن طريق المحبوبي، من نسخة الكروخي وهو شيخه.

* * *

(١) تاريخ دمشق، لابن عساكر، (٤٧/ ٥٢٣).

الفصل الثاني
بيان القرائن في اختلاف الكتب أو اتفاقها على حكم الترمذي على الأحاديث مع جداول تطبيقية

وفيه مبحثان:

المبحث الأول
بيان أهم القرائن في إثبات حكم الترمذي على أحاديث كتابه الجامع عند اختلاف النسخ

*** تمهيد:**

لدينا أمران اثنان قبل مناقشة القرائن: **الأول:** أن استعمال أكثر من قرينة من هذه القرائن في مقاربة الصواب، وعدم الاقتصار علىٰ قرينة واحدة، بحسب المستطاع، هي طريقة الباحث المتمرس في مقاربته للصواب – كما في سائر العلوم –، كما أن القرائن قد تتعارض، فيستعمل أكثرها قوة، وقد تختلف طريقة ترجيحه من مسألة إلىٰ أخرىٰ؛ فقد يرجح أمراً ما إذا كانت الكثرة قرينة مؤثرة في النظر إليه، وقد لا يرجح بالكثرة حينـًا آخر، وهكذا. **الثاني:** أن هذه القرائن هي جهد الباحث ومبلغ بحثه، وليس معنىٰ ذلك انحصارها فيها، ومتىٰ وجد الباحثون قرائن أخرىٰ فذلك أقوىٰ لمقاربة الصواب في إثبات أحكام الترمذي علىٰ الأحاديث في جامعه.

*** المطلب الأول (القرينة الأولىٰ): ترجيح ما اتفقت عليه أكثر نسخ الجامع، أو كان في أصح النسخ، كنسخة الكروخي.**

إثبات نصوص الكتب علىٰ الوجه الذي أراده مؤلفوها هو غاية الناسخ والمحقق والطابع، فإذا اتفقت نسخ كتاب علىٰ شيء فيجب إثباته علىٰ ذلك دون سواه، وهذا أمر بدهي معروف، وكذلك الأمر في أحكام الترمذي، فما اتفقت عليه النسخ وجب إثباته كما هو، وهذا ليس محل

إشكال ولا نزاع، لكن إذا وقع اختلاف بين النسخ، فينظر إلىٰ ما اتفقت عليه أكثر النسخ فيثبت دون غيره، قال ابن الصلاح عن اختلاف أحكام الترمذي بين النسخ - علىٰ الخصوص -: «وتختلف النسخ من كتاب الترمذي في قوله: «هذا حديث حسن»، أو «هذا حديث حسن صحيح»، ونحو ذلك. فينبغي أن تصحح أصلك به بجماعة أصول وتعتمد علىٰ ما اتفقت عليه»(١)، وقال السخاوي: «لا ينسب للترمذي القول بالتحسين أو التصحيح أو نحو ذلك، إلا بعد مراجعة عدة أصول، لاختلاف النسخ في ذلك، ويكون هذا مستثنىٰ من الاقتصار في العرض علىٰ أصل واحد؛ للمحذور الذي أبديناه»(٢)، أما إذا لم تتبين كثرةً، فينظر إلىٰ أوثق النسخ وأضبطها فيثبت ما فيها. كما قال الإمام أحمدُ بنُ حنبلٍ: «كنتُ سمعتُ الموطأ مِن بضعةَ عَشَرَ رجُلاً مِن حُفَّاظِ أصحابِ مالكٍ، فأعدتُه علىٰ الشَّافعيِّ؛ لأنِّي وجدتُه أقومَهم»(٣)، وقال الإمام النووي: «ومن أراد العمل بحديث من كتاب، فطريقه أن يأخذه من نسخة معتمدة، قابلها هو أو ثقة، بأصول صحيحة، فإن قابلها بأصل معتمد محقق أجزأه، والله أعلم»(٤)، وقال الحافظ ابنُ حجرٍ عن سبب ترجيح رواية أبي ذر لصحيح البخاري علىٰ غيرها: «أتقن الرِّواياتِ عندنا هي رواية أبي ذَرٍّ، عن مشايخه الثَّلاثة؛ لضبطِهِ لها، وتمييزه لاختلافِ سياقِها»(٥)، **وفي حالة الجامع للترمذي، فإن نسخة الكروخي تعتبر من أصح نسخ الجامع إن لم تكن الأصح**، قال الزركشي: «قال السروجي في الغاية في الكلام علىٰ حديث «أسفروا بالفجر»، كتب إليّ صاحب الإمام - يعني ابن دقيق العيد - بخطه أن النسخ من كتاب الترمذي تختلف في قوله حسن صحيح أو حسن، وأكثر ما يعتمده

(١) علوم الحديث، ابن الصلاح (ص١٠٥).

(٢) بذل المجهود في ختم السنن لأبي داود، (ص٧١).

(٣) الإرشاد في معرفة علماء الحديث، الخليلي، (١/ ٢٣١).

(٤) التقريب والتيسير، النووي، (ص٢٩).

(٥) فتح الباري شرح صحيح البخاري، ابن حجر، (١/ ٧).

المتأخرون رواية الكروخي»[1]، فينبغي أن تعتمد عند اختلاف النسخ، وترد غيرها من النسخ إليها، ولذا قال الحافظ ابن رشيد عن نسخة الصدفي للجامع: «إنما تصح الرواية فيها فيما وافق فيه رواية الكروخي؛ إذ بينهما اختلاف كثير»[2]، وهذا إذا كان الخلاف بين هذه النسخ من غير أن تتفق أكثرها علىٰ شيء، فإن اتفقت أكثر النسخ علىٰ حكم فالأولىٰ إثباته، وإن خالف ذلك ما في غيرها من النسخ، وإن كانت نسخة الكروخي، قال الحافظ في تعليقه علىٰ حديث أنس بن مالك، قال: قال لي رسول الله ﷺ: «يا بني إذا دخلت علىٰ أهلك فسلم يكون بركة عليك وعلىٰ أهل بيتك»: «هكذا أخرجه الترمذي. وقال: حسن غريب، كذا في كثير من النسخ المعتمدة منها بخط الحافظ أبي علي الصدفي. ووقع بخط الكروخي: حسن صحيح. وعليه اعتمد في الأذكار، وفيه نظر»[3].

*** المطلب الثاني (القرينة الثانية): ترجيح الحكم الذي يوافق ما ذكره الترمذي في كتبه الأخرىٰ إذا وجد ذلك.**

إذا وافق حكم الترمذي علىٰ حديث في بعض نسخ الجامع حكمه علىٰ ذلك الحديث بعينه في كتاب من كتبه الأخرىٰ، فهذه قرينة قوية لترجيح ذلك الحكم دون غيره، وقد بيَّنا في المبحث الثاني من الفصل الأول هذه الكتب وذكرنا تطبيقاتها من الأحاديث هناك، وكذلك يمكن الاستفادة من الجداول المقارنة آخر البحث، فإن وجد للترمذي في هذه الكتب - لا سيما كتاب العلل الكبير - علىٰ أن تكون نسخة أو طبعة ذلك الكتاب ذات تحقيق جيد - حكماً صريحاً يوافق الموجود في بعض النسخ - وهو قليل جداً - فهو قرينة قوية لترجيح المثبت في تلك النسخ. وكذا إن وجد فيها نقلٌ منه عن أحد أشياخه خصوصاً البخاري، وهو كثير في كتابه العلل الكبير، فهو كذلك قرينة

(١) النكت، الزركشي، (١/ ٣٣٤).

(٢) ملء العيبة، (٢/ ٢٤٨).

(٣) نتائج الأفكار، (١/ ١٦٨ -١٦٩).

لكنها دون الأولىٰ، لأنه قد يخالفه في الحكم، وإن كان ذلك نادراً[1]، ومن أبرز أمثلته ما أوردناه في المبحث الثاني من الفصل الأول تحت عنون: (أمثلة لأحاديث ذكرها الترمذي في العلل الكبير، وهي في الجامع)، وهو حديث أبي هريرة قال: «قالوا يا رسول الله متىٰ وجبت لك النبوة؟....».

*** المطلب الثالث: (القرينة الثالثة) ترجيح ما كانت أكثر الكتب المتعلقة بالترمذي وغيرها متفقة عليه (الترجيح بالكثرة).**

إذا كانت أكثر الكتب المتعلقة بالجامع كالمستخرجات والشروح أو غيرها مثل كتب الأطراف والتخريج، متفقة في الحكم علىٰ حديث بصيغة معينة، فهذه قرينة قوية لترجيح نسخة الجامع التي توافق هذه الصيغة في الحكم علىٰ غيرها، ومن الأمثلة علىٰ ذلك: حديث رقم (٣) في الجداول الملحقة، فإن أكثر الكتب المتعلقة بالترمذي اتفقت علىٰ حكمه عليه بصيغة (حسن غريب) وهو الموافق لما في بعض طبعات الترمذي المشهورة، وفي بعضها (غريب حسن)، وحديث رقم (٣٧) فإن أكثر الكتب المتعلقة بالترمذي اتفقت علىٰ حكمه عليه بصيغة (صحيح) وهو الموافق لطبعات الترمذي المشهورة عدا طبعة الصديق ففيها (حسن صحيح).

*** المطلب الرابع: (القرينة الرابعة) وجود الحديث في الصحيحين أو أحدهما يرجح حكم «حسن صحيح» أو «صحيح».**

ومما يعين علىٰ ترجيح حكم الترمذي علىٰ حديث عند الاختلاف بين النسخ، النظر في وقوع الحديث في الصحيحين أو أحدهما، فإن ذلك يرجح حكماً معيناً للترمذي دون غيره، كما ذكر ذلك بعض أهل العلم، قال الحافظ ابن رجب ﷺ وهو ممن خبر الجامع وشرحه، قال: «فإن

(١) ينظر مثلاً: الجامع حديث رقم (١٨٨٦)، و(٢٣٩٣)، والعلل الكبير حديث رقم (٦١٣)، ورقم (١٩) مع الحديث رقم (٣١) في الجامع.

الترمذي يجمع بين الحسن والصحة في غالب الأحاديث الصحيحة المتفق علىٰ صحتها، والتي أسانيدها في أعلىٰ درجة الصحة، كمالك عن نافع عن ابن عمر، والزهري عن سالم عن أبيه»[1]، وقال الحافظ ابن حجر: «فانظر إلىٰ ما حكم به علىٰ الأحاديث المخرجة من الصحيحين كيف يقول فيها حسن صحيح غالبا»[2]، وقد يطلق أحيانـًا لفظ (صحيح) مجرداً، وهو قليل، قال ابن رجب في شرح العلل: «ولهذا لا يكاد يفرد الصحة عن الحسن إلا نادراً»[3]، وبناءاً علىٰ ذلك فما وقع فيه خلاف من الأحكام بين النسخ وكان الحديث في الصحيحين أو أحدهما، فحكمه الأقرب إلىٰ الصواب من كلام الترمذي هو (حسن صحيح)، **علىٰ أنه يجب علىٰ الباحث أن يعلم أن الترمذي قد يطلق (حسن صحيح) علىٰ حديثٍ لا يوجد في الصحيحين**، أو يوجد فيهما ولفظ الحديث مختلف، أو يكون أحد الشيخين يشير إلىٰ ضعف ما حكم عليه الترمذي بـ«حسن صحيح»، وأما الأكثر فهو: إن وجد الحديث في الصحيحين أو أحدهما فالأليق به من كلام الترمذي هو «صحيح» أو «حسن صحيح»، ومن أمثلة الأحاديث التي وجد الحكم عليها بـ«حسن صحيح» في طبعات الترمذي، وليست موجودة في الصحيحين الحديث رقم ٢، ورقم ٤، ورقم ١٦ من الجداول، ومن أمثلة الأحاديث التي وجد الحكم عليها بـ«حسن صحيح» في طبعات الترمذي، وهي موجودة في الصحيحين ولكن بلفظ مختلف، الحديث رقم ٥، ورقم ٧، من الجداول، ومن أمثلة الأحاديث التي وجد الحكم عليها بـ«حسن صحيح» في طبعات الترمذي، والبخاري يشير إلىٰ ضعفها؛ وذلك بترجمته لعكس معناها، الحديث رقم ٣٤ في الجداول، وهو حديث: الحسن، عن سمرة، «أن النبي ﷺ نهىٰ عن بيع الحيوان بالحيوان نسيئة»، فقد قال الترمذي عقبه: «حديث سمرة حديث حسن صحيح، وسماع الحسن من سمرة صحيح،

(١) شرح علل الترمذي، ابن رجب، (٢/ ٥٥).

(٢) النكت، ابن حجر، (١/ ٤٧٧).

(٣) شرح علل الترمذي، (١/ ٢٢٤).

هكذا قال علي بن المديني وغيره، والعمل علىٰ هذا عند أكثر أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ وغيرهم في بيع الحيوان بالحيوان نسيئة، وهو قول سفيان الثوري، وأهل الكوفة، وبه يقول أحمد، وقد رخص بعض أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ وغيرهم في بيع الحيوان بالحيوان نسيئة، وهو قول الشافعي، وإسحاق»، أما البخاري في صحيحه فقد ساق في الباب ١٠٨ باب بيع العبيد والحيوان بالحيوان نسيئة، عددا من الآثار المعلقة لإثبات جواز ذلك ولم يسق في الباب حديثًا مرفوعًا، مما يدل علىٰ تضعيفه حديث الحسن عن سمرة، وقد أعل البخاري هذا الحديث نفسه ولكن من طرق أخرىٰ، كما في العلل الكبير للترمذي[1].

أما أمثلة ما أخرجه الترمذي وكان في الصحيحين أو أحدهما وحكمه عليه كان بصيغة (حسن صحيح أو صحيح) فكثيرة، ومنها ما أخرج الترمذي حديث أبي هريرة رضي الله عنه، عن النبي ﷺ، قال: «لا يبولن أحدكم في الماء الدائم ثم يتوضأ منه» ثم قال «هذا حديث حسن صحيح كما في طبعات الجامع المتوفرة»[2]، وهو حديث متفق عليه[3]، وأخرج حديث عبد الله بن مسعود قال: قال رسول الله ﷺ: «من حلف علىٰ يمين وهو فيها فاجر ليقتطع بها مال امرئ مسلم لقي الله وهو عليه غضبان»، ثم قال «حديث ابن مسعود حديث حسن صحيح» كما في طبعات الجامع المتوفرة[4]، وهو حديث متفق عليه[5]، وفي جميع طبعات الجامع: قال الترمذي: «حسن صحيح»[6]، وأخرج حديث أنس بن مالك رضي الله عنه، يقول: «كان النبي ﷺ يتوضأ عند كل صلاة»، قلت: فأنتم ما كنتم

(١) العلل الكبير، (ص١٨٢).

(٢) منها: ط: بشار رقم (٦٨)، ط: شاكر (٦٨)، ط: المكنز (٦٨)، ط: دار الفكر رقم (٦٧).

(٣) البخاري (٢٣٩)، ومسلم (٢٨٢).

(٤) منها: ط: بشار رقم (١٢٦٩)، ط: شاكر (١٢٦٩)، ط: المكنز رقم (١٣١٦)، ط: دار الفكر رقم (١٢٨٧).

(٥) البخاري (٢٤١٦)، ومسلم (١٣٨).

(٦) البخاري (٢٤١٦)، ومسلم (١٣٨).

تصنعون؟ قال: «كنا نصلي الصلوات كلها بوضوء واحد ما لم نحدث». ثم قال: «هذا حديث حسن صحيح»، كما في طبعات الجامع المتوفرة[1]، والحديث أخرجه البخاري في صحيحه[2]، وأخرج حديث عبد الله ابن مسعود، قال: قال رسول الله ﷺ: «لا يدخل الجنة من كان في قلبه مثقال حبة من خردل من كبر، ولا يدخل النار من كان في قلبه مثقال حبة من إيمان» ثم قال «وفي الباب عن أبي هريرة، وابن عباس، وسلمة بن الأكوع، وأبي سعيد: هذا حديث حسن صحيح» كما في طبعات الجامع المتوفرة[3]، وهو في صحيح مسلم بلفظ «لا يدخل النار أحد في قلبه مثقال حبة خردل من إيمان، ولا يدخل الجنة أحد في قلبه مثقال حبة خردل من كبرياء»[4]، **فهذه أمثلة يسيرة (وغيرها كثير) تثبت أن الأصل فيما أخرجه الترمذي وكان أصله في الصحيحين أو أحدهما أن صيغة الحكم الأنسب له هي (حسن صحيح أو صحيح).**

ومما يجدر التذكير به: أن الأحاديث الموجودة في الصحيحين، لا تحتاج إلىٰ كثير بحث في تحقيق حكم الترمذي عليها، لأن سبيلها الصحة، وإن ثبت عن الترمذي تعليل بعض طرقها لعلة خاصة ونحو ذلك، فلا ينفي ذلك أصل الصحة عن المتن، ويوجه البحث إلىٰ الأحاديث التي هي خارج الصحيحين، والأحاديث التي زادها الترمذي في الجامع علىٰ الصحيحين بلغت (٢٠٩٣) حديثًا، من أصل (٣٩٥٦) حديثًا أخرجها، بحسب إحصائية برنامج خادم الحرمين الشريفين للسنة النبوية، وقد اعتمدوا فيه طبعة (دار الغرب الإسلامي) بتحقيق الدكتور بشار عواد، وقد تتبع بعض الباحثين الأحاديث التي أخرجها الترمذي وهي في الصحيحين أو أحدهما، فوجد أن الأحاديث التي وافق الترمذي فيها الصحيحين (١٠٩٦)، والأحاديث التي وافق الترمذي فيها

(١) منها: ط: بشار رقم (٦٠)، ط: شاكر: رقم (٦٠)، ط: المكنز رقم (٦٠)، ط: دار الفكر رقم (٦٠).

(٢) البخاري (٢١٤).

(٣) منها: ط: بشار رقم (١٩٩٨)، ط: شاكر (١٩٩٨)، ط: المكنز (١٢٢٩)، ط: دار الفكر (٢٠٦٦).

(٤) مسلم (٩١).

البخاري فقط (٢٣٧)، والأحاديث التي وافق الترمذي فيها مسلمًا فقط (٥٢٢)[١]، واعتبر في أحكام الترمذي علىٰ تلك الأحاديث، فوجد أن أكثر تلك الأحاديث حكم عليها الترمذي بأحد الوصفين السابقين، وإن كانت خارجة عنهما فهي علىٰ شرطيهما أو شرط أحدهما[٢]، وذكر بعض الباحثين أن ثلث ما وصفه الترمذي من الأحاديث بقوله (حسن صحيح) صحيح بذاته علىٰ اصطلاح المتأخرين، وعددها (٤٤٠) حديثًا، والثلث الثاني مما فيه راو متكلم فيه بكلام يسير، وهو من الصحيح لغيره، وعدد أحاديثه (٤٧٥) حديثًا، فهذا ما مجموعه (٩١٥) حديثًا، والباقي بين حسن لذاته وحسن لغيره، ومنها ما فيه انقطاع أو راو ضعيف وهي بضعة وثمانون حديثًا[٣].

*** المطلب الخامس: (القرينة الخامسة) كلام الترمذي علىٰ الرواة أو الطرق عقب الحديث، قد يكون قرينة ترجح أحد أحكامه.**

من القرائن المهمة في ترجيح إحدىٰ صيغ الترمذي، كلامه علىٰ الرواة أو الطرق، سواء في الجامع أم في العلل أم في غيرهما؛ فمثلا: لو اختلفت النُسَخُ ما بين «حسن» و«حسن صحيح» وبقية كلام الترمذي فيه تضعيف لأحد الرواة أو إشارة إلىٰ ذلك؛ فإنه يرجح عدم ثبوت «حسن صحيح»، ومن أمثلة ذلك ما أخرجه الترمذي من طريق علي بن زيد، عن سعيد بن المسيب، عن أنس بن مالك، قال: قال لي رسول الله ﷺ: «يا بني إذا دخلت علىٰ أهلك فسلم يكون بركة

(١) الإمام الترمذي ومنهجه في كتابه الجامع (ص١٤١١ - ١٤١٩)، وإحصائية في جامع الحرمين الشريفين للسنة، قريبة من هذه الأرقام.

(٢) الإمام الترمذي ومنهجه في كتابه الجامع (ص١٢٠٥).

(٣) حسن صحيح في جامع الترمذي، دراسة وتطبيق، لمجموعة من الباحثين في أكاديمية دار العلوم في ديوبند بالهند، (ص٧٥). وقد ذكروا أنهم اعتمدوا علىٰ خمس نسخ مطبوعة، منها (الطبعة الهندية، ونسخة المباركفوري، ونسخة الشيخ أحمد شاكر) مع المقارنة مع التحفة، ونقول الأئمة كالمنذري وابن القيم وابن حجر، وغيرهم.

عليك وعلىٰ أهل بيتك» ثم قال: هذا حديث حسن غريب[1] كما في طبعة الشيخ أحمد شاكر وطبعة د. بشار، وفي طبعة الشيخ الأرناؤوط وطبعة الصديق وطبعة التأصيل: (حسن صحيح غريب). وقد أخرج الترمذي بهذا الإسناد أحاديث أخر في عدة مواضع من كتابه ولم يزد فيها علىٰ قوله (حسن غريب) كما في الحديث رقم (٢٦٧٨) والحديث رقم (٥٨٩)، قال الحافظ ابن حجر في تعليقه علىٰ الحديث السابق: «هكذا أخرجه الترمذي. وقال: حسن غريب، كذا في كثير من النسخ المعتمدة منها بخط الحافظ أبي علي الصدفي. ووقع بخط الكروخي: حسن صحيح، وعليه اعتمد في الأذكار، وفيه نظر، فإن علي بن زيد وإن كان صدوقاً لكنه سيء الحفظ، وأطلق عليه جماعة الضعف بسبب ذلك، وقد تكلم الترمذي علىٰ هذا الإسناد في موضع آخر، فأخرج في كتاب العلم بهذا الإسناد حديثاً آخر، وقال: حسن غريب، ولا أعرف لسعيد عن أنس غير هذا، وسألت محمد بن إسماعيل - يعني البخاري - عن هذا الحديث فلم يعرفه. قال: وقد روىٰ عباد المنقري عن علي بن زيد عن أنس هذا الحديث بطوله. وأخرج الترمذي أيضاً في أواخر كتاب الصلاة بهذا الإسناد حديثاً آخر، والأحاديث الثلاثة مختصرة من حديث طويل في نحو ورقة»[2]، فظهر أن الأولىٰ بالترجيح هنا هو الحكم بصيغة (حسن غريب) لدلالة كلام الترمذي عليه وصنيعه فيه.

*** المطلب السادس (القرينة السادسة): النظر في إسناد الحديث ومتنه وكلام النقاد عليه.**

من الأمور التي تساعد علىٰ الترجيح بين اختلاف النسخ في حكم الترمذي علىٰ حديثٍ، النظر إلىٰ إسناد الحديث ومتنه وكلام النقاد عليه، فإن حكم الترمذي الأقرب إلىٰ الصواب في هذه الحالة، هو ما كان أشبه بحال الحديث إسناداً ومتناً، ويصلح مثالا له حديثُ أبي هريرة،

(١) جامع الترمذي ط: شاكر (٢٦٩٨)، ط: بشار (٢٦٩٨)، ط: الأرناؤوط (٢٨٩٤)، ط: الصديق (٢٦٩٨)، ط: التأصيل (٢٨٩١).

(٢) نتائج الأفكار (١/ ١٦٨-١٦٩).

قال: قالوا يا رسول الله متىٰ وجبت لك النبوة؟ قال: «وآدم بين الروح والجسد» المذكور في المبحث الثاني من الفصل الأول، عند ضرب الأمثلة من العلل الكبير للترمذي، ومما تتمم به الفائدة القول: إن الإمام الترمذي نقل في الجامع كلام جماعة من الأئمة النقاد علىٰ الأحاديث، منهم الإمام البخاري فقد بلغت سؤالاته إياه عن أحاديث ذكرها في الجامع ٣٣ سؤالاً[1]، ومنهم الإمام أبو زرعة الرازي إذ نقل عنه في عشرة مواضع من جامعه هي (٨٤، ٩٧، ٢٠٧، ٢٤٨، ٤٠٩، ٩٧٣، ٩٧٩، ٢٩٥٣، ٣٢٥٠، ٣٢٦٥). ومنهم الإمام الدارمي، إذ نقل عنه في أربعة مواضع[2] (٣٥٧٦، ٢٥٨٦، ٣٠٤٧، ٢٩١٦)، وقد نقل عن هؤلاء الأئمة كثيراً في كتابه العلل الكبير علىٰ أن المواضع التي نقل عنهم فيها أحكاماً علىٰ الأحاديث في كتابه الجامع لا تكاد النسخ تختلف في نقل حكمه هو علىٰ تلك الأحاديث، فيبقىٰ النظر في الأحاديث التي وقع في حكمه عليها اختلاف بين النسخ، فينظر في كلام الأئمة عليها من جهة الإسناد والمتن، في كتب العلل وغيرها، فيثبت من تلك الأحكام التي اختلفت فيها النسخ أشبهه أو أقربه لما حكم به الأئمة.

*** المطلب السابع (أهمية استقصاء الطبعات في بعض الأحاديث).**

لوحظ في النظر إلىٰ بعض الأحاديث أن استقصاء طبعات الترمذي شيء مهم، ومن الضروري عدم الاكتفاء ببعض الطبعات دون بعض، فقد تتفق أكثر الطبعات الجيدة علىٰ عبارة للترمذي ﷺ، ويوجد في غيرها من الطبعات عبارة أخرىٰ، وتكون هي الأقرب إلىٰ الصواب، ومن أمثلته حديث عائشة: «حيضتك ليست في يدك» وهو الحديث رقم ١ في الجداول، وقد فصلنا شيئا من حاله في المبحث التالي في النقطة رقم ٧.

---

(١) جمعها الدكتور يوسف الدخيل في كتابه (سؤالات الترمذي للبخاري حول أحاديث في جامع الترمذي) وهو من مطبوعات عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية.

(٢) ينظر: منهج الترمذي في تعليل الأحاديث في سننه، إبراهيم حمود، مجلة جامعة غازي عثمان التركية، ٢٠١٨م، (١/ ٢٥٧).

المبحث الثاني

أمثلة تطبيقية من واحد وعشرين كتاباً على اختلاف أو اتفاق طبعات الجامع والكتب المتعلقة به أو الناقلة عنه في بيان حكمه على الأحاديث

اخترنا واحداً وعشرين كتاباً؛ إذ اعتبرناها نماذج متنوعة لمقارنة المنقول من أحكام الترمذي مع الطبعات الخمس المشهورة للجامع، ولكن قبل ذلك، لا بد من ذكر الأمور الآتية:

١ - قد يكون الحديث في بعض الكتب ولا يوجد في كتب أخرىٰ.

٢ - قد يكون الحديث في هذه الكتب، إلا أنه قد يوجد حكم الترمذي منقولاً عنه في بعض الكتب ولا ينقل في كتبٍ أخرىٰ.

٣- هنالك كتب نادراً ما تنقل أحكام الترمذي علىٰ الأحاديث، لم نذكرها، مثل (السنن الكبرىٰ للبيهقي، جامع الأصول لابن الأثير، المطالب العالية لابن حجر).

٤ - بعض العلماء لا يفرق أحياناً بين (صحيح) و(حسن صحيح)، كالمجد ابن تيمية، والذهبي، وابن عبد الهادي، وابن حجر، والشوكاني.

٥ - رُوعِي في اختيار الأمثلة أن تكون متنوعة ابتداء من العبادات حتىٰ المعاملات (وغيرها).

٦ - هذه الكتب نماذج فحسب حتىٰ لا نطيل في الجداول، فاقتصارنا علىٰ الطبعات الخمس المشهورة إنما هو للتمثيل فقط، وإلا فإن علىٰ الباحث أن يجمع الطبعات كلها؛ فقد يجد مثلا في طبعة المكنز، وفي طبعة دار الفكر بتحقيق عبدالوهاب عبد اللطيف من الضبط في بعض الأحاديث ما لا يجده في هذه الطبعات الخمس، ويمكن التمثيل له بالحديث المذكور في النقطة التالية.

٧- من الغريب أن تجد بعض الطبعات المنقولة إلىٰ البرامج الإلكترونية - كالشاملة مثلاً - تختلف عن المطبوع الورقي، وهذا يزيد الطين بلة، ويؤكد أن هناك تساهلاً في نقل أحكام الترمذي في هذا العصر أيضاً، ومن أمثلة ذلك: الحديث الأول في الجداول، وهو حديث عائشة

مرفوعا: «حيضتك ليست في يدك» فطبعة دار الغرب بتحقيق د.بشار عواد ١٩٩٨م، موجودة في برنامج الشاملة ثلاث مرات، مرتين بعنوان: سنن الترمذي ت بشار، وسنن الترمذي طبعة بشار ومعها حواشي، وفيهما المنقول عن الترمذي قوله: «حديث عائشة حديث حسن» وهو موافق للمطبوع الورقي، والثالثة في الشاملة بعنوان: جامع الترمذي – دار الغرب، وفيها: «حديث عائشة حديث حسن صحيح» وهو الأرجح؛ لأن الحديث بالإسناد نفسه في صحيح مسلم رقم ٧١٥، وإسناده قوي، وذكره مسلم في أصل الباب، ونقل الترمذي عن أكثر أهل العلم العمل عليه، ثم قال: «لا نعلم بينهم اختلافا في ذلك»؛ فهذه القرائن مجتمعة تؤكد أن الأقرب إلىٰ الصواب فيه هو: «حسن صحيح»، ومما يؤيد ذلك أن طبعة دار الفكر بتحقيق عبدالوهاب عبداللطيف، وطبعة المكنز فيهما أيضاً «حسن صحيح».

*** أولاً: جدول الكتب التي عرضت عليها الأحاديث للمقارنة مع بيان المؤلف والطبعة.**

م	الكتاب	المؤلف	الطبعة والمحقق
١	العلل الكبير	الإمام الترمذي صاحب الجامع	عالم الكتب، صبحي السامرائي، وآخرون
٢	مستخرج الطوسي	أبو علي الطوسي (المتوفىٰ: ٣١٢هـ)	الغرباء، أنيس طاهر
٣	الأحكام الكبرىٰ	عبد الحق الإشبيلي (المتوفىٰ: ٥٨١هـ)	الرشد، حسين عكاشة
٤	شرح السنة للبغوي	أبو محمد البغوي (المتوفىٰ: ٥١٦هـ)	المكتب الإسلامي، الأرناؤوط – الشاويش
٥	بيان الوهم والإيهام	أبو الحسن ابن القطان (المتوفىٰ: ٦٢٨هـ)	دار طيبة، الحسين آيت سعيد
٦	المختارة للضياء	ضياء الدين المقدسي (المتوفىٰ: ٦٤٣هـ)	دار خضر، عبد الملك الدهيش

م	الكتاب	المؤلف	الطبعة والمحقق
٧	تحفة الأشراف	أبو الحجاج المزي (المتوفى: ٧٤٢هـ)	المكتب الإسلامي، عبد الصمد شرف الدين
٨	جامع المسانيد والسنن	أبو الفداء ابن كثير (المتوفى: ٧٧٤هـ)	دار خضر، عبدالملك الدهيش
٩	الإلمام	ابن دقيق العيد (المتوفى: ٧٠٢هـ)	المعراج -ابن حزم، حسن الجمل
١٠	تنقيح التحقيق على أحاديث التعليق	ابن عبد الهادي (المتوفى: ٧٤٤هـ)	أضواء السلف، سامي جاد الله وعبد العزيز الخباني
١١	المحرر	ابن عبد الهادي (المتوفى: ٧٤٤هـ)	دار المعرفة، مجموعة محققين
١٢	إتحاف الخيرة	البوصيري (المتوفى: ٨٤٠هـ)	دار الوطن، دار المشكاة للبحث العلمي
١٣	نيل الأوطار، شرح منتقى الأخبار	المجد ابن تيمية (المتوفى: ٦٥٢هـ) الشوكاني (المتوفى: ١٢٥٠هـ)	دار الحديث، الصبابطي
١٤	البدر المنير	ابن الملقن (المتوفى: ٨٠٤هـ)	دار الهجرة، مجموعة من المحققين
١٥	نصب الراية	الزيلعي (المتوفى: ٧٦٢هـ)	مؤسسة الريان، عوامة
١٦	عارضة الأحوذي	أبو بكر ابن العربي (المتوفى: ٥٤٣هـ)	دار الكتب العليمة
١٧	النفح الشذي	ابن سيد الناس (المتوفى: ٧٣٤هـ)	دار العاصمة، أحمد معبد
١٨	قوت المغتذي	السيوطي (المتوفى: ٩١١هـ)	جامعة أم القرى، ناصر الغريبي

م	الكتاب	المؤلف	الطبعة والمحقق
١٩	العرف الشذي	الكشميري (المتوفى: ١٣٥٣هـ)	دار التراث العربي، محمود شاكر
٢٠	تحفة الأحوذي	المباركفوري (المتوفى: ١٣٥٣هـ)	دار الكتب العلمية
٢١	مختصر الترمذي	نجم الدين الطوفي الحنبلي (المتوفى: ٧١٦هـ)	دار أسفار – الكويت – ١٤٤٢هـ، حسام الدين بن أمين حمدان

*** ثانيًا: جداول الأحاديث: الأمثلة التطبيقية لمقارنة المنقول من أحكام الترمذي في الكتب الواحد والعشرين مع الطبعات الخمس للجامع (٣٨ حديثًا).**

(١) حديث: عائشة، قالت: قال لي رسول الله ﷺ (ناوليني الخمرة من المسجد وأنا حائض، قالت: قلت إني حائض، فقال: إن حيضتك ليست في يدك)[1].

م	الكتاب	حكم الترمذي
١	الجامع (ط: شاكر)	حسن (١٣٤)
٢	الجامع (ط: الأرناؤوط)	حسن (١٣٤)
٣	الجامع (ط: بشار)	حسن (١٣٤) هي كذلك في المطبوع الورقي (في الشاملة ثلاث طبعات لدار الغرب ت بشار، في اثنتين منها «حسن» وفي الثالثة «حسن صحيح». وفي طبعة دار الفكر بتحقيق عبدالوهاب عبداللطيف، وفي طبعة المكنز «حسن صحيح».
٤	الجامع (ط: الصديق)	حسن (١٣٤)

(١) أخرجه مسلم (٢٩٨).

م	الكتاب	حكم الترمذي
٥	الجامع (ط: التأصيل)	حسن (١٣٥)
٦	مستخرج الطوسي	حسن صحيح (١١٦)
٧	تحفة الأشراف	حسن (١٧٤٤٦)
٨	نيل الأوطار	حسن (١/ ٢٨٥)
٩	عارضة الأحوذي	حسن (١/ ١٧٤)
١٠	النفح الشذي	حسن (٣/ ١٩٥)
١١	قوت المغتذي	حسن (١٣٤)
١٢	تحفة الأحوذي	حسن (١٣٤)
١٣	مختصر الترمذي للطوفي	حسن صحيح (١٥٣٥)
كتب لم تنقل حكم الترمذي على هذا الحديث أو لم يوجد فيها: العلل الكبير - الأحكام الكبرى - شرح السنة للبغوي - بيان الوهم والإيهام - المختارة للضياء - جامع المسانيد والسنن - الإلمام - تنقيح التحقيق على أحاديث التعليق - المحرر - إتحاف الخيرة - البدر المنير - نصب الراية - العرف الشذي.		

(٢) حديث: عن عثمان بن عفان، «أن النبي ﷺ كان يخلل لحيته».

م	الكتاب	حكم الترمذي
١	الجامع (ط: شاكر)	حسن صحيح (٣١)
٢	الجامع (ط: الأرناؤوط)	حسن صحيح (٣١)
٣	الجامع (ط: بشار)	حسن صحيح (٣١)
٤	الجامع (ط: الصديق)	حسن صحيح (٣١)
٥	الجامع (ط: التأصيل)	حسن صحيح (٣٠)
٦	مستخرج الطوسي	حسن صحيح (١١٦)
٧	الأحكام الكبرى	حسن صحيح (١/ ٤٦٠)
٨	الإلمام	صحيح (٤٤)

م	الكتاب	حكم الترمذي
٩	تحفة الأشراف	حسن صحيح (٩٨٠٩)
١٠	المحرر	صحيح (٤٩)
١١	نيل الأوطار	صحيح (١/ ١٨٨)
١٢	البدر المنير	حسن صحيح (٢/ ١٨٧)
١٣	نصب الراية	حسن صحيح (١/ ٢٤)
١٤	عارضة الأحوذي	حسن صحيح (١/ ٤٣)
١٥	النفح الشذي	حسن صحيح (١/ ٣١٤)
١٦	قوت المغتذي	حسن (١٣٤)
١٧	تحفة الأحوذي	صحيح (٣١)
١٨	مختصر الترمذي للطوفي	حسن صحيح (١٤٧١)
كتب لم تنقل حكم الترمذي علىٰ هذا الحديث أو لم يوجد فيها: العلل الكبير - شرح السنة للبغوي - بيان الوهم والإيهام - المختارة للضياء - جامع المسانيد والسنن - الإلمام - تنقيح التحقيق علىٰ أحاديث التعليق - إتحاف الخيرة - العرف الشذي.		

(٣) حديث: عائشة قالت: كان النبي ﷺ إذا خرج من الخلاء، قال: «غفرانك».

م	الكتاب	حكم الترمذي
١	الجامع (ط: شاكر)	حسن غريب (٧)
٢	الجامع (ط: الأرناؤوط)	غريب حسن (٧)
٣	الجامع (ط: بشار)	حسن غريب (٧)
٤	الجامع (ط: الصديق)	غريب حسن (٧)
٥	الجامع (ط: التأصيل)	غريب حسن (٦)
٦	مستخرج الطوسي	غريب (٧)
٧	الأحكام الكبرىٰ	حسن غريب (١/ ٣٦٣)

م	الكتاب	حكم الترمذي
٨	تحفة الأشراف	حسن غريب (١٧٦٩٤)
٩	البدر المنير	حسن غريب (٢/ ٣٩٥)
١٠	النفح الشذي	غريب حسن (١/ ٨٠)
١١	قوت المغتذي	حسن غريب (٧)
١٢	تحفة الأحوذي	غريب حسن (٧) (١/ ٤٢)
١٣	مختصر الترمذي للطوفي	حسن غريب (١٤١٠)
كتب لم تنقل حكم الترمذي على هذا الحديث أو لم يوجد فيها: العلل الكبير - شرح السنة للبغوي - بيان الوهم والإيهام - المختارة للضياء - جامع المسانيد والسنن - الإلمام - تنقيح التحقيق على أحاديث التعليق - المحرر - إتحاف الخيرة - نيل الأوطار - نصب الراية - عارضة الأحوذي - العرف الشذي.		

(٤) حديث: المغيرة بن شعبة، قال: «توضأ النبي ﷺ ومسح على الجوربين والنعلين».

م	الكتاب	حكم الترمذي
١	الجامع (ط: شاكر)	حسن صحيح (٩٩)
٢	الجامع (ط: الأرناؤوط)	حسن صحيح (٩٩)
٣	الجامع (ط: بشار)	حسن صحيح (٩٩)
٤	الجامع (ط: الصديق)	حسن صحيح (٩٩)
٥	الجامع (ط: التأصيل)	حسن صحيح (١٠٠)
٦	مستخرج الطوسي	حسن صحيح (٨١)
٧	الأحكام الكبرى	حسن صحيح (١/ ٤٧٣)
٨	بيان الوهم والإيهام	صحيح (٤/ ٤٤٨)
٩	تنقيح التحقيق	صحيح (١/ ٣٤٣)
١٠	تحفة الأشراف	حسن صحيح (١١٥٣٤)
١١	نيل الأوطار	صحيح (١/ ٢٢٨)
١٢	نصب الراية	حسن صحيح (١/ ١٨٤)

م	الكتاب	حكم الترمذي
١٣	النفح الشذي	صحيح (٢/ ٣٧٣)
١٤	عارضة الأحوذي	صحيح (١/ ١٢٣)
١٥	قوت المغتذي	حسن صحيح (٩٩)
١٦	تحفة الأحوذي	حسن صحيح (١/ ٢٧٧)
١٧	مختصر الترمذي للطوفي	حسن صحيح (١٥٠٢)
كتب لم تنقل حكم الترمذي علىٰ هذا الحديث أو لم يوجد فيها: العلل الكبير - شرح السنة للبغوي - المختارة للضياء - جامع المسانيد والسنن - الإلمام - المحرر - إتحاف الخيرة - البدر المنير - العرف الشذي.		

(٥) حديث: سلمة بن قيس، قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا توضأت فانتثر، وإذا استجمرت فأوتر».

م	الكتاب	حكم الترمذي
١	الجامع (ط: شاكر)	حسن صحيح (٢٧)
٢	الجامع (ط: الأرناؤوط)	حسن صحيح (٢٧)
٣	الجامع (ط: بشار)	حسن صحيح (٢٧)
٤	الجامع (ط: الصديق)	حسن صحيح (٢٧)
٥	الجامع (ط: التأصيل)	حسن صحيح (٢٦)
٦	مستخرج الطوسي	حسن صحيح (٢٥)
٧	جامع المسانيد والسنن	حسن صحيح (٤٦٠١)
٨	تحفة الأشراف	حسن صحيح (٤٥٥٦)
٩	نصب الراية	حسن صحيح (١/ ١٨٤)
١٠	النفح الشذي	حسن صحيح (١/ ٢٩٠)
١١	قوت المغتذي	حسن صحيح (٢٧)
١٢	عارضة الأحوذي	صحيح حسن (١/ ٤٠)
١٣	تحفة الأحوذي	حسن صحيح (١/ ٩٨)

م	الكتاب	حكم الترمذي
١٤	مختصر الترمذي للطوفي	حسن صحيح (١٤٦٨)
كتب لم تنقل حكم الترمذي على هذا الحديث أو لم يوجد فيها: العلل الكبير - الأحكام الكبرى - شرح السنة للبغوي - بيان الوهم والإيهام - المختارة للضياء - الإلمام - تنقيح التحقيق - المحرر - إتحاف الخيرة - نيل الأوطار - البدر المنير.		

(٦) حديث: ابن عباس، أن رسول الله ﷺ قال: «إذا توضأت فخلل بين أصابع يديك ورجليك».

م	الكتاب	حكم الترمذي
١	الجامع (ط: شاكر)	حسن غريب (٣٩)
٢	الجامع (ط: الأرناؤوط)	حسن غريب (٣٩)
٣	الجامع (ط: بشار)	حسن غريب (٣٩)
٤	الجامع (ط: الصديق)	حسن غريب (٣٩)
٥	الجامع (ط: التأصيل)	حسن غريب (٣٩)
٦	العلل الكبير	عن (خ): حسن (ص٢٤)
٧	مستخرج الطوسي	غريب (٣٥)
٨	تحفة الأشراف	حسن غريب (٥٦٨٥)
٩	البدر المنير	حسن غريب (٢/ ٢٣٥)
١٠	نصب الراية	حسن غريب (١/ ٢٧)
١١	عارضة الأحوذي	حسن غريب (١/ ٥٠)
١٢	النفح الشذي	حسن غريب (١/ ٣٧٠)
١٣	تحفة الأحوذي	حسن غريب (١/ ١٢٥)
١٤	مختصر الترمذي للطوفي	حسن غريب (١٤٨١)
كتب لم تنقل حكم الترمذي على هذا الحديث أو لم يوجد فيها: الأحكام الكبرى - شرح السنة للبغوي - بيان الوهم والإيهام - المختارة للضياء - جامع المسانيد والسنن - الإلمام - تنقيح التحقيق - المحرر - إتحاف الخيرة - نيل الأوطار - قوت المغتذي - العرف الشذي.		

(٧) حديث: أبي هريرة، أن رسول الله ﷺ قال: «لا وضوء إلا من صوت أو ريح».

م	الكتاب	حكم الترمذي
١	الجامع (ط: شاكر)	حسن صحيح (٧٤)
٢	الجامع (ط: الأرناؤوط)	حسن صحيح (٧٤)
٣	الجامع (ط: بشار)	حسن صحيح (٧٤)
٤	الجامع (ط: الصديق)	حسن صحيح (٧٤)
٥	الجامع (ط: التأصيل)	حسن صحيح (٧٥)
٦	مستخرج الطوسي	حسن صحيح (٦٤)
٧	تحفة الأشراف	حسن صحيح (١٢٦٨٣)
٨	البدر المنير	حسن صحيح (٢/ ٤١٩)
٩	عارضة الأحوذي	حسن صحيح (١/ ٨٥)
١٠	النفح الشذي	حسن صحيح (٢/ ٢٠٢)
١١	تحفة الأحوذي	حسن صحيح (١/ ٢٠٧)
كتب لم تنقل حكم الترمذي على هذا الحديث أو لم يوجد فيها: العلل الكبير- الأحكام الكبرى - شرح السنة للبغوي - بيان الوهم والإيهام - المختارة للضياء - جامع المسانيد والسنن - الإلمام - تنقيح التحقيق - المحرر - إتحاف الخيرة - نيل الأوطار - نصب الراية - قوت المغتذي - العرف الشذي - مختصر الترمذي للطوفي.		

(٨) حديث: المغيرة بن شعبة، قال: «رأيت النبي ﷺ يمسح على الخفين على ظاهرهما».

م	الكتاب	حكم الترمذي
١	الجامع (ط: شاكر)	حسن (٩٨)
٢	الجامع (ط: الأرناؤوط)	حسن (٩٨)
٣	الجامع (ط: بشار)	حسن (٩٨)
٤	الجامع (ط: الصديق)	حسن (٩٨)
٥	الجامع (ط: التأصيل)	حسن (٩٩)

م	الكتاب	حكم الترمذي
٦	تحفة الأشراف	حسن (١١٥١٢)
٧	نيل الأوطار	حسن (١/ ٢٣٤)
٩	تنقيح التحقيق	حسن (١/ ٣٣٩)
١٠	النفح الشذي	حسن (٢/ ٣٦٨)
١١	عارضة الأحوذي	حسن (١/ ١٢٢)
١٢	تحفة الأحوذي	حسن (١/ ٢٧٣)
١٣	مختصر الترمذي للطوفي	حسن صحيح (١٥٠٨)
كتب لم تنقل حكم الترمذي على هذا الحديث أو لم يوجد فيها: العلل الكبير - مستخرج الطوسي - الأحكام الكبرى - شرح السنة للبغوي - بيان الوهم والإيهام - المختارة للضياء - جامع المسانيد والسنن - الإلمام - المحرر - إتحاف الخيرة - البدر المنير - نصب الراية - قوت المغتذي - العرف الشذي.		

(٩) حديث: الربيع بنت معوذ ابن عفراء، أنها رأت النبي ﷺ يتوضأ، قالت: «مسح رأسه، ومسح ما أقبل منه، وما أدبر، وصدغيه، وأذنيه مرة واحدة».

م	الكتاب	حكم الترمذي
١	الجامع (ط: شاكر)	حسن صحيح (٣٤)
٢	الجامع (ط: الأرناؤوط)	حسن صحيح (٣٤)
٣	الجامع (ط: بشار)	حسن صحيح (٣٤)
٤	الجامع (ط: الصديق)	حسن صحيح (٣٤)
٥	الجامع (ط: التأصيل)	حسن صحيح (٣٣)
٦	مستخرج الطوسي	حسن (٣١)
٧	الأحكام الكبرى	حسن (١/ ٤٦٦)
٨	البدر المنير	حسن صحيح (٢/ ١٦٨)
٩	نيل الأوطار	حسن صحيح (١/ ٢٠٠)

م	الكتاب	حكم الترمذي
١٠	تنقيح التحقيق	حسن صحيح (١/ ٢٠١)
١١	عارضة الأحوذي	حسن صحيح (١/ ٤٧)
١٢	النفح الشذي	حسن صحيح (١/ ٣٣٦)
١٣	تحفة الأحوذي	حسن (١/ ١١٢)
١٤	مختصر الترمذي للطوفي	حسن (١٤٧٥)
كتب لم تنقل حكم الترمذي على هذا الحديث أو لم يوجد فيها: العلل الكبير - الأحكام الكبرى - شرح السنة للبغوي - بيان الوهم والإيهام - المختارة للضياء - تحفة الأشراف - جامع المسانيد والسنن - الإلمام - المحرر - إتحاف الخيرة - نصب الراية - قوت المغتذي - العرف الشذي.		

*** أحاديث من أبواب الصلاة:**

(١٠) حديث: رافع بن خديج، قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «أسفروا بالفجر، فإنه أعظم للأجر».

م	الكتاب	حكم الترمذي
١	الجامع (ط: شاكر)	حسن صحيح (١٥٤)
٢	الجامع (ط: الأرناؤوط)	حسن صحيح (١٥٤)
٣	الجامع (ط: بشار)	حسن صحيح (١٥٤)
٤	الجامع (ط: الصديق)	حسن صحيح (١٥٤)
٥	الجامع (ط: التأصيل)	حسن صحيح (١٥٦)
٦	مستخرج الطوسي	حسن صحيح (١٣٩)
٧	جامع المسانيد والسنن	حسن (٢٩٦٩)
٨	تحفة الأشراف	حسن صحيح (٣٥٨٢)
٩	الإلمام	حسن (١/ ١٢٥)
١٠	تنقيح التحقيق	صحيح (٥٠٦)

م	الكتاب	حكم الترمذي
١١	نصب الراية	حسن صحيح (١/ ٢٣٥)
١٢	نيل الأوطار	حسن صحيح (٢/ ٢٥)
١٣	إتحاف الخيرة	حسن (٨٤٦)
١٤	تحفة الأحوذي	حسن صحيح (١/ ٤٠٧)
١٥	مختصر الترمذي للطوفي	حسن صحيح (١٥٨٤)
كتب لم تنقل حكم الترمذي على هذا الحديث أو لم يوجد فيها: العلل الكبير - الأحكام الكبرى - شرح السنة للبغوي - بيان الوهم والإيهام - المختارة للضياء - المحرر - البدر المنير - عارضة الأحوذي - النفح الشذي - قوت المغتذي - العرف الشذي.		

(١١) حديث: أبي محذورة، «أن النبي ﷺ علمه الأذان تسع عشرة كلمة، والإقامة سبع عشرة كلمة».

م	الكتاب	حكم الترمذي
١	الجامع (ط: شاكر)	حسن صحيح (١٩٢)
٢	الجامع (ط: الأرناؤوط)	حسن صحيح (١٩٠)
٣	الجامع (ط: بشار)	حسن صحيح (١٩٢)
٤	الجامع (ط: الصديق)	حسن صحيح (١٩٢)
٥	الجامع (ط: التأصيل)	حسن صحيح (١٩٢)
٦	جامع المسانيد والسنن	حسن صحيح (١٢٩٤٧)
٧	نيل الأوطار	حسن صحيح (٢/ ٥٢)
٨	الإلمام	حسن صحيح (١/ ١٣٦)
٩	تحفة الأشراف	حسن صحيح (١٢١٦٩)
١٠	البدر المنير	حسن صحيح (٣/ ٣٤٨)
١١	نصب الراية	حسن صحيح (١/ ٢٦٨)

م	الكتاب	حكم الترمذي
١٢	المحرر	حسن صحيح (١٨٠)
١٣	تنقيح التحقيق	صحيح (٢/ ٥٤)
١٤	النفح الشذي	حسن (٤/ ٣٠)
١٥	تحفة الأحوذي	حسن صحيح (١/ ٤٨٩)
كتب لم تنقل حكم الترمذي علىٰ هذا الحديث أو لم يوجد فيها: العلل الكبير- مستخرج الطوسي - الأحكام الكبرىٰ - شرح السنة للبغوي - بيان الوهم والإيهام - المختارة للضياء - إتحاف الخيرة -عارضة الأحوذي - قوت المغتذي - العرف الشذي – مختصر الترمذي للطوفي.		

(١٢) حديث: أبي جحيفة، عن أبيه، قال: رأيت بلالا يؤذن ويدور ويتبع فاه هاهنا، وهاهنا، وإصبعاه في أذنيه، ورسول الله ﷺ في قبة له حمراء - أراه قال: من أدم - فخرج بلال بين يديه بالعنزة فركزها بالبطحاء، «فصلىٰ إليها رسول الله ﷺ، يمر بين يديه الكلب والحمار، وعليه حلة حمراء، كأني أنظر إلىٰ بريق ساقيه»[1].

م	الكتاب	حكم الترمذي
١	الجامع (ط: شاكر)	حسن صحيح (١٩٧)
٢	الجامع (ط: الأرناؤوط)	حسن صحيح (١٩٥)
٣	الجامع (ط: بشار)	حسن صحيح (١٩٧)
٤	الجامع (ط: الصديق)	حسن صحيح (١٩٧)
٥	الجامع (ط: التأصيل)	حسن صحيح (١٩٧)
٦	الأحكام الكبرىٰ	حسن صحيح (٢/ ٨٧)
٧	نيل الأوطار	صحيح (٢/ ٥٥)
٨	الإلمام	حسن صحيح (١/ ١٣٨)

(١) البخاري (٦٣٤)، ومسلم (٥٠٣)، ولم يذكرا إدخال الإصبعين في الأذنين، ولا الاستدارة.

م	الكتاب	حكم الترمذي
٩	تحفة الأشراف	حسن صحيح (١١٨٠٦)
١٠	تنقيح التحقيق	حسن صحيح (٢/ ٧٩)
١١	المحرر	حسن صحيح (١٨٢)
١٢	البدر المنير	حسن صحيح (٣/ ٣٧٥)
١٣	نصب الراية	حسن صحيح (١/ ٢٧٧)
١٤	النفح الشذي	حسن صحيح (٤/ ٥٧)
١٥	تحفة الأحوذي	حسن صحيح (١/ ٥٠٤)
١٦	مختصر الترمذي للطوفي	حسن صحيح (١٦١٢)
كتب لم تنقل حكم الترمذي على هذا الحديث أو لم يوجد فيها: العلل الكبير - مستخرج الطوسي - شرح السنة للبغوي - بيان الوهم والإيهام - المختارة للضياء - جامع المسانيد والسنن - إتحاف الخيرة - عارضة الأحوذي - قوت المغتذي - العرف الشذي.		

(١٣) حديث: أنس بن مالك، قال: قال رسول الله ﷺ: «الدعاء لا يرد بين الأذان والإقامة».

م	الكتاب	حكم الترمذي
١	الجامع (ط: شاكر)	حسن (٢١٢)
٢	الجامع (ط: الأرناؤوط)	حسن (٢١٠)
٣	الجامع (ط: بشار)	حسن (٢١٢)
٤	الجامع (ط: الصديق)	حسن (٢١٢)
٥	الجامع (ط: التأصيل)	حسن (٢١٢)
٦	الأحكام الكبرى	حسن (٣/ ٥١٢)
٧	تحفة الأشراف	حسن (١٥٩٤)
٨	نيل الأوطار	حسن (٢/ ٦٦)
٩	بيان الوهم والإيهام	حسن (٥/ ٢٢٧)

م	الكتاب	حكم الترمذي
١٠	إتحاف الخيرة	حسن (٩١٤)
١١	النفح الشذي	حسن (٤/ ١٤٦)
١٢	قوت المغتذي	حسن (١/ ١٢٧)
١٣	تحفة الأحوذي	حسن (١/ ٥٣٣)
١٤	مختصر الترمذي للطوفي	حسن صحيح (١٦٢٥)
كتب لم تنقل حكم الترمذي علىٰ هذا الحديث أو لم يوجد فيها: العلل الكبير - مستخرج الطوسي - شرح السنة للبغوي - المختارة للضياء - جامع المسانيد والسنن - الإلمام - تنقيح التحقيق - المحرر - البدر المنير - نصب الراية - عارضة الأحوذي - العرف الشذي.		

(١٤) حديث: يزيد بن الأسود، قال: شهدت مع النبي ﷺ حجته، فصليت معه صلاة الصبح في مسجد الخيف، فلما قضىٰ صلاته انحرف فإذا هو برجلين في أخرىٰ القوم لم يصليا معه، فقال: «علي بهما»، فجيء بهما ترعد فرائصهما، فقال: «ما منعكما أن تصليا معنا»، فقالا: يا رسول الله، إنا كنا قد صلينا في رحالنا، قال: «فلا تفعلا، إذا صليتما في رحالكما ثم أتيتما مسجد جماعة فصليا معهم، فإنها لكما نافلة».

م	الكتاب	حكم الترمذي
١	الجامع (ط: شاكر)	حسن صحيح (٢١٩)
٢	الجامع (ط: الأرناؤوط)	حسن صحيح (٢١٧)
٣	الجامع (ط: بشار)	حسن صحيح (٢١٩)
٤	الجامع (ط: الصديق)	حسن صحيح (٢١٩)
٥	الجامع (ط: التأصيل)	حسن صحيح (٢١٩)
٦	مستخرج الطوسي	حسن صحيح (٢٠٣)
٧	الأحكام الكبرىٰ	حسن صحيح (٢/ ٣٠)

م	الكتاب	حكم الترمذي
٨	تحفة الأشراف	حسن صحيح (١١٨٢٢)
٩	تنقيح التحقيق	صحيح (٢/ ٣٨٦)
١٠	الإلمام	صحيح (١/ ٢٠٨)
١١	نصب الراية	حسن صحيح (٢/ ١٥٠)
١٢	نيل الأوطار	حسن صحيح (٣/ ١١٢)
١٣	النفح الشذي	حسن صحيح (٤/ ١٨٢)
١٤	تحفة الأحوذي	حسن صحيح (٢/ ٥)
١٥	مختصر الترمذي للطوفي	حسن صحيح (١٨٧١)
كتب لم تنقل حكم الترمذي على هذا الحديث أو لم يوجد فيها: العلل الكبير - شرح السنة للبغوي - بيان الوهم والإيهام - المختارة للضياء - جامع المسانيد والسنن - المحرر - إتحاف الخيرة - البدر المنير - عارضة الأحوذي - قوت المغتذي - العرف الشذي.		

(١٥) حديث: ابن عباس، أن النبي ﷺ كان يقول بين السجدتين: «اللهم اغفر لي، وارحمني، واجبرني، واهدني، وارزقني».

م	الكتاب	حكم الترمذي
١	الجامع (ط: شاكر)	غريب (٢٨٤)
٢	الجامع (ط: الأرناؤوط)	غريب (٢٨٤)
٣	الجامع (ط: بشار)	غريب (٢٨٤)
٤	الجامع (ط: الصديق)	غريب (٢٨٤)
٥	الجامع (ط: التأصيل)	غريب (٢٨٤)
٦	الأحكام الكبرى	غريب (٢/ ٢٥٧)
٧	شرح السنة للبغوي	غريب (٦٦٧)
٨	تحفة الأشراف	غريب (٥٤٧٥)

م	الكتاب	حكم الترمذي
٩	النفح الشذي	غريب (٤/ ٤٤٧)
١٠	تحفة الأحوذي	غريب (٢/ ١٤١)
١١	المختارة للضياء	غريب (١٣٢)
١٢	مختصر الترمذي للطوفي	غريب (١٦٩٨)
كتب لم تنقل حكم الترمذي على هذا الحديث أو لم يوجد فيها: العلل الكبير- مستخرج الطوسي - بيان الوهم والإيهام - جامع المسانيد والسنن - الإلمام - تنقيح التحقيق - المحرر - إتحاف الخيرة - نيل الأوطار - البدر المنير- نصب الراية - عارضة الأحوذي - قوت المغتذي - العرف الشذي.		

(١٦) حديث: أبي هريرة، قال: «حذف السلام سنة».

م	الكتاب	حكم الترمذي
١	الجامع (ط: شاكر)	حسن صحيح (٢٩٧)
٢	الجامع (ط: الأرناؤوط)	حسن صحيح (٢٩٧)
٣	الجامع (ط: بشار)	حسن صحيح (٢٩٧)
٤	الجامع (ط: الصديق)	حسن صحيح (٢٩٧)
٥	الجامع (ط: التأصيل)	حسن صحيح (٢٩٨)
٦	مستخرج الطوسي	حسن صحيح (٢٨١)
٧	الأحكام الكبرىٰ	حسن صحيح (٢/ ٢٨٦)
٨	نيل الأوطار	صحيح (٢/ ٣٤٨)
٩	بيان الوهم والإيهام	حسن صحيح (٥/ ١٤٢)
١٠	تحفة الأشراف	حسن صحيح (١٥٢٣٣)
١١	البدر المنير	حسن صحيح (٣/ ٥١٧)
١٢	إتحاف الخيرة	حسن صحيح (١٣٨٧)

م	الكتاب	حكم الترمذي
١٣	النفح الشذي	حسن صحيح (٤/ ٥٤٨)
١٤	تحفة الأحوذي	حسن صحيح (٢/ ١٦٤)
١٥	مختصر الترمذي للطوفي	حسن صحيح (١٧٠٨)
كتب لم تنقل حكم الترمذي على هذا الحديث أو لم يوجد فيها: العلل الكبير - شرح السنة للبغوي - المختارة للضياء - جامع المسانيد والسنن - الإلمام - تنقيح التحقيق - المحرر - نصب الراية - عارضة الأحوذي - قوت المغتذي - العرف الشذي.		

(١٧) حديث: جابر قال: «بعثني النبي ﷺ في حاجة فجئته وهو يصلي على راحلته نحو المشرق، والسجود أخفض من الركوع»[1].

م	الكتاب	حكم الترمذي
١	الجامع (ط: شاكر)	حسن صحيح (٣٥١)
٢	الجامع (ط: الأرناؤوط)	حسن صحيح (٣٥١)
٣	الجامع (ط: بشار)	حسن صحيح (٣٥١)
٤	الجامع (ط: الصديق)	حسن صحيح (٣٥١)
٥	الجامع (ط: التأصيل)	حسن صحيح (٣٥١)
٦	مستخرج الطوسي	حسن صحيح (٣٢٧)
٧	تحفة الأشراف	حسن صحيح (٢٧٥٠)
٨	شرح السنة للبغوي	صحيح (١٠٣٨)
٩	البدر المنير	حسن صحيح (٣/ ٤٣٥)

(١) أخرجه البخاري (١٢١٧)، ومسلم (٥٤٠)، بلفظ: أن النبي ﷺ كان يصلي على راحلته نحو المشرق، فإذا أراد أن يصلي المكتوبة نزل، فاستقبل القبلة».

م	الكتاب	حكم الترمذي
١٠	نصب الراية	حسن صحيح (٢/ ١٥٢)
١١	نيل الأوطار	صحيح (٢/ ٢٠٠)
١٢	تحفة الأحوذي	حسن صحيح (٢/ ١٦٤)
١٣	مختصر الترمذي للطوفي	حسن صحيح (١٦٤٨)
كتب لم تنقل حكم الترمذي على هذا الحديث أو لم يوجد فيها: العلل الكبير - الأحكام الكبرى - بيان الوهم والإيهام - المختارة للضياء - جامع المسانيد والسنن - الإلمام - تنقيح التحقيق - المحرر - إتحاف الخيرة - عارضة الأحوذي - النفح الشذي - قوت المغتذي - العرف الشذي.		

(١٨) حديث أبي أمامة، قال: قال رسول الله ﷺ: «قال: «ثلاثة لا تجاوز صلاتهم آذانهم: العبد الآبق حتى يرجع، وامرأة باتت وزوجها عليها ساخط، وإمام قوم وهم له كارهون».

م	الكتاب	حكم الترمذي
١	الجامع (ط: شاكر)	حسن غريب (٣٦٠)
٢	الجامع (ط: الأرناؤوط)	حسن غريب (٣٦٠)
٣	الجامع (ط: بشار)	حسن غريب (٣٦٠)
٤	الجامع (ط: الصديق)	حسن غريب (٣٦٠)
٥	الجامع (ط: التأصيل)	حسن غريب (٣٦٠)
٦	الأحكام الكبرى	حسن غريب (٢/ ١١٨)
٧	تحفة الأشراف	حسن غريب (٤٩٣٧)
٨	شرح السنة للبغوي	حسن غريب (٨٣٨)
٩	جامع المسانيد والسنن	حسن غريب (١١٢٨٦)
١٠	نيل الأوطار	حسن غريب (٣/ ٢١٠)
١١	عارضة الأحوذي	حسن غريب (١/ ١٣١)

م	الكتاب	حكم الترمذي
١٢	مختصر الترمذي للطوفي	حسن غريب من ذا الوجه (١٨٧٦)
كتب لم تنقل حكم الترمذي علىٰ هذا الحديث أو لم يوجد فيها: العلل الكبير- مستخرج الطوسي - بيان الوهم والإيهام - المختارة للضياء - الإلمام - تنقيح التحقيق - المحرر - إتحاف الخيرة - البدر المنير- نصب الراية - النفح الشذي - قوت المغتذي - العرف الشذي - تحفة الأحوذي.		

(١٩) حديث: علي، قال: «كان النبي ﷺ يصلي قبل العصر أربع ركعات يفصل بينهن بالتسليم علىٰ الملائكة المقربين، ومن تبعهم من المسلمين والمؤمنين».

م	الكتاب	حكم الترمذي
١	الجامع (ط: شاكر)	حسن (٤٢٩)
٢	الجامع (ط: الأرناؤوط)	حسن (٤٣١)
٣	الجامع (ط: بشار)	حسن (٤٢٩)
٤	الجامع (ط: الصديق)	حسن (٤٢٩)
٥	الجامع (ط: التأصيل)	حسن (٤٣٠)
٦	مستخرج الطوسي	حسن (٤١١)
٧	الأحكام الكبرىٰ	حسن (٢/ ٤٠٣)
٨	تحفة الأشراف	حسن (١٠١٤٢)
٩	المختارة للضياء	حسن (٥١٤)
١٠	الإلمام	حسن (٤٠٠)
١١	المحرر	حسن (٣١٤)
١٢	البدر المنير	حسن (٤/ ٧٦)
١٣	تحفة الأحوذي	حسن (٢/ ٤١٦)
١٤	مختصر الترمذي للطوفي	حسن (١٧٨٦)

م	الكتاب	حكم الترمذي
		كتب لم تنقل حكم الترمذي علىٰ هذا الحديث أو لم يوجد فيها: العلل الكبير - شرح السنة للبغوي - بيان الوهم والإيهام - جامع المسانيد والسنن - تنقيح التحقيق - إتحاف الخيرة - نيل الأوطار - نصب الراية - عارضة الأحوذي - النفح الشذي - قوت المغتذي - العرف الشذي.

(٢٠) حديث: جابر بن عبد الله، قال: كان رسول الله ﷺ يعلمنا الاستخارة في الأمور كلها كما يعلمنا السورة من القرآن، يقول: «إذا هم أحدكم بالأمر فليركع ركعتين من غير الفريضة،..الحديث»[1].

م	الكتاب	حكم الترمذي
١	الجامع (ط: شاكر)	حسن صحيح غريب (٤٨٠)
٢	الجامع (ط: الأرناؤوط)	حسن صحيح غريب (٤٨٤)
٣	الجامع (ط: بشار)	حسن صحيح غريب (٤٨٠)
٤	الجامع (ط: الصديق)	حسن صحيح غريب (٤٨٠)
٥	الجامع (ط: التأصيل)	حسن صحيح غريب (٤٨٣)
٦	مستخرج الطوسي	حسن غريب (٤٥٦)
٧	شرح السنة للبغوي	صحيح (١٠١٦)
٨	تحفة الأشراف	حسن صحيح غريب (٣٠٥٥)
٩	نيل الأوطار	صحيح (٣/ ٨٧)
١٠	مختصر الترمذي للطوفي	حسن صحيح غريب (١٨١٧)
		كتبٌ لم تنقل حكم الترمذي علىٰ هذا الحديث: العلل الكبير - الأحكام الكبرىٰ - بيان الوهم والإيهام - المختارة للضياء - جامع المسانيد والسنن - الإلمام - تنقيح التحقيق - المحرر - إتحاف الخيرة - البدر المنير - نصب الراية - عارضة الأحوذي - النفح الشذي - قوت المغتذي - العرف الشذي - تحفة الأحوذي.

(١) أخرجه البخاري (٦٣٨٢).

(٢١) حديث: عبد الله بن بريدة، عن أبيه، قال: كان رسول الله ﷺ «يقرأ في العشاء الآخرة بالشمس وضحاها، ونحوها من السور».

م	الكتاب	حكم الترمذي
١	الجامع (ط: شاكر)	حسن (٢٤٨)
٢	الجامع (ط: الأرناؤوط)	حسن (٢٤٦)
٣	الجامع (ط: بشار)	حسن (٢٤٨)
٤	الجامع (ط: الصديق)	حسن (٢٤٨)
٥	الجامع (ط: التأصيل)	حسن (٢٤٩)
٦	مستخرج الطوسي	حسن (٢٣٠)
٧	الأحكام الكبرىٰ	حسن (٢/ ٢٠٩)
٨	تحفة الأشراف	حسن (١١٧٥٨)
٩	بيان الوهم والإيهام	حسن (٣/ ٣٧٣)
١٠	البدر المنير	حسن (٣/ ٥٨٤)
١١	نصب الراية	حسن (١/ ٣٧٠)
١٢	النفح الشذي	حسن (٤/ ٣٥٣)
١٣	تحفة الأحوذي	حسن (٢/ ٥٩)
١٤	مختصر الترمذي للطوفي	حسن (١٦٦٩)
كتب لم تنقل عنه/ العلل الكبير- شرح السنة للبغوي - المختارة للضياء - جامع المسانيد والسنن - الإلمام - تنقيح التحقيق - المحرر - إتحاف الخيرة - نيل الأوطار - عارضة الأحوذي - قوت المغتذي - العرف الشذي.		

(٢٢) حديث: أبي هريرة، عن النبي ﷺ قال: «ما بين المشرق والمغرب قبلة».

م	الكتاب	حكم الترمذي
١	الجامع (ط: شاكر)	حسن صحيح (٣٤٤)
٢	الجامع (ط: الأرناؤوط)	حسن صحيح (٣٤٤)

م	الكتاب	حكم الترمذي
٣	الجامع (ط: بشار)	حسن صحيح (٣٤٤)
٤	الجامع (ط: الصديق)	حسن صحيح (٣٤٤)
٥	الجامع (ط: التأصيل)	حسن صحيح (٣٤٤)
٦	الأحكام الكبرىٰ	حسن صحيح (٢/ ٢٨٦)
٧	تحفة الأشراف	حسن صحيح (١٢٩٩٦)
٨	شرح السنة للبغوي	حسن صحيح (٤٤٦)
٩	المحرر	حسن صحيح (٢١٠)
١٠	نصب الراية	حسن صحيح (١/ ٣٠٣)
١١	تحفة الأحوذي	حسن صحيح (٢/ ٢٦٨)
١٢	مختصر الترمذي للطوفي	حسن صحيح (١٦٤٥)
كتب لم تنقل حكم الترمذي علىٰ هذا الحديث أو لم يوجد فيها: العلل الكبير- مستخرج الطوسي - بيان الوهم والإيهام - المختارة للضياء - جامع المسانيد والسنن - الإلمام - تنقيح التحقيق - إتحاف الخيرة - نيل الأوطار - البدر المنير- عارضة الأحوذي - النفح الشذي - قوت المغتذي - العرف الشذي.		

(٢٣) حديث: خارجة بن حذافة، أنه قال: خرج علينا رسول الله ﷺ، فقال: «إن الله أمدكم بصلاة هي خير لكم من حمر النعم: الوتر، جعله الله لكم فيما بين صلاة العشاء إلىٰ أن يطلع الفجر».

م	الكتاب	حكم الترمذي
١	الجامع (ط: شاكر)	غريب (٤٥٢)
٢	الجامع (ط: الأرناؤوط)	غريب (٤٥٥)
٣	الجامع (ط: بشار)	غريب (٤٥٢)
٤	الجامع (ط: الصديق)	غريب (٤٥٢)
٥	الجامع (ط: التأصيل)	غريب (٤٥٤)
٦	شرح السنة للبغوي	غريب (٩٧٥)

م	الكتاب	حكم الترمذي
٧	تحفة الأشراف	غريب (٣٤٥٠)
٨	تنقيح التحقيق	غريب (٢/ ٤١٠)
٩	البدر المنير	غريب (٤/ ٣١٢)
١٠	تحفة الأحوذي	غريب (٢/ ٤٤٠)
١١	مختصر الترمذي للطوفي	غريب (١٧٩٤)
كتب لم تنقل حكم الترمذي على هذا الحديث أو لم يوجد فيها: العلل الكبير - مستخرج الطوسي - الأحكام الكبرى - بيان الوهم والإيهام - المختارة للضياء - جامع المسانيد والسنن - الإلمام - المحرر - إتحاف الخيرة - نيل الأوطار - نصب الراية - عارضة الأحوذي - النفح الشذي - قوت المغتذي - العرف الشذي.		

*** أحاديث من أبواب مختلفة:**

(٢٤) حديث: معاذ بن جبل، قال: «بعثني النبي ﷺ إلى اليمن، فأمرني أن آخذ من كل ثلاثين بقرة تبيعا أو تبيعة، ومن كل أربعين مسنة، ومن كل حالم دينارا، أو عدله معافر».

م	الكتاب	حكم الترمذي
١	الجامع (ط: شاكر)	حسن (٦٢٣)
٢	الجامع (ط: الأرناؤوط)	حسن (٦٢٨)
٣	الجامع (ط: بشار)	حسن (٦٢٣)
٤	الجامع (ط: الصديق)	حسن (٦٢٣)
٥	الجامع (ط: التأصيل)	حسن (٦٢٦)
٦	مستخرج الطوسي	حسن (٥٨٦)
٧	شرح السنة للبغوي	حسن (١٥٧١)
٨	جامع المسانيد والسنن	حسن (٩٧٠٥)
٩	تحفة الأشراف	حسن (١١٣٦٣)
١٠	المحرر	حسن (٥٦٤)

م	الكتاب	حكم الترمذي
١١	تنقيح التحقيق	حسن (٣/ ٣٩)
١٢	البدر المنير	حسن (٥/ ٤٣٠)
١٣	نصب الراية	حسن (٣/ ٤٤٦)
١٤	عارضة الأحوذي	حسن (٢/ ٩٤)
١٥	تحفة الأحوذي	حسن (٣/ ٢٠٧)
١٦	مختصر الترمذي للطوفي	حسن (٢١٠٦)
كتب لم تنقل حكم الترمذي على هذا الحديث أو لم يوجد فيها: العلل الكبير - الأحكام الكبرى - بيان الوهم والإيهام - المختارة للضياء - الإلمام - إتحاف الخيرة - نيل الأوطار - النفح الشذي - قوت المغتذي - العرف الشذي.		

(٢٥) حديث: عبد الله بن عمرو، عن النبي ﷺ قال: «لا تحل الصدقة لغني، ولا لذي مرة سوي».

م	الكتاب	حكم الترمذي
١	الجامع (ط: شاكر)	حسن (٦٥٢)
٢	الجامع (ط: الأرناؤوط)	حسن (٦٥٨)
٣	الجامع (ط: بشار)	حسن (٦٥٢)
٤	الجامع (ط: الصديق)	حسن (٦٥٢)
٥	الجامع (ط: التأصيل)	حسن (٦٥٤)
٦	مستخرج الطوسي	حسن (٦٩٦)
٧	شرح السنة للبغوي	حسن (١٥٩٩)
٨	تحفة الأشراف	حسن (٨٦٢٦)
٩	البدر المنير	حسن (٧/ ٣٦٣)
١٠	نصب الراية	حسن (٢/ ٣٩٩)
١١	تحفة الأحوذي	حسن (٣/ ٢٥٥)

م	الكتاب	حكم الترمذي
١٢	تنقيح التحقيق	حسن (٣/ ١٦٨)
١٣	نيل الأوطار	حسن (٤/ ١٨٩)
١٤	مختصر الترمذي للطوفي	حسن (٢١٢٩)
كتب لم تنقل حكم الترمذي علىٰ هذا الحديث أو لم يوجد فيها: العلل الكبير- الأحكام الكبرىٰ - بيان الوهم والإيهام - المختارة للضياء - جامع المسانيد والسنن - الإلمام - المحرر - إتحاف الخيرة - عارضة الأحوذي - النفح الشذي - قوت المغتذي - العرف الشذي.		

(٢٦) حديث: عمار: «من صام اليوم الذي يشك فيه الناس فقد عصىٰ أبا القاسم ﷺ»[1].

م	الكتاب	حكم الترمذي
١	الجامع (ط: شاكر)	حسن صحيح (٦٨٦)
٢	الجامع (ط: الأرناؤوط)	حسن صحيح (٦٩٤)
٣	الجامع (ط: بشار)	حسن صحيح (٦٨٦)
٤	الجامع (ط: الصديق)	حسن صحيح (٦٨٦)
٥	الجامع (ط: التأصيل)	حسن صحيح (٦٨٨)
٦	مستخرج الطوسي	حسن صحيح (٦٣٠)
٧	شرح السنة للبغوي	حسن صحيح (١٧٢٣)
٨	تحفة الأشراف	حسن صحيح (١٠٣٥٤)
٩	المحرر	صحيح (٦٤٥)
١٠	البدر المنير	حسن صحيح غريب (٥/ ٦٩١)
١١	نصب الراية	حسن صحيح (٢/ ٤٤٢)
١٢	قوت المغتذي	حسن صحيح (٦٨٦)
١٣	تحفة الأحوذي	حسن صحيح (٣/ ٢٩٨)

(١) أخرجه البخاري معلقاً (١٩٠٦).

م	الكتاب	حكم الترمذي
١٤	تنقيح التحقيق	صحيح (٣/ ١٩٧)
١٥	مختصر الترمذي للطوفي	حسن صحيح (٢١٧٠)
كتب لم تنقل حكم الترمذي علىٰ هذا الحديث أو لم يوجد فيها: العلل الكبير - الأحكام الكبرىٰ - بيان الوهم والإيهام - المختارة للضياء - جامع المسانيد والسنن - الإلمام - - إتحاف الخيرة - نيل الأوطار - عارضة الأحوذي - النفح الشذي - العرف الشذي.		

(٢٧) حديث: أنس بن مالك قال: «كان النبي ﷺ يفطر قبل أن يصلي علىٰ رطبات، فإن لم تكن رطبات فتميرات، فإن لم تكن تميرات حسا حسوات من ماء».

م	الكتاب	حكم الترمذي
١	الجامع (ط: شاكر)	حسن غريب (٦٩٦)
٢	الجامع (ط: الأرناؤوط)	حسن غريب (٧٠٥)
٣	الجامع (ط: بشار)	حسن غريب (٦٩٦)
٤	الجامع (ط: الصديق)	حسن غريب (٦٩٦)
٥	الجامع (ط: التأصيل)	حسن غريب (٦٩٩)
٦	مستخرج الطوسي	حسن غريب (٦٣٩)
٧	تحفة الأشراف	حسن غريب (٢٦٥)
٨	شرح السنة للبغوي	غريب (١٧٤٢)
٩	نيل الأوطار	حسن (٤/ ٢٦١)
١٠	البدر المنير	حسن غريب (٥/ ٦٩٨)
١١	المختارة للضياء	حسن غريب (١٥٨٦)
١٢	مختصر الترمذي للطوفي	حسن غريب (٢١٩٧)
كتب لم تنقل حكم الترمذي علىٰ هذا الحديث أو لم يوجد فيها: العلل الكبير - الأحكام الكبرىٰ - بيان الوهم والإيهام - جامع المسانيد والسنن - الإلمام - تنقيح التحقيق - المحرر - إتحاف الخيرة - نصب الراية - عارضة الأحوذي - النفح الشذي - قوت المغتذي - العرف الشذي - تحفة الأحوذي.		

(٢٨) حديث: عبد الله بن مسعود، قال: كان رسول الله ﷺ «يصوم من غرة كل شهر ثلاثة أيام، وقلما كان يفطر يوم الجمعة».

م	الكتاب	حكم الترمذي
١	الجامع (ط: شاكر)	حسن غريب (٧٤٢)
٢	الجامع (ط: الأرناؤوط)	حسن غريب (٧٥٢)
٣	الجامع (ط: بشار)	حسن غريب (٧٤٢)
٤	الجامع (ط: الصديق)	حسن غريب (٧٤٢)
٥	الجامع (ط: التأصيل)	حسن غريب (٧٤٧)
٦	مستخرج الطوسي	حسن صحيح (٦٨٧)
٧	تحفة الأشراف	حسن غريب (٩٢٠٦)
٨	شرح السنة للبغوي	حسن غريب (١٨٠٣)
٩	البدر المنير	حسن غريب (٥/ ٧٥٨)
١٠	نيل الأوطار	حسن (٤/ ٢٦١)
١١	بيان الوهم والإيهام	حسن (٥/ ٧٢٥)
١٢	مختصر الترمذي للطوفي	حسن غريب (٢٢٥١)
كتب لم تنقل / العلل الكبير - الأحكام الكبرى - المختارة للضياء - جامع المسانيد والسنن - الإلمام - تنقيح التحقيق - المحرر - إتحاف الخيرة - نصب الراية - عارضة الأحوذي - النفح الشذي - قوت المغتذي - العرف الشذي - تحفة الأحوذي.		

(٢٩) حديث: عبد الله بن مسعود قال: قال رسول الله ﷺ: «تابعوا بين الحج والعمرة، فإنهما ينفيان الفقر والذنوب كما ينفي الكير خبث الحديد، والذهب، والفضة، وليس للحجة المبرورة ثواب إلا الجنة».

م	الكتاب	حكم الترمذي
١	الجامع (ط: شاكر)	حسن صحيح غريب (٨١٠)

م	الكتاب	حكم الترمذي
٢	الجامع (ط: الأرناؤوط)	حسن صحيح غريب (٨٢١)
٣	الجامع (ط: بشار)	حسن صحيح غريب (٨١٠)
٤	الجامع (ط: الصديق)	حسن صحيح غريب (٨١٠)
٥	الجامع (ط: التأصيل)	حسن صحيح غريب (٨١٧)
٦	تحفة الأشراف	حسن غريب (٩٢٧٤)
٧	مستخرج الطوسي	حسن غريب صحيح (٨١٠)
٨	شرح السنة للبغوي	حسن صحيح غريب (١٨٤٢)
٩	تحفة الأحوذي	حسن صحيح غريب (٣/ ٤٥٥)
١٠	مختصر الترمذي للطوفي	حسن صحيح غريب (٢٢٧٥)
كتب لم تنقل / العلل الكبير - الأحكام الكبرىٰ - بيان الوهم والإيهام - المختارة للضياء - جامع المسانيد والسنن - الإلمام - تنقيح التحقيق - المحرر - إتحاف الخيرة - نيل الأوطار - البدر المنير - نصب الراية - عارضة الأحوذي - النفح الشذي - قوت المغتذي - العرف الشذي.		

(٣٠) حديث: علي قال: قال رسول الله ﷺ: «من ملك زادا وراحلة تبلغه إلىٰ بيت الله ولم يحج فلا عليه أن يموت يهوديا، أو نصرانيا.. الحديث».

م	الكتاب	حكم الترمذي
١	الجامع (ط: شاكر)	غريب (٨١٢)
٢	الجامع (ط: الأرناؤوط)	غريب (٨٢٣)
٣	الجامع (ط: بشار)	غريب (٨١٢)
٤	الجامع (ط: الصديق)	غريب (٨١٢)
٥	الجامع (ط: التأصيل)	غريب (٨١٩)
٦	مستخرج الطوسي	غريب (٧٤٨)
٧	تحفة الأشراف	غريب (١٠٠٤٨)

م	الكتاب	حكم الترمذي
٨	نيل الأوطار	غريب (٤/ ٣٣٧)
٩	تنقيح التحقيق	غريب (٣/ ٤٠٤)
١٠	البدر المنير	غريب (٦/ ٤٣)
١١	نصب الراية	غريب (٤/ ٤١٠)
١٢	تحفة الأحوذي	غريب (٨١٢)
١٣	مختصر الترمذي للطوفي	غريب (٢٢٧٦)
كتب لم تنقل / العلل الكبير - الأحكام الكبرىٰ - شرح السنة للبغوي - بيان الوهم والإيهام - المختارة للضياء - جامع المسانيد والسنن - الإلمام - المحرر - إتحاف الخيرة - عارضة الأحوذي - النفح الشذي - قوت المغتذي - العرف الشذي.		

(٣١) حديث: جبير بن مطعم، أن النبي ﷺ قال: «يا بني عبد مناف، لا تمنعوا أحدا طاف بهذا البيت، وصلىٰ أية ساعة شاء من ليل أو نهار».

م	الكتاب	حكم الترمذي
١	الجامع (ط: شاكر)	حسن صحيح (٨٦٨)
٢	الجامع (ط: الأرناؤوط)	حسن صحيح (٨٨٣)
٣	الجامع (ط: بشار)	حسن صحيح (٨٦٨)
٤	الجامع (ط: الصديق)	حسن صحيح (٨٦٨)
٥	الجامع (ط: التأصيل)	حسن صحيح (٨٧٨)
٦	تحفة الأشراف	حسن صحيح (٣١٧٨)
٧	تنقيح التحقيق	صحيح (٢/ ٣٧٤)
٨	البدر المنير	حسن صحيح (٣/ ٢٨٠)
٩	تحفة الأحوذي	حسن صحيح (٣/ ٥١٥)
١٠	مختصر الترمذي للطوفي	حسن صحيح (٢٣٥٥)

م	الكتاب	حكم الترمذي
		كتب لم تنقل حكم الترمذي علىٰ هذا الحديث أو لم يوجد فيها: العلل الكبير - مستخرج الطوسي - الأحكام الكبرىٰ - شرح السنة للبغوي - بيان الوهم والإيهام - المختارة للضياء - جامع المسانيد والسنن - الإلمام - المحرر - إتحاف الخيرة - نيل الأوطار - نصب الراية - عارضة الأحوذي - النفح الشذي - قوت المغتذي - العرف الشذي.

(٣٢) حديث: عائشة، أن رسول الله ﷺ قال: «أيما امرأة نكحت بغير إذن وليها فنكاحها باطل، فنكاحها باطل، فنكاحها باطل، فإن دخل بها فلها المهر بما استحل من فرجها،..الحديث».

م	الكتاب	حكم الترمذي
١	الجامع (ط: شاكر)	حسن (١١٠٢)
٢	الجامع (ط: الأرناؤوط)	حسن (١١٢٧)
٣	الجامع (ط: بشار)	حسن (١١٠٢)
٤	الجامع (ط: الصديق)	حسن (١١٠٢)
٥	الجامع (ط: التأصيل)	حسن (١١٢٥)
٦	شرح السنة للبغوي	حسن (٢٢٦٢)
٧	تحفة الأشراف	حسن (١٦٤٦٢)
٨	تنقيح التحقيق	حسن (٤/ ٢٨٧)
٩	نيل الأوطار	حسن (٦/ ١٤٢)
١٠	البدر المنير	حسن (٧/ ٥٥٣)
١١	نصب الراية	حسن (٣/ ١٨٤)
١٢	تحفة الأحوذي	حسن (٤/ ١٩٢)
١٣	مختصر الترمذي للطوفي	حسن (٢٨٢٥)
		كتب لم تنقل حكم الترمذي علىٰ هذا الحديث أو لم يوجد فيها: العلل الكبير - مستخرج الطوسي - الأحكام الكبرىٰ - بيان الوهم والإيهام - المختارة للضياء - جامع المسانيد والسنن - الإلمام - المحرر - إتحاف الخيرة - عارضة الأحوذي - النفح الشذي - قوت المغتذي - العرف الشذي.

(٣٣) حديث: أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «ثلاث جدهن جد، وهزلهن جد: النكاح، والطلاق، والرجعة».

م	الكتاب	حكم الترمذي
١	الجامع (ط: شاكر)	حسن غريب (١١٨٤)
٢	الجامع (ط: الأرناؤوط)	حسن غريب (١٢٢٠)
٣	الجامع (ط: بشار)	حسن غريب (١١٨٤)
٤	الجامع (ط: الصديق)	حسن غريب (١١٨٤)
٥	الجامع (ط: التأصيل)	حسن غريب (١٢١٩)
٦	شرح السنة للبغوي	حسن غريب (٢٣٥٦)
٧	تنقيح التحقيق	حسن غريب (٤/ ٤١١)
٨	نيل الأوطار	حسن غريب (٦/ ٢٧٨)
٩	تحفة الأشراف	حسن غريب (١٤٨٥٤)
١٠	المحرر	حسن (١٠٥٧)
١١	بيان الوهم والإيهام	حسن غريب (٣/ ٥٠٩)
١٢	البدر المنير	حسن غريب (٨/ ٨٢)
١٣	نصب الراية	حسن غريب (٣/ ٢٩٤)
١٤	عارضة الأحوذي	حسن غريب (٣/ ١٢٥)
١٥	تحفة الأحوذي	حسن غريب (٤/ ٣٠٤)
١٦	مختصر الترمذي للطوفي	حسن غريب (٢٩٠٢)
كتب لم تنقل حكم الترمذي على هذا الحديث أو لم يوجد فيها: العلل الكبير - مستخرج الطوسي - الأحكام الكبرى - المختارة للضياء - جامع المسانيد والسنن - الإلمام - إتحاف الخيرة - النفح الشذي - قوت المغتذي - العرف الشذي.		

(٣٤) حديث: الحسن، عن سمرة، «أن النبي ﷺ نهىٰ عن بيع الحيوان بالحيوان نسيئة».

م	الكتاب	حكم الترمذي
١	الجامع (ط: شاكر)	حسن صحيح (١٢٣٧)
٢	الجامع (ط: الأرناؤوط)	حسن صحيح (١٢٨١)
٣	الجامع (ط: بشار)	حسن صحيح (١٢٣٧)
٤	الجامع (ط: الصديق)	حسن صحيح (١٢٣٧)
٥	الجامع (ط: التأصيل)	حسن صحيح (١٢٨٠)
٦	الإلمام	حسن صحيح (٢/ ٤٩٧)
٧	المحرر	صحيح (٨٧٥)
٨	تحفة الأشراف	حسن صحيح (٤٥٨٣)
٩	تنقيح التحقيق	حسن صحيح (٤/ ٢٤)
١٠	نيل الأوطار	صحيح (٥/ ٢٤٢)
١١	نصب الراية	حسن صحيح (٤/ ٤٨)
١٢	عارضة الأحوذي	حسن صحيح (٣/ ٢٤٥)
١٣	تحفة الأحوذي	حسن صحيح (٤/ ٣٦٤)
١٤	مختصر الترمذي للطوفي	حسن صحيح (٢٦٨٩)
كتب لم تنقل حكم الترمذي علىٰ هذا الحديث أو لم يوجد فيها: العلل الكبير - مستخرج الطوسي - الأحكام الكبرىٰ - شرح السنة للبغوي - بيان الوهم والإيهام - المختارة للضياء - جامع المسانيد والسنن - إتحاف الخيرة - البدر المنير - النفح الشذي - قوت المغتذي - العرف الشذي.		

(٣٥) حديث: علي بن أبي طالب قال: «أمرنا رسول الله ﷺ أن نستشرف العين والأذن، وأن لا نضحي بمقابلة، ولا مدابرة، ولا شرقاء، ولا خرقاء».

م	الكتاب	حكم الترمذي
١	الجامع (ط: شاكر)	حسن صحيح (١٤٩٨)

م	الكتاب	حكم الترمذي
٢	الجامع (ط: الأرناؤوط)	حسن صحيح (١٥٧٤)
٣	الجامع (ط: بشار)	حسن صحيح (١٤٩٨)
٤	الجامع (ط: الصديق)	حسن صحيح (١٤٩٨)
٥	الجامع (ط: التأصيل)	حسن صحيح (١٥٧٦)
٦	شرح السنة للبغوي	حسن صحيح (١١٢١)
٧	المختارة للضياء	حسن صحيح (٤٨٧)
٨	تحفة الأشراف	حسن صحيح (١٠١٢٥)
٩	نيل الأوطار	صحيح (٥/ ١٤٠)
١٠	الإلمام	صحيح (٢/ ٤٢٧)
١١	البدر المنير	حسن صحيح (٩/ ٢٩٢)
١٢	نصب الراية	حسن صحيح (٤/ ٢١٤)
١٣	عارضة الأحوذي	حسن صحيح (٣/ ٢٣٤)
١٤	تحفة الأحوذي	حسن صحيح (٥/ ٩٦)
١٥	مختصر الترمذي للطوفي	حسن صحيح (٢٤٣٢)
كتب لم تنقل حكم الترمذي على هذا الحديث أو لم يوجد فيها: العلل الكبير - مستخرج الطوسي - الأحكام الكبرى - بيان الوهم والإيهام - جامع المسانيد والسنن - تنقيح التحقيق - المحرر - إتحاف الخيرة - النفح الشذي - قوت المغتذي - العرف الشذي.		

(٣٦) حديث: ابن عباس قال: «كنا مع النبي ﷺ في سفر، فحضر الأضحى، فاشتركنا في البقرة سبعة، وفي الجزور عشرة».

م	الكتاب	حكم الترمذي
١	الجامع (ط: شاكر)	حسن غريب (١٥٠١)
٢	الجامع (ط: الأرناؤوط)	حسن غريب (١٥٧٨)

م	الكتاب	حكم الترمذي
٣	الجامع (ط: بشار)	حسن غريب (١٥٠١)
٤	الجامع (ط: الصديق)	حسن غريب (١٥٠١)
٥	الجامع (ط: التأصيل)	حسن غريب (١٥٨٠)
٦	مستخرج الطوسي	حسن غريب (٨٢٦)
٧	تحفة الأشراف	حسن غريب (٦١٥٨)
٨	المختارة للضياء	حسن غريب (١٨٦)
٩	تنقيح التحقيق	حسن غريب (٣/ ٥٦١)
١٠	بيان الوهم والإيهام	حسن غريب (٥/ ٤١٠)
١١	نصب الراية	حسن غريب (٤/ ٢٠٩)
١٢	تحفة الأحوذي	حسن غريب (٥/ ٧٣)
١٣	مختصر الترمذي للطوفي	حسن غريب (٢٤٣٨)
كتب لم تنقل حكم الترمذي على هذا الحديث أو لم يوجد فيها: العلل الكبير - الأحكام الكبرى - شرح السنة للبغوي - جامع المسانيد والسنن - الإلمام - المحرر - إتحاف الخيرة - نيل الأوطار - البدر المنير - عارضة الأحوذي - النفح الشذي - قوت المغتذي - العرف الشذي.		

(٣٧) حديث: أم كرز، أنها سألت رسول الله ﷺ عن العقيقة، فقال: «عن الغلام شاتان، وعن الأنثى واحدة، ولا يضركم ذكرانا كن أم إناثا».

م	الكتاب	حكم الترمذي
١	الجامع (ط: شاكر)	صحيح (١٥١٦)
٢	الجامع (ط: الأرناؤوط)	صحيح (١٥٩١)
٣	الجامع (ط: بشار)	صحيح (١٥١٦)
٤	الجامع (ط: الصديق)	حسن صحيح (١٥١٦)
٥	الجامع (ط: التأصيل)	صحيح (١٥٩٣)

م	الكتاب	حكم الترمذي
٦	شرح السنة للبغوي	صحيح (٢٨١٨)
٧	الإلمام	صحيح (٢/ ٤٣٠)
٨	تحفة الأشراف	صحيح (١٨٣٥١)
٩	تنقيح التحقيق	صحيح (٣/ ٥٨٧)
١٠	إتحاف الخيرة	صحيح (٤٧٩٦)
١١	بيان الوهم والإيهام	صحيح (٤/ ٥٨٦)
١٢	المحرر	صحيح (٧٤٤)
١٣	البدر المنير	صحيح (٩/ ٢٧٧)
١٤	نيل الأوطار	صحيح (٥/ ١٥٦)
١٥	مختصر الترمذي للطوفي	حسن صحيح (٢٤٤٧)
كتب لم تنقل حكم الترمذي على هذا الحديث أو لم يوجد فيها: العلل الكبير - مستخرج الطوسي - الأحكام الكبرى - المختارة للضياء - جامع المسانيد والسنن - نصب الراية - عارضة الأحوذي - النفح الشذي - قوت المغتذي - العرف الشذي - تحفة الأحوذي.		

(٣٨) حديث: ابن أبي عمار قال: قلت لجابر: الضبع صيد هي؟ قال: «نعم»، قال: قلت: آكلها؟ قال: «نعم»، قال: قلت له: أقاله رسول الله ﷺ؟ قال: «نعم».

م	الكتاب	حكم الترمذي
١	الجامع (ط: شاكر)	حسن صحيح (٨٥١ و١٧٩١)
٢	الجامع (ط: الأرناؤوط)	حسن صحيح (٨٦٧ و١٨٩٤)
٣	الجامع (ط: بشار)	حسن صحيح (٨٥١ و١٧٩١)
٤	الجامع (ط: الصديق)	حسن صحيح (٨٥١ و١٧٩١)
٥	الجامع (ط: التأصيل)	حسن صحيح (٨٦٣ و١٨٩٦)
٦	العلل الكبير	صحيح (٥٥١) عن البخاري

م	الكتاب	حكم الترمذي
٧	مستخرج الطوسي	حسن صحيح (٨٧٠)
٨	شرح السنة للبغوي	حسن صحيح (١٩٩٢)
٩	تحفة الأشراف	حسن صحيح (٢٣٨١)
١٠	الإلمام	صحيح (٢/ ٤٠٤)
١١	المحرر	صحيح (٤٦٣)
١٢	تنقيح التحقيق	صحيح (٣/ ٤٧٩)
١٣	البدر المنير	حسن صحيح (٩/ ٣٦٨)
١٤	نصب الراية	حسن صحيح (٤/ ١٩٤)
١٥	نيل الأوطار	صحيح (٨/ ١٣٧)
١٦	تحفة الأحوذي	حسن صحيح (٥/ ٤٠٦)
١٧	مختصر الترمذي للطوفي	حسن صحيح ٤/ ٢٠٢
كتب لم تنقل حكم الترمذي على هذا الحديث أو لم يوجد فيها: الأحكام الكبرى - بيان الوهم والإيهام - المختارة للضياء - جامع المسانيد والسنن - إتحاف الخيرة - عارضة الأحوذي - النفح الشذي - قوت المغتذي - العرف الشذي.		

❋ ❋ ❋

الخاتمة

*** النتائج:**

١ - تأكيد ثبوت الاختلاف بين نسخ جامع الترمذي، خصوصاً في أحكامه علىٰ الأحاديث.

٢ - من وسائل التحقق من أحكام الترمذي علىٰ الأحاديث الرجوع إلىٰ النسخ المعتمدة للجامع ومقارنتها، وكذا عرض الحديث علىٰ كتب الترمذي الأخرىٰ، وكذلك كتب العلماء المتعلقة بالجامع كالمستخرجات والشروح، وغيرها من الكتب مثل كتب الأطراف وكتب التخريج.

٣- من القرائن التي يعتمد عليها في ترجيح أحكام الترمذي عند اختلاف النسخ ما يأتي:

- قرينة اتفاق أكثر نسخ الجامع، أو كان في أصح النسخ كنسخة الكروخي.
- قرينة الحكم الذي يوافق ما ذكره الترمذي في كتبه الأخرىٰ إذا وجد ذلك.
- قرينة الكثرة، وهو ترجيح ما كانت أكثر الكتب المتعلقة بالترمذي وغيرها متفقة عليه، مع الانتباه إلىٰ أن بعض كتب الشروح المتأخرة قد تنقل من الكتب المصنفة قبل ذلك لا من النسخ.
- قرينة وجود الحديث في الصحيحين أو أحدهما ترجح حكم «حسن صحيح» أو «صحيح».
- قرينة كلام الترمذي علىٰ الرواة أو الطرق عقب الحديث، قد يكون قرينة ترجح أحد أحكامه.
- قرينة النظر في إسناد الحديث ومتنه وكلام النقاد عليه.
- قد يكون من المهم في بعض الأحاديث استقصاء طبعات الجامع وأكثر النسخ له؛ لأنه قد يوجد في غير المشهور منها ما يكون هو الأقرب إلىٰ الصواب.

*** التوصيات:**

١ – هناك حاجة إلىٰ إعادة طباعة جامع الترمذي؛ اعتماداً علىٰ أصح النسخ، والحرص علىٰ تحقيق حكم الترمذي علىٰ الأحاديث وفق النظر إلىٰ القرائن المقترحة التي ذكرناها، وما يمكن أن يضيفه الباحثون والمهتمون بالتحقيق والتنقيح والطباعة.

٢ – أن ينتبه الدارسون لمعاني مصطلحات الترمذي في جامعه، إلىٰ أن ذلك مبني علىٰ **ثبوت حكم الترمذي أولاً علىٰ الحديث**، وما هي الصيغة الأقرب إلىٰ الصواب من كلامه.

* * *

قائمة المصادر والمراجع

- إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة، البوصيري، أبو العباس شهاب الدين أحمد بن أبي بكر بن إسماعيل، المحقق: دار المشكاة للبحث العلمي، الطبعة الأولىٰ، الرياض، دار الوطن للنشر، ١٤٢٠هـ.
- الأحكام الشرعية الكبرىٰ، الأشبيلي، عبد الحق بن عبد الرحمن بن عبد الله بن الحسين بن سعيد إبراهيم الأزدي، الأندلسي، المحقق: أبو عبد الله حسين بن عكاشة، الطبعة الأولىٰ، الرياض، مكتبة الرشد، ١٤٢٢هـ.
- اختصار علوم الحديث، ابن كثير، أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي، المحقق: أحمد محمد شاكر، الطبعة الثانية، بيروت، دار الكتب العلمية، لا يوجد تاريخ نشر.
- الأذكار، النووي، أبو زكريا محيي الدين يحيىٰ بن شرف، تحقيق: عبد القادر الأرنؤوط، بدون رقم طبعة، بيروت، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ١٤١٤هـ.
- أطلس أعلام المحدثين، المغلوث، سامي بن عبدالله، الرياض، العبيكان للنشر، ١٤٤٠هـ.
- الاقتراح في بيان الاصطلاح، ابن دقيق العيد، تقي الدين أبو الفتح محمد بن علي بن وهب بن مطيع القشيري، بدون تاريخ طبع، دار الكتب العلمية – بيروت.
- إكمال الإكمال (تكملة لكتاب الإكمال لابن ماكولا)، ابن نقطة، الحنبلي، محمد بن عبد الغني بن أبي بكر بن شجاع، أبو بكر، معين الدين، المحقق: د. عبد القيوم عبد ريب النبي، جامعة أم القرىٰ، الطبعة الأولىٰ، مكة المكرمة، ١٤١٠هـ.
- الإلمام بأحاديث الأحكام، ابن دقيق العيد، تقي الدين أبو الفتح محمد بن علي بن وهب بن مطيع القشيري، المحقق: حقق حسين إسماعيل الجمل، الطبعة الثانية، السعودية، دار المعراج الدولية – دار ابن حزم، ١٤٢٣هـ.
- الإمام الترمذي الحافظ الناقد، الطباع إياد، الطبعة الأولىٰ، دمشق، دار القلم، ١٤٢٢هـ.

- الإمام الترمذي ومنهجه في كتابه الجامع، د. عداب محمود الحمش، الطبعة الأولىٰ، عمان، الأردن، دار الفتح للدراسات والنشر، ١٤٢٣هـ.
- البدر المنير، ابن الملقن، سراج الدين أبو حفص عمر بن علي بن أحمد الشافعي المصري، المحقق: مصطفىٰ أبو الغيط وعبد الله بن سليمان وياسر بن كمال، الطبعة الأولىٰ، الرياض، دار الهجرة للنشر والتوزيع، ١٤٢٥هـ.
- بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام، ابن القطان الفاسي، علي بن محمد بن عبد الملك الكتامي الحميري الفاسي، أبو الحسن، المحقق: د. الحسين آيت سعيد، الطعبة الأولىٰ، لرياض، دار طيبة، ١٤١٨هـ.
- تاريخ دمشق، ابن عساكر، أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله، المحقق: عمرو بن غرامة العمروي، بدون تاريخ طبع، دمشق، دار الفكر للطباعة، ١٤١٥هـ.
- تحفة الأحوذي بشرح جامع الترمذي، المباركفوري، أبو العلا محمد عبد الرحمن بن عبد الرحيم، بدون تاريخ طبع، بيروت دار الكتب العلمية – بدون تاريخ طبع.
- تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف، المزي، جمال الدين أبو الحجاج يوسف بن عبد الرحمن، المحقق: عبد الصمد شرف الدين، الطبعة الثانية، المكتب الإسلامي، والدار القيّمة، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.
- تحقيق اسمي الصحيحين واسم جامع الترمذي، أبو غدة عبد الفتاح، الطبعة الرابعة، حلب، مكتبة المطبوعات الإسلامية، ١٤١٤هـ.
- تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، المحقق: عبدالوهاب عبد اللطيف، الرياض، مكتبة الرياض الحديثة، بدون تاريخ طبع.
- تراث الترمذي العلمي، العمري، د.أكرم ضياء الدين، مكتبة الدار بالمدينة المنورة، ١٤١٢هـ.
- الترغيب والترهيب من الحديث الشريف، المنذري، عبد العظيم بن عبد القوي بن عبد الله، أبو محمد، زكي الدين، المحقق: إبراهيم شمس الدين، الطبعة الأولىٰ، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤١٧هـ.

- الترمذي والموازنة بين جامعة وبين الصحيحين، عتر د.نور الدين، الطبعة الأولىٰ، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، ١٣٩٠هـ.
- تهذيب الكمال في أسماء الرجال، المزي، يوسف بن عبد الرحمن بن يوسف، أبو الحجاج، المحقق: د. بشار عواد معروف – الطبعة الأولىٰ، بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٤٠٠ – ١٩٨٠م.
- جامع الأصول جامع الأصول في أحاديث الرسول، ابن الأثير مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد بن محمد بن محمد ابن عبد الكريم الشيباني الجزري، لمحقق: عبد القادر الأرنؤوط – التتمة تحقيق بشير عيون، مكتبة الحلواني – مطبعة الملاح – مكتبة دار البيان، ١٣٩٢هـ.
- جامع الترمذي، الترمذي، محمد بن عيسىٰ بن سورة، المحقق: بشار عواد معروف، بيروت، دار الغرب الإسلامي، ١٩٩٨م.
- جامع الترمذي، الترمذي، محمد بن عيسىٰ بن سورة، الطبعة الثانية، المحقق: أحمد شاكر وآخرون، ١٣٩٥هـ.
- جامع الترمذي، الترمذي، محمد بن عيسىٰ بن سورة، الطبعة الأولىٰ، المحقق، شعيب الأرناؤوط، وعبد اللطيف حرز الله، الرسالة، ١٤٣١هـ.
- جامع الترمذي، الترمذي، محمد بن عيسىٰ بن سورة، الطبعة الأولىٰ، المحقق: مركز البحوث وتقنية المعلومات، القاهرة – الرياض، دار التأصيل، ١٤٣٥هـ.
- جامع العلوم والحكم، ابن رجب الحنبلي، أبو الفرج عبد الرحمن بن أحمد بن رجب، الطبعة الأولىٰ، بيروت، دار المعرفة، ١٤٠٨هـ.
- الحديث الحسن لذاته ولغيره دراسة تطبيقية، الدريس، د. خالد بن منصور، الطبعة الأولىٰ، القاهرة، دار أضواء السلف، ١٤٢٦هـ.
- حسن صحيح في جامع الترمذي، دراسة وتطبيق، إعداد مجموعة من طلبة دار العلوم ديوبند، الطبعة الأولىٰ، الهند، دار العلوم ديوبند، ١٤٣٠هـ.
- حسن غريب في جامع الترمذي، دراسة وتطبيق، إعداد مجموعة من طلبة دار العلوم ديوبند، الطبعة الأولىٰ، الهند، دار العلوم ديوبند، ١٤٢٦هـ.

- رياض الصالحين، النووي، أبو زكريا محيي الدين يحيىٰ بن شرف، المحقق: شعيب الأرنؤوط، الطبعة الثالثة، بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٤١٩هـ.
- السنن الكبرىٰ، البيهقي، أحمد بن الحسين بن علي بن موسىٰ الخراساني، المحقق: محمد عبدالقادر عطا، الطبعة الثالثة، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤٢٤هـ.
- سير أعلام النبلاء، الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز، المحقق: مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط، بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٤٠٥هـ.
- شرح علل الترمذي، ابن رجب الحنبلي، أبو الفرج عبدالرحمن بن أحمد، المحقق: همام عبدالرحيم سعيد، الطبعة الثانية، الرياض، مكتبة الرشد، ١٤٢١هـ.
- صحيح البخاري، البخاري، محمد بن إسماعيل، المحقق: محمد زهير بن ناصر الناصر، الطبعة الأولىٰ، جدة، دار طوق النجاة، ١٤٢٢هـ.
- صحيح مسلم، مسلم بن الحجاج، المحقق، محمد فؤاد عبد الباقي، بيروت، دار إحياء التراث العربي.
- عارضة الأحوذي علىٰ جامع الترمذي، ابن العربي، أبو بكر، المحقق: جمال مرعشلي، الطبعة الأولىٰ، بيروت دار الكتب العلمية، ١٩٩٧م.
- الغنية فهرست شيوخ القاضي عياض، اليحصبي، عياض بن موسىٰ بن عياض السبتي، المحقق: ماهر زهير جرار، الطبعة الأولىٰ، دار الغرب الإسلامي، ١٤٠٢هـ.
- فضائل الكتاب الجامع لأبي عيسىٰ الترمذي، الإسعردي، تقي الدين أبو القاسم عُبيد بن محمد بن عباس، حققه وعلق عليه: صبحي السامرائي، الطبعة الأولىٰ، بيروت، عالم الكتب – مكتبة النهضة العربية، ١٤٠٩هـ.
- فهرسة ابن خير الإشبيلي، الإشبيلي، أبو بكر محمد بن خير بن عمر اللمتوني، المحقق: محمد فؤاد منصور، الطبعة الأولىٰ، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤١٩هـ.

- فهرسة ابن عطية، الأندلسي، أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن بن تمام بن عطية المحاربي، المحقق: محمد أبو الأجفان/ محمد الزاهي، الطبعة الثانية، بيروت، دار الغرب الإسلامي، ١٩٨٣م.
- مختصر الترمذي، الطوفي، نجم الدين أبو الربيع سليمان بن عبد القوي الحنبلي، المحقق: د حسام الدين حمدان، الطبعة الأولىٰ، الكويت حولي، أسفار - مكتبة الإمام الذهبي، ١٤٤٢هـ.
- قوت المغتذي علىٰ جامع الترمذي، السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين، المحقق: ناصر الغريبي، رسالة الدكتوراة-جامعة أم القرىٰ، مكة المكرمة، ١٤٢٤هـ.
- مستخرج الطوسي (مختصر الأحكام)، الطوسي، أَبو عَلِيٍّ الحسنُ بنُ عَليِّ بنِ نَصْر، المحقق: أنيس بن أحمد بن طاهر الأندونوسي، الطبعة الأولىٰ، المدنية المنورة، مكتبة الغرباء الأثرية، ١٤١٥هـ.
- معرفة أنواع علوم الحديث، ابن الصلاح، عثمان بن عبد الرحمن، أبوعمرو، تقي الدين، المحقق: عبد اللطيف الهميم - ماهر ياسين الفحل، الطبعة الأولىٰ، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤٢٣هـ.
- نتائج الأفكار في تخريج أحاديث الأذكار، العسقلاني، ابن حجر، المحقق: حمدي عبد المجيد السلفي، الطبعة الثانية، دمشق، دار ابن كثير، ١٤٢٩هـ.
- نزهة الألباب في قول الترمذي «وفي الباب»، الصنعاني، حسن بن محمد بن حيدر الوائليّ، الطبعة الأولىٰ، جدة، دار ابن الجوزي، ١٤٢٦هـ.
- نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، العسقلاني، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر، المحقق: عبد الله بن ضيف الله الرحيلي، الطبعة الأولىٰ، الرياض، مطبعة سفير بالرياض، ١٤٢٢هـ.
- نصب الراية لأحاديث الهداية، الزيلعي، جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف، المحقق: محمد عوامة، الطبعة الأولىٰ، بيروت، مؤسسة الريان للطباعة والنشر، ١٤١٨هـ.
- النفح الشذي في شرح جامع الترمذي، ابن سيد الناس، محمد بن محمد بن محمد بن أحمد، اليعمري الربعي، أبو الفتح، المحقق: أ.د. أحمد معبد عبد الكريم، الطبعة الأولىٰ، الرياض، دار العاصمة، ١٤٠٩هـ.

- النكت الوفية بما في شرح الألفية، البقاعي، برهان الدين إبراهيم بن عمر، المحقق: ماهر ياسين الفحل، الرياض، الطبعة الأولىٰ، مكتبة الرشد ناشرون، ١٤٢٨هـ.
- النكت علىٰ كتاب ابن الصلاح، العسقلاني، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر، المحقق: ربيع بن هادي عمير المدخلي، الطبعة الأولىٰ، المدنية المنورة، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، ١٤٠٤هـ.
- النكت علىٰ مقدمة ابن الصلاح، الزركشي، أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الشافعي، المحقق: د. زين العابدين بن محمد بلا فريج، الطبعة الأولىٰ، الرياض، دار أضواء السلف، ١٤١٩هـ.

***

Bibliography

- Ethaf Al-Kheirah Al-Mahra Bezawaed Al Masanid Al Asharah, Al-Busiri, Abu Al-Abbas Shihab Al-Din Ahmed Ibn Abi Bakr Bin Ismail, Investigator: Dar Al-Mishkat for Scientific Research, First Edition Riyadh, Al-Watan Publishing House, 1420H.
- Al Ahkam al-Shari'ah Al Kubra, Al-Ashbili, Abdul-Haq bin Abdul-Rahman bin Abdullah bin Al-Hussein bin Saeed bin Ibrahim Al-Azdi, Al-Andalusi, investigator: Abu Abdullah Hussein bin Okasha, first edition, Riyadh, Al-Rashed Library, 1422H.
- Ekhtisa Uloom Al Hadith, Ibn Katheer, Abu al-Fida, Ismail bin Omar bin Kathir al-Qurashi al-Basri, then al-Dimashqi, investigator: Ahmad Muhammad Shaker, second edition, Beirut, Dar al-Kutub al-'Ilmiyya, no publication date.
- Al-Azkar, Al-Nawawi, Abuzakaria, Mohi Al-Din Yahya Bin Sharaf, edited by: Abdel-Qader Al-Arnout, without an edition number, Beirut, Dar Al-Fikr for Printing, Publishing and Distribution, 1414H.
- Atlas A'alam Al Muhaditheen, Al-Maghlouth, Sami bin Abdullah, Riyadh, Al-Obeikan Publishing, 1440H.
- Al-Eqtrah Fe Bayan Al Eslah, Ibn Daqiq al-Eid, Taqi al-Din Abu al-Fateh Muhammad bin Ali bin Wahb bin Muti 'al-Qushayri, without printing date, Dar al-Kutub al-Ilmiyya – Beirut.
- Ikmal al-Ikmal (a continuation of the book «al-Ikmal» by Ibn Makula), Ibn Nuqtah, Al-Hanbali, Muhammad bin Abdul-Ghani bin Abi Bakr bin Shuja, Abu Bakr, Muin al-Din, the investigator: Abd al-Qayyum Abd al-Reeb al-Nabi, Umm al-Qura University, first edition, Makkah, 1410H.
- Al Elmam Be Ahadith Al Ahkam, Ibn Daqiq al-Eid, Taqi al-Din Abu al-Fath Muhammad bin Ali bin Wahb bin Muti 'al-Qushayri, Investigator: Hussein Ismail al-Jamal, Second Edition, Saudi Arabia, Dar Al-Mi'raj International - Dar Ibn Hazm, 1423H.
- Imam al-Tirmidhi al-Hafiz al-Naqid, Tabaa Iyad, first edition, Damascus, Dar al-Qalam, 1422H.
- Al-Badr Al-Munir, Ibn Al-Malqin, Serag Al-Din Abu Hafs Omar bin Ali bin Ahmed Al-Shafi'i Al-Masry, Investigator: Mustafa Abu Al-Gheit, Abdullah bin Suleiman and Yasser bin Kamal, First Edition, Riyadh, Dar Al-Hijrah Publishing and Distribution, 1425H.
- Bayan Al Wahm Wa Al-Eham Fe Kitab Al-Ahkam, Ibn Al-Qattan Al-Fassi, Ali bin Muhammad bin Abdul-Malik Al-Kutami Al-Kutami Al-Hamiri Al-Fassi, Abu Al-Hassan, the investigator: Dr. Al-Hussein Ayat Saeed, First Edition, Riyadh, Dar Taibah, 1418H.
- History of Damascus, Ibn Asaker, Abu al-Qasim, Ali bin al-Hasan ibn Hebat Allah, the investigator: Amr bin Thammeh al-Omarwi, without date printed, Damascus, Dar al-Fikr for printing, 1415H.
- Tuhfat Al-Ahwadhi Be Sharh Jami` at-Tirmidhi, Al-Mubarakfoury, Abu Al-Ola Muhammad Abdul Rahman Bin Abdul Rahim, no date printed, Beirut Dar Al-Kutub Al-'Ilmiyya – no printing date.

- Tohfat Al Ashraf Be Maarefat Al Atraf, Al-Mazzi, Jamal Al-Din Abu Al-Hajjaj Yusef bin Abdul Rahman, the investigator: Abdul-Samad Sharaf Al-Din, second edition, the Islamic Office, and the value house, 1403 AH, 1983 AD.
- Tahqiq Esmi Al Sahihian Wa Ism Jami` at-Tirmidhi, Abu Ghuddah Abd al-Fattah, fourth edition, Aleppo Islamic Publications Library, 1414H
- Tadreeb al-Rawi Fe Sharh Taqreeb Al-Nawawi, Al-Suyuti, Abdul-Rahman bin Abi Bakr, the investigator: Abdul-Wahab Abd Al-Latif, Al-Riyadh, Riyadh Modern Library, with printing date.
- Torath Al-Tirmidhi Al Ilmi, Al-Omari, d. Akrak Diaa Al-Din, Al-Dar Library, Madinah, 1412H.
- Al-Targheeb Wa Al-Tarheeb Men Al Hadith Al Sharif, Al-Mundhiri, Abdul-Azim Bin Abdul-Qawi Bin Abdullah, Abu Muhammad, Zaki Al-Din, the Investigator: Ibrahim Shams Al-Din, First Edition, Beirut, Dar Al-Kotob Al-Alamiah, 141H.
- Al-Tirmidhi Wa Al Mowazanah Bayen Jamaih Wa Bayen Al Sahihian, Ater Dr. Nur al-Din, first edition, Commission for Authorship, Translation and Publishing, 1399H.
- Tahzeeb Al Kamal Fe Asma'a Al Rejal, Al-Mazzi, Yusuf bin Abdulrahman bin Yusef Abu Al-Hajjaj, the investigator: Dr. Bashar Awwad Maarouf - first edition, Beirut, Al-Risala Foundation 1400-1980.
- Jami'a Al-Usul Fe Ahadith Al Rasool, Ibn Al-Atheer Majd Al-Din Abu Al-Sa`adat Al-Mubarak Bin Muhammad Bin Muhammad Bin Muhammad Ibn Abdul-Karim Al-Shaibani Al-Jazari, Investigator: Abdul-Qader Al-Arnout - Al-Tatmeh, Bashir Ayoun's investigation, Al-Halawani Library - Al-Mallah Press - Dar Al-Bayan Library, 1392H
- Jami al-Tirmidhi, al-Tirmidhi, Muhammad ibn Issa ibn Surah, the investigator: Bashar Awad Maarouf, Beirut, Dar al-Western al-Islamiyyah 1998
- Jami al-Tirmidhi, al-Tirmidhi, Muhammad ibn Issa ibn Surah, second edition, investigator: Ahmad Shaker et al, 1395H
- Jami al-Tirmidhi, al-Tirmidhi, Muhammad ibn Issa ibn Surah, first edition, the investigator: Shuaib al-Arnaout, and Abd al-Latif Harz Allah, Al Ressalah, 1431H
- Jami al-Tirmidhi, al-Tirmidhi, Muhammad ibn Issa ibn Surah, first edition, the investigator: Center for Research and Information Technology, Cairo - Riyadh, Dar Al-Tasel, 1435H.
- Jami'a Al Oloom Wa Al Hekam, Ibn Rajab al-Hanbali, Abu al-Faraj Abd al-Rahman bin Ahmad bin Rajab, first edition, Beirut, Dar Al Maarefah, 1408H.
- Al Hadith Al Hasan Lezateh Wa Leghayreh - an applied study, Al-Drees, Dr. Khaled bin Mansour, first edition, Cairo, Dar Adwaa Al-Salaf, 1426H
- Hasan Sahih Fe Jami` al-Tirmidhi, study and application, prepared by a group of students of Dar Al Uloom Deoband, First Edition, India, Dar Al Uloom Deoband, 1430H
- Hasan Gharib Fe Jami` al-Tirmidhi, study and application, prepared by a group of students of Dar Al Uloom Deoband, First Edition, India, Dar Al Uloom Deoband, 1426 H

- Riyad Al-Salihin, Al-Nuwaiy, Abu Zakaria, Muhyiddin Yahya Bin Sharaf, Investigator: Shuaib Al-Arna`ut, Third Edition, Beirut, Al-Risalah Foundation, 1419H
- Al-Sunan Al-Kubra, Al-Bayhaqi, Ahmad Bin Al-Hussein Bin Ali Bin Musa Al-Khorasani, Investigator: Muhammad Abdul-Qader Atta, Third Edition, Beirut, Dar Al-Kutub Al-Alamiah 1424H.
- Seyar A'alam al-Nobalaa , Al-Dhahabi, Shams al-Din Abu Abdullah Muhammad bin Ahmed bin Othman bin Qaymaz, the investigator: a group of investigators under the supervision of Sheikh Shuaib al-Arna'oot, Beirut, The Resala Foundation, 1405H.
- Sharh 'Ilal at-Tirmidhi, Ibn Rajab al-Hanbali, Abu al-Faraj Abd al-Rahman bin Ahmad, the investigator: Hammam Abdul Rahim Saeed, second edition, Riyadh, Kitab al-Rushd, 1421H.
- Sahih Al-Bukhari, Al-Bukhari, Muhammad Bin Ismail, The Investigator: Muhammad Zuhair Bin Nasser Al-Nasser, First Edition, Jeddah, Dar Touq Al-Najat 1422H.
- Sahih Muslim, Muslim bin Al-Hajjaj, the investigator, Muhammad Fouad Abdel-Baqi, Beirut, House of Revival of Arab Heritage.
- Aridhat Al-Ahwadhi Ala Jami'a Tirmidhi, Ibn al-Arabi, Abu Bakr, Al-Muhaqiq: Jamal Maraachli, First Edition, Beirut, Dar Al-Kutub Al-Ilmiyya, 1997
- Al-Ghanih Fehrest Shoyoukh Al-Qadi Ayyad, Al-Hasabi, Ayyad Bin Musa Bin Ayyad Al-Sabti, Investigator: Maher Zuhair Jarrar, First Edition, Dar Al-Gharb Al-Islami, 1402H
- Fadael Al Kitab Al Jam'a Le abi Issa al-Tirmidhi, Al-Asa'di, Taqi al-Din Abu al-Qasim Ubayd bin Muhammad bin Abbas, investigated and commented on by: Subhi al-Samrani, First Edition, Beirut, The World of Books - Arab Renaissance Office, 1409H
- Fahrasat Ibn Khair Al-Ishbili, Al-Ishbili, Abu Bakr Muhammad bin Khair bin Omar Al-Lamtuni, Investigator: Muhammad Fuad Mansour, First Edition, Beirut, Dar Al-Kutub Al-Ilmiyya 1419H.
- Fahrasat Ibn Atiyah, Andalusi, Abu Muhammad Abdul Haq bin Ghaleb bin Abdul Rahman bin Tamam bin Attiyah Al-Muharbi, Investigator: Muhammad Abu Al-Ajfan / Muhammad Al-Zahi, second edition, Beirut, Dar Al-Gharb Al-Islami 1983
- Mukhtasar Al-Tirmidhi, Al-Toufi, Najm Al-Din Abu Al-Rabee 'Sulaiman bin Abdul Qawi Al-Hanbali, Investigator: Dr. Hussam Al-Din Hamdan, First Edition, Kuwait Hawalli, Asfar - Imam Al-Dhahabi Library, 1442H.
- Qout Al-Muqtathi Ala Jami'a al-Tirmidhi, al-Suyuti, Abd al-Rahman bin Abi Bakr, Jalal al-Din, investigator: Nasir al-Gharibi, doctoral thesis - Umm al-Qura University, Makkah Al-Mukarramah 1424H.
- Mostakhraj Al-Tusi (Mokhtasar Al-Ahkam), Al-Tusi, Abu Ali Al-Hassan Bin Ali Bin Nasr, The Investigator: Anis Bin Ahmed Bin Taher Al-Indonesia, First Edition, Al-Madina Al-Munawwarah, Al-Ghurabaa Archaeological Library, 1415H

- Maerefat Anwa'a Oloum Al Hadith, Ibn al-Salah, Othman bin Abdul-Rahman, Abu Amr, Taqi al-Din, the investigator: Abd al-Latif al-Hamim - Maher Yassin al-Fahal, first edition, Beirut, Dar al-Kutub al-Ilmiyya, 1423H
- Nataej Al Afqar Fe Takhreej Ahadith Al-Azkar, Al-Asqalani, Ibn Hajar, the investigator: Hamdi Abdul-Majeed Al-Salafi, second edition, Damascus, Dar Ibn Katheer, 1429H.
- Nuzhat Al Albab Fe Qawl Al-Tirmidhi "Wa Fe Al Bab", Al-San`ani, Hasan Bin Muhammad Bin Haider Al-Waeli, First Edition, Jeddah, Dar Ibn Al-Jawzi, 1426H.
- Nuzhat Al Nazar Fe Tawdeeh Nokhbat Al Fekr Fe Mostalah Ahl Al Athar, Al-Asqalani, Abu al-Fadil Ahmad bin Ali bin Muhammad bin Ahmed bin Hajar, the investigator: Abdullah bin Dhaif Allah al-Rahili, first edition, Riyadh, Safir Press in Riyadh, 1422H
- Nasb Al Rayah Le Ahadith Al Hedayah, Al-Zailai, Jamal al-Din Abu Muhammad Abdullah bin Yusuf, investigator: Muhammad Awamah, first edition, Beirut, Al-Rayyan Foundation for Printing and Publishing, 1418H
- Al Nafh Al Shazi Fe Sharh Jami` al-Tirmidhi, Ibn Sayyid al-Nas, Muhammad bin Muhammad bin Muhammad bin Ahmed, al-Ya`mari al-Rabi, Abu al-Fath, investigator - Professor Dr. / Ahmed Ma`bad Abdul-Karim, first edition, Riyadh, Dar Al-Asimah, 1409H
- Al Nokat Al Wafeyah Bema Fe Sharh Al-Alfiyah, Al-Buqai, Burhan Al-Din Ibrahim bin Omar, Investigator: Maher Yassin Al-Fahal, Riyadh, First Edition, Al-Rashed Library Publishers, 1428H.
- Al Nokat Ala Ketab Ibn Al-Salah, Al-Asqalani, Abu Al-Fadl, Ahm bin Ali bin Ahmed bin Hajar, the investigator: Rabih bin Hadi Omair Al-Madkhali, First Edition, Al-Madinah Al-Munawwarah, Deanship of Scientific Research at the Islamic University, 1404H.
- Al Nokat Ala Moqademat Ibn Al-Salah, Al-Zarkashi, Abu Abdullah Badr Al-Din Muhammad bin Abdullah bin Bahader Al-Shafi'i, the investigator: Dr. Zain Al-Abidin bin Muhammad without Freej, first edition, Riyadh, Dar Adwaa Al-Salaf, 1419H

❋ ❋ ❋